جـامعة محمد بوضياف بالـمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة ترتيب الوضع السياسي في العراق

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

إعـداد الطالبة:

✍خديجة بلقاسم.

إشراف الأستـــــاذ:

✍ فاتح النور رحموني.

لجنة المناقشة

الأستاذ: محمد الزين ميلاس .....رئيسا

الأستاذ: فاتح النور رحموني.....مشرفا ومقررا

الأستاذ: أحمد غزال.....مناقشا

السنة الجامعية: 1435-1436هـ/ 2014-2015م

عالم ما بعد الحرب الباردة حمل الكثير من المتغيرات الدولية خاصة مع زوال الاتحاد الاشتراكي كمنافس إيديولوجي للمعسكر الغربي وبالتالي زوال الأفكار و القيم التي كان ينادي بها و هناك طرحت الديمقراطية الغربية كنموذج وحيد قادر على إدارة الشعوب

فشهدت تلك الفترة حركية واسعة من التحول نحو الديمقراطية ظهرت بداية في أوروبا الشرقية لتمتد إلى باقي الدول و بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقوى مهيمنة على الساحة الدولية أصبحت تتدخل في كل صغيرة و كبيرة في مختلف دول العالم خاصة الدول العربية حيث حافظت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مجموعة ثابتة من الأهداف الإستراتيجية في المنطقة العربية حيث اعتمدت على توفير الدعم لنظم السياسية التي تؤيد السياسات الأمريكية وذلك بغض النظر عن درجة شرعية هذه الأنظمة أو مستوى شعبيتها هذا ما جعل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية محل الكثير من النقد والتناقض في مواقفها فهي من ناحية تدعي دعمها للحريات والنظم الديمقراطية لكن في الواقع كانت تدعم الحكومات التسلطية الدكتاتورية ولعل أهم نموذج جسد هذه الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية نجدها في تدخلها في العراق في 20 مارس 2003 تحت مبرر مكافحة النظام التسلطي وبسبب عدم استمرار حكومة الرئيس السابق صدام حسين في تطبيق قرارات الأمم المتحدة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل و الي جانب دعم صدام حسين لتنظيم القاعدة التي قامت بهجمات 11 سبتمبر 2001 والشيء المهم هو رغبة أمريكا في نشر الديمقراطية في المنطقة ولو بالقوة العسكرية و تغيير نظام الحكم

وتمثل دراسة عملية التحول الديمقراطي في العراق أهمية بالغة ومادام التحول لم يأتي نتيجة لرغبة داخلية قامت بها النخب الحاكمة أو المعارضة الشعبية من خلال الضغوط و فكرة التغيير و التحول نحو النظام الديمقراطي وإنما جاء نزولا عند رغبة خارجية تحديدا الولايات المتحدة الأمريكية وبعد تدخل مباشر من قوات التحالف المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من دون الالتزام بالشرعية الدولية و الاكتراث بالمظاهر الشعبية و الدعوات المنادية بعدم خوض الحرب

☒ أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة كونها تتناول الأهمية الإستراتيجية بمعناها الشامل لآثار الاحتلال الأمريكي للعراق خصوصا بعد التغيير السياسي في العراق بعد عام 2003 وتغيير الخريطة السياسية بعد التدخل الأمريكي و انتقال الرعاية الأمريكية من الرعاية العسكرية الي الرعاية السياسية والى جانب إبراز تأثير الواقع الأمني على عملية التحول الديمقراطي .

☒ أهداف الدراسة

الأهداف التي سنسعى الي تحقيقيها في هذه الدراسة تتمثل فتمايلي

- محاولة معرفة و تحليل واقع عملية التحول الديمقراطي و العملية السياسية في العراق بعد 2003
- معرفة الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية (ايجابيا أو سلبيا) في هذه العملية
- إبراز و معرفة حقيقة الدوافع الأمريكية للغزو ومدى ارتباطه بالسيطرة على منابع النفط

– تقييم الوضع السياسي والأمني الذي تعيشه العراق حاليا بعد 12 سنة من التدخل الأمريكي و إسقاط نظام صدام حسين

☒ مبررات اختيار الموضوع

ا/ الدوافع الذاتية

رغبتي الذاتية في البحث والرغبة في معرفة مسار عملية التحول الديمقراطي في دولة عربية إسلامية خاصة في ظل الغموض الذي يطبع العملية السياسية العراقية في ظل استمرار التواجد الأمريكي و التردي الرهيب للوضع الأمني في العراق

ب/الدوافع الموضوعية

الرغبة في البحث من اجل المساهمة في تقديم تفسير علمي للدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تحقيق التحول الديمقراطي الفعلي في العراق و تأكيد أو نفي حقيقة الدواعي الأمريكية للتدخل هل هي فعلا مرتبطة بالسعي لإقامة نظام ديمقراطي أم أنها مجرد مبررات لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية و إستراتيجية في المنطقة هذا ما يسمح لها في استمرار قيادتها للعالم

☒ إشكالية الدراسة

إلى أي مدى كان للولايات المتحدة الأمريكية دور في إعادة ترتيب الوضع السياسي في العراق بعد تنفيذ عملية التدخل العسكري سنة 2003 والى أي مدى كان هذا التدخل مرتبطا بنشر الديمقراطية فعلا وليس من اجل السيطرة على ثروات العراق النفطية؟

☒ التساؤلات الجزئية

– ما مفهوم عملية التحول الديمقراطي؟

– ما هي طبيعة العلاقات الأمريكية العراقية و ما هي دواعي التدخل الأمريكي سنة 2003 ؟

– إلى أي مدى تطورت العملية السياسية و الممارسة الديمقراطية في العراق بعد 2003 وكيف ساهمت الرعاية الأمريكية في ذلك؟

– هل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فعلا في إقامة نظام ديمقراطي في العراق أم أن كل ذلك كان مجرد ذريعة للسيطرة على ثرواته النفطية؟

☒ فرضيات الدراسة

– عملية التحول الديمقراطي هي تغييرات جوهرية على مستويات البناء المؤسساتي هيكليا و الإطار الممارساتي سياسيا ونمط التفكير المجتمعي عمليا

– العلاقات الأمريكية العراقية قوية و متجذرة تاريخيا وتغيرت نحو الأسوأ مع نظام صدام حسين قبل 2003 في قضية التفتيش على أسلحة الدمار الشامل

– رغم التغير الشكلي في العملية السياسية في العراق بعد 2003 غير ان النظام القائم على انقاض نظام صدام حسين ظل يفتقد الشرعية في ظل عجزه عن حل مشكلة الوضع الامني المتردي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المعقدة

– لم يكن الهدف الأمريكي للتدخل في العراق فعلا مرتبط بنشر الديمقراطية او تحطيم الترسانة النووية العراقية بقدر ما كان مرتبطا بالسيطرة على الثروات النفطية العراقية

☒ حدود الإشكالية

ا/الإطار المكاني

العراق(الرقعة الجغرافية لدولة العراق– وفق حدودها السياسية الكاملة)

ب/الإطار الزماني

منذ 2003 –تاريخ التدخل الأمريكي و إعلان عملية التحول الديمقراطي تحت الرعاية الأمريكية إلى غاية يومنا هذا أي 2015

☒ أدبيات الدراسة

- دراسات قام بها مركز الدراسات الوحدة العربية بعنوان (**إستراتيجية التدمير آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه الطائفية–الهوية الوطنية–السياسات الاقتصادية**)،بحوث ومناقشات نضمها المركز سنة 2006 ، فقد تناولت صندوق باندورا العراقي صورة العالم السفلي للاحتلال الأمريكي وكذا الحرب الأمريكية على المدن العراقية ، كما تناولت أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال وتحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة وكذا العراق وثقافة الإخضاع السياسي وقضية الفساد السياسي والإبعاد و المخاطر خصخصة قطاع النفط في العراق، و كذا آليات القانونية الأمريكية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق.
- دراسة طه نوري ياسين الشكرجي بعنوان (**الحرب الأمريكية على العراق**)، تناولت هذه الدراسة أسباب الحرب على العراق الحقيقية و الظاهرية وكذا مجريات الحرب وعوامل الفشل والنجاح للطرفين و أسباب سقوط النظام العراقي و كذا الأبعاد الإستراتيجية القومية و الدولية احتلال العراق.
- دراسة صالح زهر الدين بعنوان (**الحرب الأمريكية على العراق البعد النفطي**)، تناولت هذه الدراسة الدوافع غير المعلنة منها نفط العراق وكذا أطماع الدول الكبرى عليه إلى الاستفراد الأمريكي و البريطاني وماذا تريد أمريكا وماذا بعد العراق حرب النفط أو حرب الهيمنة .
- دراسة عبد الخالق فاروق بعنوان(**احتلال العراق و مستقبل الطاقة و النفط**)، تناولت هذه الدراسة هيكل وميزان الطاقة العالمي وأزمات النفط والطاقة وأنماط إدارتها و الهيكل الراهن لميزان الطاقة العالمي من خلال التقييم و التحليل و كذا تطور دور الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي و خريطة الاستهلاك العالمي للغاز و احتياطاته كما تناولت هذه الدراسة احتلال العراق ومستقبل الطاقة العالمي .

☒ الإطار المنهجي

إن التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات للتحليل فالمقاربة المنهجية واحدة من الوسائل الذهنية التي تساعد الباحث على استقراء أو استنباط الظاهرة المراد دراستها والظواهر المرتبطة بها لذا اقتضى البحث في دور الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة ترتيب الوضع السياسي في العراق استخدام المناهج التالية

-المنهج التاريخي

من خلال تتبع ظاهرة تاريخية من خلال أحداث أثبتها المؤرخون أو ذكرها أفراد على أن يُخضع الباحث ما حصل عليه من بيانات وأدلة تاريخية للتحليل النقدي التحليلي للتعرف على أصالتها وصدقها، أيضا و كذلك التأكد من صحة حوادث الماضي بوسائل علمية وامكانية التنبؤ بالمستقبل من خلال دراستنا للماضي و الكشف عن أسباب الظاهرة بموضوعية على ضوء ارتباطها بما قبلها أو بما عاصرها من حوادث.[1]

-المنهج الوصفي

-وذلك من خلال وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها وكذالك دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا أو كميا. فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى "[2].

-منهج دراسة حالة

من خلال التعمق في دراسة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع حالات التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة وجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، والقيام بتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها ، ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها و يلجأ الباحث إلى منهج دراسة الحالة، لا ليختبر فروضا بل ليحصل على المادة التي تمكنه من فرض الفروض، وليكون قادر على تحديد المشكلات وترتيبها حسب أهميتها[3]

☒ الإطار النظري

- نظرية الدور

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود ذنيبات ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ديوان المطبوعات الجامعية،ط5، الجزائر، 2009، ص ص 106-115.

[2] المرجع نفسه، ص ص137- 144.

[3] احمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علومك الإعلام والاتصال ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2010، ص ص301-308.

الدور مرتبط أساسا بحجم ما تملكه الدولة من إمكانات ومقدرات هي من تشكل عناصر القوة أوالضعف وبما أن الدراسة تهتم بدور الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة ترتيب الوضع السياسي في العراق وما يرتبط بها من مقومات وأهداف وتصورات صانعي القرار[4]

☒ الإطار المفاهيمي

- مفهوم التحول الديمقراطي

عملية الانتقال نحو أنظمة ديمقراطية يتم فيها حل أزمة التوعية والمشاركة، والهوية، والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي و كذلك عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أخرى[5] ديمقراطية، يتم فيها حل قضيتي حقوق الإنسان، والتنمية، وهو عملية أعمق من التغيير، حيث يحصل التحول بتغيير كبير في إمكانيات النظام، أو بتغيير جذري في أنماط التفاعلات، أو إذا حصل تغيير أساسي في توزيع القوة في النظام[6]

- الممارسة السياسية الديمقراطية

فهي التطبيق العملي للديمقراطية كقيمة عالمية فالعبرة كما يقول إسماعيل صبري عبد الله، "بالممارسة و ليس بالنصوص الدستورية". فالممارسة الديمقراطية تحكمها ضوابط رسمية و مؤسسات و آليات تهدف إلى ممارستها في الواقع[7]

- الديمقراطية

يعد مفهوم الديمقراطية من المفاهيم الشائعة الاستعمال في العالم اليوم خصوصا أن كافة الأنظمة السياسية المعاصرة دكتاتورية تحاول أن تضفي على نفسها صفات الديمقراطية وتدعي تمثيل الشعب مما أدى إلى اللبس وإساءة فهم المفهوم واستعماله، وأحياناً تعريفه بدقة، إلا أن الفرق واضح بين الشعارات والإدعاء بتأييد وتمثيل الشعب، وبالتالي إضفاء الشرعية على نظام الحكم، والواقع والتطبيق العملي.

إن كلمة الديمقراطية *Democracy* مشتقة من الأصل اليوناني *(demos)* التي تعني الشعب وكلمة *(kratos)* التي تعني الحكم، وبالتالي يصبح المفهوم حكم الشعب، أو حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب وهي فلسفة في الحكم تكون السلطة العليا، وتكون الكلمة الأولى والأخيرة فيها للشعب يمارسها مباشرة بنفسه أو غير مباشرة بواسطة ممثلين أو وكلاء عنه ينتخبهم لفترة معينة، وفق انتخابات حرة ونزيهة. وبتعريف آخر هي نموذج للحكم يتمتع الشعب فيه بسلطان قوي خلافاً لرغبات ومصالح الارستقراطية أو الملكية المطلقة أو القادة والمقربين

---

[4] عبد الله حجاب، السياسة الإقليمية لإيران فلي آسيا الوسطى والخليج(1979-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقة الدولية غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص13.

[5]أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص295.

[6] هدى ميتيكيس، " الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث" ، من كتاب اتجاهات حديثة في علة السياسة، القاهرة: اللجنة العلمية في العلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص135.

[7] جاسم سلطان، قواعد في الممارسة السياسية ، مؤسسة أم القرى، المنصورة، مصر، 205، ص43.

والأتباع وغيرهم من العناصر المتنفّذة التي تحاول الاستمرار في احتكار السلطة والثروة ومنع بقية أفراد الشعب من المشاركة فيهما. والديمقراطية مجموعة من الأفكار والقيم والاتجاهات والمشاعر والمؤسسات التي تطورت خلال تاريخ إنساني طويل حافل بالمعاناة منذ حكم بيركليس أو عهد الطغاة في المدن اليونانية القديمة حتى الوقت الحاضر، وذلك بفضل النضال الذي قادته الحركات والأفراد المطالبون بالديمقراطية والتغيير السياسي ثورياً كان أو سلمياً[8].

- الغزو

يعني قدرة جيش أجنبي على احتلال بلد ما وفرض السيطرة الأمنية أو شبه الأمنية عليه، فقد يقترن حصوله باستتباب الأمن وعدم حصول مقاومة مسلحة ذات شان، وقد يحصل العكس فتظهر مقاومة مسلحة قوية أو ضعيفة، تشير كلمة الغزو كما في المعجم الوسيط "السير إلى قتال العدو ومحاربته في عقر داره"، وهو يعني في علم السياسة "عملية دخول منظم إلى أرض تخص جماعة أخرى دون إرادة أهلها، بهدف الاستيلاء عليها واحتلالها ظلما وعدوانا[9]

- الاحتلال

عرفت اتفاقية لاهاي لعام 1907 الاحتلال انه الحالة التي تخضع فيها منطقة لسلطة جيش معادي كما أكدت اتفاقية جنيف لعام 1949 هذا التعريف ، واعتبرت أن الاحتلال هو حالة تخضع فيها منطقة ما وسكانها لسيطرة قوى معادية سواء كان ذلك لفترة وجيزة أو طويلة[10].

ووفقا لهذه الاتفاقات، فان الاحتلال يظل ذو طبيعة مؤقتة،ولا يرتب الاحتلال انتقال سيادة المنطقة المحتلة الى الدولة التي تحتلها و الاحتلال و هو أي انتفاع أو استيلاء أو سيطرة على موارد أو أرض أو فكر الشعوب الأخرى بالقوة أو غير القوة بشرط أن يستقر في شعور ووجدان تلك الشعوب المنهوبة بأن ما يحدث هذا هو احتلال من غرباء وهو كذلك قيام دولة بإسقاط حكومة دولة أخرى لتحكم بدلاً منها، وقد يبقي الاحتلال على الحكومة المحلية كواجهة أو أداة لتنفيذ أوامر المحتمل وتوجيهاته، وهذا لا يخرجها عن وصف الاحتلال وإنما هذه صورة من صور الاحتلال، ولكي يحدث الاحتلال فلا بد أن يسبقه غزو، لأنه وسيلة له، وهذا الغزو تبلغ ذروته في صورته العسكرية المباشرة، وذلك لان للغزو عدة صور كالغز والثقافي والاقتصادي والإعلامي

☒ خطة الدراسة

تم اعتماد خطة الدراسة تنقسم الي مقدمة و أربعة فصول و خاتمة تتضمن المقدمة طرح الإشكالية و صياغة الفرضيات و البناء النظري و المنهجي للبحث

---

[8] بوشعير سعيد، القانون الدستوري و النظم السياسية ،الجزء الثاني الطبعة السابعة 2005 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص119 .

[9] توفيق يوسف الواعي، الحضارة الإسلامية مقارنة بالحضارة الغربية، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 1408 هـ، ص68.

[10] أحمد لعروسي، مسؤولية دولة الاحتلال عن انتهاك حقوق الإنسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون غير منشورة، جامعة تيارت، 2007، ص10.

يعالج الفصل الأول ماهية التحول الديمقراطية، في المبحث الأول تم تعريف التحول الديمقراطي و علاقته بالمفاهيم المشابهة ، ثم أنماط و مراحل التحول الديمقراطي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فتم التطرق إلى المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي

الفصل الثاني يعالج العلاقات الأمريكية العراقية قبل 2003 و كذا دواعي الغزو الأمريكي للعراق من خلال مبحثين يهتم الأول بالعلاقات الأمريكية العراقية قبل 2003 ، أما الثاني يدرس دواعي التدخل الأمريكي في العراق.

الفصل الثالث يعالج تطور الممارسة السياسية و العملية الديمقراطية في العراق بعد 2003 تحت الرعاية الأمريكية ، و ذلك من خلال التطرق لمرحلة الحاكم العسكري جي غارنر و الحاكم المدني بول بريمر في المبحث الأول ، ثم الحكومة العراقية المؤقتة و الحكومة العراقية الانتقالية في المبحث الثاني ، ثم الانتخاب و التصويت على الدستور و الحكومة العراقية الدائمة (2006-2010) في المبحث الثالث.

الفصل الرابع يهتم بتقييم عملية التحول الديمقراطي في العراق من خلال مبحثين يهتم الأول بالتركيز على الضعف السياسي في العراق ، أما الثاني فيهتم بالفشل الأمني في العراق.

الخاتمة تتضمن نتائج الدراسة .

تمهيد

إذا كانت الديمقراطية فكرة قديمة ارتبطت بحياة الإنسان ونظامه السياسي والاجتماعي وعرفت تطورا تاريخيا مستمرا، انطلاقا من ظروف الواقع ومشاكله السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، وبعد دفاع مستميت ودائم عليها، فان مسيرتها التطورية جعلت مفهومها المعاصر محكوم بضرورة توافر مجموعة من الآليات التنظيمية والسياسية والحزبية والقانونية كوجود دستور ديمقراطي وإجراء انتخابات، وتشكيل أحزاب واحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة، وحماية حقوق والحريات العامة وغيرها من المقومات التي يحتاجها نمو واستمرار الحكم الديمقراطي وفعالية مؤسساته في ظل البيئة الملائمة وانتشار الثقافة الديمقراطية

إن الديمقراطية ليست إلا بنية واليات وممارسة سياسية وقانونية، يمكنها التكيف مع ظروف المجتمع وخصائصه الثقافية والاجتماعية والحضارية، و أن إجراءات التحول الديمقراطي التي تقتضي الاعتماد على الاختيار الشعبي وشرعية المؤسسات واحترام القانون وتطبيقه والفصل بين السلطات وتكريس التعددية السياسية والحزبية وحماية حقوق الإنسان وحرياته المختلفة، ليست إلا شروطا للوصول إليها ولكن كانت ولادة الديمقراطية وتعزيزها حسب مداخل الانتقال الأساسية تحتاج إلى دولة المؤسسات والرفاه الاقتصادي، وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع، بالإضافة إلى أهمية دور النخب في مواجهة النزعة التسلطية وتشجيع الأداء الديمقراطي فان ذلك يعني أن هناك مجموعة من العوامل تساعد أو تعرقل عملية الانتقال الديمقراطي وفي مقدمتها مسالة الوعي بها وبشروطها، والرغبة العامة في تدعيمها و المحافظة عليها ومسالة الاتفاق أو التجانس السياسي والاجتماعي ،واحترام قيم المشاركة والحوار والتسامح والاعتدال والحرية والاختلاف مادام أنها لا توجد إلا في بيئة تستوعبها ولا تنضج إلا بعد استقرار ونمو اقتصادي واجتماعي وفكري .

المبحث الأول: تعريف التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي والنظري ظهرت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع. هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع، إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي

من المفاهيم التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية، اصطلاح التحول الديمقراطي، والذي كثر الحديث عنه منتصف ثمانينات القرن الماضي، نظرا لما شهدته هذه الفترة من تحولات سياسية مست أنحاء متفرقة من العالم (إفريقيا، آسيا، أمريكا الجنوبية) وقد خضع هذا المفهوم لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي بدت من خلال الاهتمام اللامتناهي لمختلف الأدبيات حوله.[11] تضمنت الأخيرة حملة من الآراء، والنظريات والمتغيرات المتباينة لهذه الظاهرة، شأنه في ذلك شأن باقي المصطلحات السياسية، التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة كلمات منوعة دون إعطاء تعريف محدد لها، وإن كان هذا التباين والتنوع لا يتعلق بالتحول الديمقراطي فهو مفهوم من ذاته بكونه انتقال، وهو في الحقيقة عملية واقعة، فإنه يتعلق أكثر بنوعية الديمقراطية التي ستؤول إليها عملية التحول هاته، وجدلية النقاش حول مفهوم الديمقراطية هنا لا يتعلق بمعناها اللغوي أو الاصطلاحي لكنها تتعلق أساسا بإجرائية المفهوم كما يذهب" هنتنغتون".[12] فالديمقراطية لم تعد فقط نظام حكم، إنما وبشكل أدق أصبحت أسلوب حياة أو على حد تعبير "بورديو" فلسفة الوقت الراهن.

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى .

يشير لفظ التحول إلى التغير أو النقل، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال، وعن الشيء يقال تحول عنه إلى غيره، وتحول فلانا بالنصيحة والوصية والموعظة، بمعنى توخي الحالة التي ينشط فيها لقبول ذلك منه، و منه كان الرسول —صلى الله عليه و سلم– يتحولنا بالموعظة.

---

[11] – هدى متكيس، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، القاهرة: الدار الثقافية؛ 1990، ص125.

[12] علوب، القاهرة، مركز ابن خلدون . ص ص الوهاب عبد العشرين ترجمة: القرن أواخر في الديمقراطي للتحول الثالثة – صامويل هانتنغتون، الموجة 72-67.

وكلمة التحول تقابلها باللغة الإنجليزية كلمة "*Trantistion*" و تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة إلى أو من مرحلة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر. و تعتبر عملية التحول بمعنى "*Trantistion*"المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق و تأسيس نظام سياسي لاحق[13].

وفي إطار محاولات تقديم تعريف للتحول الديمقراطي، نجد أن أغلب محاولات التأصيل المفاهيمي لهذا المفهوم ترتبط بمفهوم الديمقراطية، والذي بدوره يتسم بالاتساع والشمول ويحتوي على العديد من الأنماط الفرعية التي تصل إلى ما يزيد عن (500) خمسمائة نمط مثلما عددها " كولير" و" ليفسكي" .

وقد اختلفت التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي وتنوعت باختلاف الباحثين وكذا الزاوية التي ينظر منها إلى عملية التحول، ولاستحالة تقديم تعريف دقيق وشامل نحاول توضيح المقصود بالتحول الديمقراطي.

يقصد بالتحول الديمقراطي: عملية الانتقال نحو أنظمة ديمقراطية يتم فيها حل أزمة التوعية والمشاركة، والهوية، والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي[14] .

كما يقصد به: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أخرى ديمقراطية، يتم فيها حل قضيتي حقوق الإنسان، والتنمية، وهو عملية أعمق من التغيير، حيث يحصل التحول بتغيير كبير في إمكانيات النظام، أو بتغيير جذري في أنماط التفاعلات، أو إذا حصل تغيير أساسي في توزيع القوة في النظام[15] .

ويعرفه " تشارلز اندريان ": بأنه التحول من نظام إلى آخر أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ويسميه التغيير بين النظم، وعليه التحول يعني تغيرات عميقة، في الأبعاد السياسية الثلاثة، البعد الثقافي والبعد الهيكلي، البعد السياساتي

« السياسات » وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد يؤدي إلى عجز النظام القائم عن التعامل معها في ظل الإطار القديم[16].

ويعرف التحول الديمقراطي أيضا: بأنه عملية رئيسية ينطوي على جملة من العمليات الضمنية، تتعلق بالدرجة الأولى، بحقوق الإنسان، وتفعيل مبدأ المواطنة، بما يتضمنانه من مؤشرات المساواة والحريات العامة، وإعلاء

---

[13] – أمين شلبي، أمريكا والعالم، ط1، القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2005، ص54.

– الهام نايت سعيدي، طبيعة عمل التحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر 11 ديسمبر 2005، ص 14.79

– مصطفى بوحوش، دراسة في أدبيات التحول الديمقراطي".محاضرات.ألقيت على طلبة السنة ثالثة (علوم سياسية:تخصص علاقات دولية، جامعة 15 محمد خيضر بسكرة،2006 /2007).

[16] – حسينة شرون (وآخرون)، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر 11 ديسمبر 2005، ص 123.

حكم القانون، واحترام سيادة الأمة، والإرادة الشعبية، ويكون محكيته أعمال الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة، ويتعلق بدرجة ثانية، وكمرحلة غائية تشهد فيها هذه العملية تحقيق تنمية المجتمعات والارتقاء بها إلى مصاف التقدم، والازدهار، وذلك بتحقيق المزيد من الاستقرار والتوازن بجميع الأبعاد الاجتماعية، السياسية، ومن ثم الاقتصادية.

وتعني هذه العملية عملية التحول، تراجع جميع أشكال الحكم السلطوي لصالح نظم حكم تعتمد الاختيار الشعبي، والمؤسسات السياسية الشرعية، أي تقتضي سياسات وخطوات تؤكد هذا التحول، الأمر الذي يجعل عملية التحول والانتقال تميل في جوهرها إلى تغير للهياكل والبنى الاجتماعية والسياسية القائمة، من خلال إجراء قدر من التغييرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغيير في القيادة السياسية، يليه تغيير في ممارسة السلطة، ومن ثم التوجهات السياسية العامة، التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام، ولا يكتفي ببعض الإصلاحات التي قد لا تعني سوى تطوير سياسي، بل نفترض تجاوز الحدود الضيقة لكل من الحريات الفردية والجماعية، كما يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدر أكبر من محاسبية النخبة " Elite Accountibility "إضافة إلى صياغة آلية لصنع القرار في إطار مؤسس ديمقراطي[17].

وتأسيسا على ما سبق وكتعريف إجرائي فالتحول الديمقراطي هو مرحلة انتقالية، تتضمن بدورها مجموعة من المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نفسها، وهو عملية تعكس إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، كما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعينه من بلورة مراكز عديدة وقبول الجدل السياسي[18]، وبتعبير آخر تهدف هذه العملية إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية ممثلة في الدولة، والقوى غير الرسمية ممثلة في مؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الثاني: علاقة التحول الديمقراطي ببعض المفاهيم المشابهة

في سياق التعبير عن ظاهرة التحول الديمقراطي عادة ما يتم استخدام العديد من المصطلحات أحيانا بشكل مترادف، ومتطابق، والتي يمكن القول أن أغلبها أطلق لتوصيف عملية التحول في بلدان العالم الثالث عامة والبلدان العربية خاصة، والتي تشبه عملية التحول إلى الديمقراطية ظاهريا لكنها تختلف عنها في المضمون والتفاصيل، وهو ما استوجب ضرورة التمييز بين مفهوم التحول الديمقراطي وبين بعض المفاهيم المشابهة .

---

17 – هدى متكيس، التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي، ورقة مقدمة الى ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي نحو رؤية عربية، جامعة القاهرة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، موقع التجديد العربي http/www.araberessewal.com.index

18 – محمد نصر مهنا، في النظم السياسية والدستورية، دراسة تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005 ،ص 442 .

أنظر أيضا هدى متكيس، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث ص 136 .

التحول الديمقراطي والديمقراطية:

الديمقراطية هي نمط نظام الحكم الذي تهدف عملية التحول الديمقراطي الوصول إليه أي المرحلة التي ينبغي الوصول إليها عبر أو من خلال عملية التحول، وعليه فالتحول الديمقراطي ليس هو الديمقراطية بل هو شرط سابق عليها، والإجراءات والمراحل التي يتطلبها النظام الديمقراطي تمثل المرحلة الانتقالية بين نظام وآخر.[19]

1-التحول الديمقراطي والتحول السياسي:

التحول السياسي هو بالأساس تحول نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمل ناجمة عن مبادرات تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير، ولا يعني التحول السياسي بالضرورة تحول نحو الديمقراطية، فقد يكون هذا هو هدف التحول، كما قد يكون الهدف هو الوصول إلى أشكال أو أنماط أخرى للحكم، ويمكن التمييز بين أربعة أساليب لعملية التحول من حيث الدرجة ومن حيث الأسلوب[20].

1/ من حيث الدرجة: يوجد أسلوبان:

- التحول الكلي (شامل): ويعني التغيير والانتقال الكلي بإعادة البناء من الجذور .
- التحول الجزئي (المحدود): يتمثل في تحسين وإصلاح ما هو قائم دون المساس بجذور وأصول النظام الأول .

2/ من حيث الأسلوب: يمكن كذلك التمييز بين أسلوبين:

- الأسلوب السلمي: ويقصد به الانتقال من نظام إلى آخر دون اللجوء إلى العنف كوسيلة للتغيير.
- الأسلوب العنيف: بعكس الأسلوب الأول ويكون التغيير فيه باستعمال وسائل وأدوات العنف المتاحة.

2-الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي:

يعني كافة الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى تقويم، وتعديل، وتطوير جذري إلى الأحسن والأفضل في شكل العلاقات السياسية والاجتماعية في دولة ما، في إطار النظام القائم، واستنادا إلى معايير التدرج[21]، والإصلاح السياسي ليس مرادفا للتحول الديمقراطي، حيث أنه قد لا يقود إلى الديمقراطية رغم أنه يعتبر مقدمة وحافزا لها .

3-التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي:

---

19 – نبيل كريبش، دوافع و معيقات التحول الديقراطي في العراق و ابعاده الداخلية و الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الدكتراء في العلوم السياسية، فرع تنظيم سياسي و اداري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008 .

أنظر أيضا هدى متكيس، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث ص 136 .

20 – سناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 192.

21 – محمود علي الخطيب، الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي ،د ط، د د ن، د س ن ، ص 9 محصل عليه من موقع www.kotobarabia.com

التحول الليبرالي هو التحول إلى الديمقراطية على الطريقة الغربية (الديمقراطية الغربية) ويرمز هذا المصطلح إلى مختلف التغيرات التي تحد من سلطة الدولة في التدخل، وتتضمن الليبرالية أهدافا متواضعة، كتخفيف القيود، وتوسيع نطاق الحريات الفردية والجماعية، داخل النظام السلطوي، ولا يعني ضرورة إرساء نظام ديمقراطي، وإن كان يمكن لها أن تحفز عملية التحول، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية، والجماعية حيث يهدف إلى إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر أتساعا من محاسبية النخبة، وصياغة آلية عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي[22].

[22] – هدى متكيس، المرجع السابق الذكر، ص 136

المبحث الثاني: أنماط التحول الديمقراطي ومراحله

المطلب الأول:أنماط التحول الديمقراطي

يعتبر"**صاموئيل هنتنغتون**" أبرز من كتب في هذا الاتجاه، فقد صنف عملية التحول تبعا لنوعية القوة، أو القوى الدافعة له، فميز بين ثلاثة أنماط يجري إتباعها في عملية التحول[23]:

1/ النمط الأول: تحول بمبادرة من النظام السلطوي ذاته: Transformation/transition

وهو عبارة عن تغيير فوقي يبدأ من فوق بمبادرة النخبة المسيطرة على هرم السلطة في النظام.

وقد ركز عدد من الباحثين على الأسباب التي تدفع بالنظام لإحداث التحول والمتمثلة خاصة في حالة الأزمة التي يصل إليها سواء في صورة هزيمة عسكرية خارجية أو اختناق اقتصادي، أو ضغوط خارجية والتي من شأنها أن تدفعه إلى الإصلاح أو الرحيل كما وأشارت الأدبيات إلى التغيير الحاصل في إدراك القيادة بأهمية الإصلاح، وانطلق أصحاب هذا الاتجاه من ملاحظة أن النظم السلطوية وحدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس عليها ضغوطا باتجاه الدمقرطة، ما جعلها تبادر بعملية تغيير قبل أن تضطر لذلك مجبرة، فقد أدركت هذه النخب أن مخاطر وعواقب الاحتفاظ بالسلطة أشد تكلفة من نظام ديمقراطي رغم المساوئ والأضرار المتولدة عنه – بالنسبة لهذه النخب – وعليه فالمبادرة قد تجنب هذه المخاطر والعواقب. وعادة ما تعمل هذه النخب والقيادات على أن تضمن الإصلاح والحفاظ على المؤسسة الرسمية في الدولة " المؤسسة العسكرية " وكذلك الاحتفاظ بالكثير من المناصب البيروقراطية، إلى جانب الحيلولة دون توجيه المساءلة لها، فضلا عن ما تطمح إليه النخب السلطوية من إمكانية الانتقال من القوة السياسية إلى الثروة الاقتصادية

2/ **النمط الثاني** : تحول عبر الاتفاق (الترافق): ويسمى كذلك التحول الإحلالي، يكون نتيجة عملية حسابية براغماتية، عقلانية تثمر مبادرات مشتركة من الطرفين (سلطة ومعارضة) لصياغة ترتيبات المؤسسة الجديدة، غالبا ما يكون التوافق مدفوعا باعتراض متبادل يفشل العنف، وشعور عام بالحاجة لإجماع عام لمواجهة التحديات، ويرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة أتفاق القوى السياسية على قبول قواعد المنافسة.

3/ **النمط الثالث** : **الإحلال:** مصدر عملية التحول هنا هو المعارضة " نخبا وجماهير " التي تتوفر على إرادة سياسية ورغبة في التغيير، و تأتي هذه العملية بعد أن تتقوى المعارضة، مما يسمح لقادتها الإمساك بزمام المبادرة و ملأ الفراغ، واعتلاء سدة الحكم، ثم البدء بعملية تغيير النظام، ويمكن للمعارضة توظيف ثلاث عناصر لوضع حد للنظام السابق[24]:

- **المؤسسة العسكرية:** و التي من المحتمل أن يغير قادتها من مواقفهم المؤيدة للنظام السابق والالتزام بالحياد.

---

[23] -أحمد ثابت، المرجع السابق الذكر، ص 165.

[24] – نفيسة زريق، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر: باتنة 2008- 2009، ص ص113 ، 114.

❖ **المثقفون:** حيث يشكلون رواد المعارضة، غير أن تأثيرهم مرهون بفهمهم للواقع المعقد وتجاوز ضغط المصالح الآنية.

❖ **الجماهير:** من خلال الدور الذي بلعبه عن طريق المظاهرات والاحتجاجات الضاغطة على النظام القديم.

المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي

تجمع الأدبيات التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي أو تكاد، على أن عملية التحول عن النظم السلطوية تمر بمراحل، إلا أن تداخل وتشابك المراحل من جهة، واختلاف خصائص الأنظمة والمجتمعات من جهة ثانية وكذا تعدد زوايا الرؤى والتحليل من جهة ثالثة، انعكس خلافا وتباينا في تحديد عدد وملامح ومميزات كل مرحلة. ففي حين عددها البعض بأربعة مراحل، حصرها الآخرون في ثلاثة وهم الأغلبية. وقد استحوذت مرحلتا الانتقال والترسيخ على جل اهتمامات الباحثين حيث أكدت الأدبيات فشل عملية التحول في الالتزام بالتتابع الزمني من حيث البدء بالقضاء على النظام السلطوي، ثم اختيار المرحلة الانتقالية فالتوصل إلى مرحلة الترسيخ فالنضوج، حيث أشار" دياموند " إلى فشل بعض الديمقراطيات بمجرد ظهورها في حين يتراجع بعضها كلما ازدادت رسوخا، وفي هذا الإطار لم ينظر إلى عملية التحول كنمط صاعد على النحو الذي كان سائدا في نظريات التحديث، أو كعملية عقلانية، وذلك نظرا لتعرضها لانتكاسات تباينت أسبابها من نظام إلى آخر[25].

وقد ارتأينا هنا تقسيم مراحل التحول إلى ثلاث مراحل رئيسية بعيدا عن الجدل الدائر حول العدد والتسمية، تتضمن كل مرحلة بدورها مراحل ثانوية :

1/ مرحلة ما قبل التحول : وتسمى كذلك المرحلة الإعدادية أو مرحلة الصراع، وتتميز هذه المرحلة ببدء نشوء هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العامة من الناس، وتشهد هذه المرحلة محاولة النخبة الحاكمة البقاء في السلطة، وقد يثور صراع سياسي طويل، وغير حاسم بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد، يشتد أو يقل وفق أطراف النزاع، فتبدأ المعارضة في لعب دور التهديد للنظام بما يمثله من امتيازات ومصالح، وقد يحدث انشقاق في صفوف القوى المساندة للنظام، ويبرز اتجاه إصلاحي (جيل جديد أكثر انفتاحا) وجيل متشدد (الحرس القديم) وقد تتصاعد الضغوط من الداخل والخارج تجبر النظام على تقديم تنازلات، وتتوقف عملية انهيار النظام بناءا على درجة تماسكه، وعلى قوة المعارضة وتماسكها، وكذا مقدار الضغوط الداخلية والخارجية وحدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين[26]، وهنا تولد الديمقراطية من رحم الصراع وليس نتاجا لتطور سلمي.

---

[25] – هدى متكيس، المرجع السابق الذكر، ص 136.

[26] – عبد الغفار رشاد القصبي، التحول السياسي والتطور الديمقراطي، التنمية السياسية وبناء الأمة، ط 2، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 82.

ويتوقع أن تؤدي التنازلات إلى إصلاح لكنها قد تكون شكلية أو تجميلية أو للمماطلة والتأجيل ليتسنى امتصاص الضغوط، وتجاوزها، وقد تبرز إصلاحات حقيقية لكنها قد تتعرض للارتداد مرة أخرى، بسبب سيولة الموقف، واستماتة النخب صاحبة الامتيازات والمصالح للبقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة، وقد تقاوم عناصر مستفيدة، مدنية أو عسكرية، وقد يلجأ النظام إلى تقوية قبضته الأمنية والإستخباراتية، فيصمد النظام، وتمارس الضغوط ثانية، ويشتد الصراع في حلقة جديدة من حلقات متتابعة إلى أن يتم إقرار التحول[27].

2/ مرحلة التحول: وتسمى كذلك مرحلة الإقرار، وقد رأت فيها مختلف الأدبيات أكثر المراحل خطورة في عملية التحول ككل، نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها للانتكاس، حيث ارتأت الدراسات أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة أين يتعايش فيه مزيج من أفراد وجماعات ومؤسسات النظام القديم والجديد، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة، طوعا أو كرها، سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق[28]، وقد يرتفع سقف المطالب للديمقراطيين، وتتسع حركة الاحتجاجات، وتبرز مطالب ضد الفساد والاستبداد والقمع، وتبدأ شعارات تطالب بالديمقراطية الكاملة، التي تتجاوز الخطوات الجزئية كإصلاح الانتخابات أو الأحزاب والمؤسسات لتضمن المحاسبة أو المساءلة لكل الشخصيات والقيادات، بما فيهم الزعيم السياسي، والشفافية والسماح بتكوين الأحزاب، وإلزام القيادات باحترام القانون أو تنفيذ وعودهم الانتخابية وإخضاعهم لآليات المساءلة، ويتحقق التحول عندما يكيف النظام مع المطالب الجديدة أو يستبدل بنظام جديد يحل محله يعبر عن النموذج الديمقراطي .

يفترض كثير من الكتاب أن التحول الديمقراطي لا يمكن الإسراع به أو تحقيقه برضا الحكام في النظم السلطوية وهم في كامل سلطانهم ونفوذهم، حيث من الضروري أن يصبح الحكام غير قادرين على السيطرة، ويجبرون على التخلي عن سلطانهم، وقد يراوغ هؤلاء لاسترجاع شرعية نظامهم المفقودة أو المهتزة، أو لتمرير الوقت بحيث يتسنى ضرب المعارضة أو تشديد قبضة الأمن والمخابرات – في نظم الدولة البوليسية تحديدا – حيث لا يلبون مطالب التحول، وقد يواكب انهيار النظام السلطوي محاولات يائسة لاستعادة السلطويين السيطرة مما يفرض تكلفة عالية على المجتمع، وقد تقع حرب أهلية، كما قد تجرى مساومات وحوارات بين الحكام والمعارضة، وقد تستمر لفترات ممتدة من الزمن يتم خلالها تبادل التنازلات. التي قد تنتهي بقبول الديمقراطية، فقبولها ينقذ الموقف المتردي، وقد يجلب الشرعية، ويجلب التأييد الدولي ليحل محل الضغوط لكن يجب التمييز هنا بين حالتين: حالة التحول الحقيقي للديمقراطية، والتي تحتاج إلى تغيرات جذرية في المؤسسات والدستور وعلاقات السلطات وكافة

---

[27] – المرجع نفسه، ص83.

[28] – هدى متكيس، المرجع السابق الذكر، ص 136.

المجلات. وحالة إدخال إصلاحات جزئية كإصلاح النظام الانتخابي أو توسيع صلاحيات البرلمان، وهو ما قد يعني سهولة الارتداد إلى السلطوية، أو تحديثها عندما يحين الوقت الملائم.

وتحقيق الديمقراطية في كل الأحوال يتوقف على قوة المطالبين بها، أو ما يسمى أحيانا بحراس الديمقراطية، وترهل النظام، وشدة الضغوط عليه، وتأييد قوة أساسية له كالمؤسسة العسكرية، أو رجال الأعمال، وغيرهم.

من شأن نجاح حراس الديمقراطية أن يضمن استمرارية الاحترام العام لقواعد اللعبة السياسية من الجميع، وتحاشي مبادرات معارضة ذلك، ويسود اعتقاد لدى الجميع بأنه لا بديل عن الديمقراطية[29].

وعموما يمكن القول أن هذه المرحلة هي اللحظة التاريخية التي يبدأ فيها التحول أو الانتقال المبدئي نحو الديمقراطية، وذلك عندما تقرر أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى مستويات أو حلول وسطى، وتستمر هذه المرحلة بتنوع أشكالها خاصة وأنه في إطارها يتم تبني قواعد اللعبة الديمقراطية التي تتيح للجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي، وصياغة أساليب وقواعد حل الصراع بالطرق السلمية وتنتهي بوضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات وتوسيع نطاق المشاركة[30].

3/ مرحلة ما بعد التحول : وتسمى كذلك مرحلة الرسوخ و الترسيخ الديمقراطي، تتعود فيها الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية، والتكيف معها، إلى أن تصبح مع الوقت عرفا اجتماعيا راسخا[31] ورأت بعض الدراسات في مفهوم الترسيخ الديمقراطي مرادفا لكل من الاستقرار والمؤسسة، وتجدر الإشارة إلى أن استمرارية النظام الديمقراطي، لا تعني رسوخه فالرسوخ والاستمرار لا يمثلان ظاهرة واحدة، ففي حين يمكن الحديث عن الاستمرارية في حال بقاء النظام لفترة زمنية معينة ما فان الترسيخ يشير إلى التغيرات المتوقعة في طبيعة أداء النظام ذاته. وحظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات خاصة وأن هذه المرحلة المتقدمة من التحول الديمقراطي يمكن أن تهدد التجربة الديمقراطية برمتها، فضمان ما يسمى بالديمقراطية الإجرائية خلال المرحلة الانتقالية لا يعني بأي حال من الأحوال استقرار النظام الذي عادة ما تهدده الانقلابات العسكرية، وبعض أعمال العنف ولذلك فإن حث أفراد النخبة على الاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية، وتأكيد دور المؤسسات يمثل أهم ركائز عملية ترسيخ الديمقراطية، وفي إطار هذا السياق أكد " لينز " أن هذه العملية تستوجب الالتزام بقواعد اللعبة السياسية، معتبرا أن الديمقراطيات الراسخة هي تلك التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين، والأحزاب، وجماعات المصالح المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي لاكتساب القوة، إلى جانب

---

[29] – عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق الذكر، ص ص 83، 84.

[30] – هدى متكيس، المرجع السابق الذكر، ص 137

[31] –محمد زاهي بشير المغيري، الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات".متحصل عليه
- *http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid=2*

اعتراض أو رفض أي مؤسسة سلبية أو جماعة على قرارات صانعي القرار المنتخبين، ومعنى ذلك فإن الترسيخ الديمقراطي يتحقق في حالة تحرر المجتمع من الديماغوجية السلطوية، ونبذ أي بديل للنظام الديمقراطي وهو ما ذهب إليه" فلورونزويلا" حين أضاف أن الترسيخ الديمقراطي يتحقق عند إرساء دعائم حكومة منتخبة وسلطة تشريعية، وحين يتوقع الفاعلون السياسيون والجماهير استمرارية وبقاء النظام الديمقراطي.

وأكد كل من " هيجلى " و " جيندر " أن بداية ترسيخ النظام الديمقراطي يعود إلى اختلاف النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات وفي مختلف العمليات المؤسسية الأخرى. وعلى الصعيد الإستراتيجي لا يمكن تحقيق الترسيخ الديمقراطي دون نبذ كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للإجراءات التي قد تعوق أداء النظام الديمقراطي وهو ما أشار إليه " دونال " حين قال إن التوصل إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي يتطلب عادة نبذ أي اتفاقات سابقة حتى لو أتسمت بالفاعلية أثناء مرحلة الانتقال، لاحتمال تشكيلها لعائق أثناء مرحلة الترسيخ، وعلى نفس الصعيد أشار" ديامون " إلى ضرورة تطوير ثقافة سياسية تعد أساسا لهذه المرحلة التي رأى إمكانية استمرارها لعقود وأجيال[32].

وبدوره حدد الأستاذ " عبد الغفار رشاد القصبي " بعض الملامح التي يمكن أن تطبع المرحلة مثل تعزيز الممارسات والقيم الديمقراطية، والالتزام بالمشاركة، وترسيخ قواعد وأسس أكثر وضوحا للممارسة السياسية، وتبدأ المؤسسات في تفعيل دورها، وتجسيد معايير للمحاسبة، والمساءلة، والشفافية و سيادة القانون، واحترام الحقوق والحريات كاملة، وعليه يتحول النظام إلى مرحلة التماسك الديمقراطي الذي يتأكد عندما ينجح النظام الجديد في مواجهة التحديات التي تصادفه، وعندما يثبت قدرة عالية على التكيف والمرونة، ويتخلص من سلبيات ورواسب النظام القديم، ونشر قيم الديمقراطية، وثقافتها، ونماذجها السلوكية بشكل متواتر يقود إلى مرحلة النضج التي تشهد مشاركة واسعة للأفراد والجماعات في الثروة والسلطة على أساس من المساواة، وتكافؤ الفرص، وتعزز قدرات المجتمع بتمكين الجماعات والقوى المختلفة بما فيها الشرائح الأكثر ضعفا كالمرأة والأقليات، والشرائح ضعيفة الدخل ليسير المجتمع في طريق النهضة والتحول الحقيقي باتجاه الديمقراطية بمعناها الواسع[33].

المبحث الثالث: المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي

أولت مختلف الأدبيات اهتماما خاصا بدراسة الأسباب، والعوامل والشروط التي تحفز وتقود إلى التحول الديمقراطي وكذا إستراتيجيات وآليات هذه العملية، إلا أن الغالب في هذه الدراسات تركيزها على العوامل

---

[32]–هدى متكيس، المرجع السابق الذكر، ص 38.

[33]– عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق الذكر، ص 83.

الداخلية (التي تجري داخل نطاق الدولة والمجتمع) وهو ما تداركته الدراسات الحالية التي اهتمت بدور العوامل الخارجية .

وفي إطار تبادل الأدبيات أبرزت هذه الدراسات تباينات واضحة في آليات هذا التحول، وارتأت معظمها أن أي محاولة لتفسير ظاهرة التحول يستند بالأساس إلى متغيرات الاقتصاد والثقافة السياسية، والمؤسسات، والسلوك السياسي، كما أوضحت الدراسات تباين دور وثقل هذه المتغيرات في تحقيق التحول، حيث اختلفت القوى التي أرست دعائم الديمقراطية في الغرب عن تلك التي تسعى لتحقيق هذا الغرض في العالم الثالث. هذا وإن كان تفسير التحول الديمقراطي يستند إلى المتغيرات السابقة إلا أن مختلف الأدبيات أوضحت تباين نوعيات هذا التطور طبقا لنمط تفاعل هذه المتغيرات[34]، ويمكن تقسيم المداخل التي اهتمت بتفسير عملية التحول الديمقراطي إلى نوعين:

النوع الأول: ويتمثل في المداخل المركزة على شروط عملية التحول: التحديثي- الثقافي- المؤسسي .

والنوع الثاني، المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: المداخل النظرية المفسرة لشروط عملية التحول:

1/ **المدخل التحديثي:** يربط أصحاب هذا المذهب بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية، ويؤكدون على عدد من الشروط والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لنجاح التحول الديمقراطي.

وتعود الأفكار الأولى لهذا المدخل لآدم سميث، الذي أكد أن الليبرالية السياسية شرط لفاعلية أداء السوق وتحقيق الحرية الفردية، والمنافسة والنمو الاقتصادي[35]، إلا أن المعالجة العلمية والدقيقة للارتباط بين الديمقراطية والتنمية برزت من خلال افتراضات وطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي **ليبست** (S.M.Lipset) التي قدمها في مقالته "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية " سنة 1959، وأكدها في كتابه " الرجل السياسي " سنة 1960 بعد دراسة له شملت بلدان أوروبا، وبلدان أمريكا الشمالية الناطقة بالإنجليزية، وأستراليا، والتي صنفت أنظمة حكمها إلى مستقرة، وغير مستقرة، وديكتاتوريات، وكذا دراسته لبلدان أمريكا الجنوبية التي صنفت أنظمتها إلى ديكتاتوريات مستقرة، وغير مستقرة، معتمدا في ذلك على مؤشر درجة التصنيع والتعليم، وتوصل " ليبست "إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع ببنية اقتصادية واجتماعية عالية[36] ومنه وجود علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في ظل المجتمعات المتطورة اقتصاديا.

---

[34] – هدى متكيس: ، المرجع السابق الذكر ، ص 145

[35] – مصطفى بوحوش، المرجع السابق الذكر .

[36] – محمد زاهي بشير المغيري ، المرجع السابق الذكر .

وساعد هذا التحليل على بروز العديد من الدراسات مثل دراسة " ليز " الذي أستخدم فيها أربع مؤشرات لتغطية جوانب التنمية السياسية في المجتمع الحديث تتعلق بدرجة التحضر، والتعليم والاتصال، والمشاركة السياسية .

وذهب "هنتنغتون " و" نيلسون " إلى القول بوجود علاقة سببية تربط بين التحديث والتطور الاقتصادي والمشاركة السياسية[37] فالتنمية الاقتصادية حسبهما توفر ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى الدخل، والحراك الوظيفي، وتطور التنظيمات الجماعية ويكاد يتفق معظم الباحثين على وجود أربع أبعاد أساسية للتحديث السياسي :

- ترشيد بناء السلطة.
- تمايز البنى والوظائف .
- دعم قدرات النظام السياسي على التكيف والإبداع .
- إشاعة روح المساواة والحقوق والواجبات.

في المقابل ذهب آخرون إلى إثبات مدى التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية أمثال "سيغل" و " فاينر شتاين " و " هالدين " على أساس أن الميزة التنموية تتحقق بالديمقراطية التي تعتمد على مبدأ المراجعة والموازنة وتتضمن خضوع الحكام للمساءلة وتفرض وضع السياسات العامة بما يتماشى والمصلحة العامة، والتأييد الشعبي، وغيرها من الشروط التي تتطلبها عملية الدمقراطية[38] وعموما تحاول المقاربة التحديثية التأكيد على أن نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية (دولة المؤسسات) يؤدي إلى قبول شرعيتها في ممارسة السلطة، وتطبيق القانون، وأن ثقافة القبول بالشرعية السياسية، مع بروز مؤشرات تدل على زيادة دخل الفرد وانتشار التعليم والحراك الاجتماعي، واستخدام أدوات الاتصال والنقل الحديثة وغيرها من شأنه أن يساعد على ولادة الديمقراطية وتعزيزها بالرغم من عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة[39].

فقد أثبتت تجارب التحول في العالم الثالث فشل التجربة الديمقراطية التي صاحبت النمو الاقتصادي حيث أدى هذا النمو إلى تقوية النخب المعادية للديمقراطية[40].

2/ المدخل الثقافي : تبرز أهمية هذا المدخل حسب رواده كون أن الديمقراطية لا يمكن أن تتضح أو تترسخ على صعيد الممارسة السياسية إلا في إطار بيئة ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي ومنظمات سياسية

37- جلال عبدالله معوض (وآخرون)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، دراسة نقدية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة: 2007، ص 908.

38- رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية مرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، عدد 334، ديسمبر 2006، ص ص 85، 86.

39 – يوسف الشويري، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي، في إسماعيل الشطي (وآخرون) في مداخل أنتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2003، ص ص 54، 55.

40 – هدى متكيس، المرجع السابق الذكر، ص 141

تعمل على تعميق الثقافة المدنية والسياسية بين مختلف القوى الفاعلة، وهي حسب العديد من الباحثين هي شرط أساسي يسبق الدعوة إلى الديمقراطية، حيث تزداد حظوظ التحول الديمقراطي في المجتمع بازدياد درجة اندماجه الثقافي وتماسكه الاجتماعي والحضاري، ولا يكون هناك تطور ديمقراطي دون توفر ثقافة سياسية تسمح باستيعاب المفاهيم والقيم السياسية للديمقراطية، وتجعل من تحقيقها غاية اجتماعية حسب تعبير " برهان غليون " .

في إطار هذا المدخل قام كل من " ألموند " و " فيربا " بدراسة ميدانية لخمسة دول لمعرفة أنماط ثقافتها السياسية وأبعادها المختلفة متسائلا عن دور الثقافة في بناء نظام ديمقراطي، وقد رأى الباحثان أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد وفق ثلاث أبعاد هي الإدراك، المشاعر والتقييم ومن خلال هذه الأبعاد قدم الباحثان تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية، وحسبهم فإن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية[41].

وحسب" مانهايم" نعتبر مسألة التوازن في بناء المجتمع من المتطلبات الأولية لتحقيق ديمقراطية مستقرة[42] وهو ما يثير مسألة الوعي العام بشروط الديمقراطية على اعتبار أنها لا تتحقق إلا بتوافر الرغبة في تدعيمها والمحافظة عليها، وتوفير كل ما يتطلبه النظام الديمقراطي من استقرار وتوازن في الحياة الاجتماعية فالانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية يتوقف على خلق ثقافة سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها وتكون قوى المعارضة على استعداد لتحمل تكلفتها وتبعاتها .

تتطور الثقافة السياسية الديمقراطية عبر سيادة القانون واحترام التعددية السياسية القائمة، وتعددية المصالح، وحقها في التعبير عن ذاتها كما تشجع عملية التحول أو تعيقها كما يقول "عزمي بشارة" بناء على قيم التسامح، وتوفر مفهوما للخير" الفضاء العام " واحترام ذاتية الفرد، واحترام قرار الأغلبية وهو ما يتوافق مع ما ذهب إليه الأستاذ "عبد الإله بلقيز"[43] بشأن ضرورة وجود ثقافة سياسية جديدة لتحقيق الانتقال الديمقراطي السلمي، تقوم على النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية "التوليتارية" والتوافق والتراضي، والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والإلغاء، والاحتكار، وفتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للجميع، وإرادة التداول السلمي على السلطة .

وعليه، ما دامت الديمقراطية ترتبط أساسا بمدى مشاركة الناس أو المواطنين في القرارات المتعلقة بشؤونهم يحمل الأستاذ " بشير محمد الحضر " الظروف والعوامل التي تساعد على وتحول دون المشاركة في ضرورة وجود وعي سياسي بأهمية الديمقراطية كنظام حكم باعتباره المدخل الرئيسي لشروط الديمقراطية الذي يتضمن بدوره

---

41 – برهان غليون، منهج دراسة الديمقراطية في الوطن العربي، مقدمة نظرية، المستقبل العربي، العدد 1213، نوفمبر 1996، ص 16

42 – محمد زاهي بشير المغيري، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط 2، بنغازي جامعة قاريوس: 1998، ص 226، 227

43 – عبد الإله بلقيز، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي المعيقات والممكنات، في المسألة الديمقراطية ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2007، ص 87

شروط تفصيلية وعليه فالتحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة، ينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي، والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي الآخر، فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة[44]

ويمكن القول في الأخير أنه إذا كان وجود الثقافة الديمقراطية أمرا جوهريا لإنتاج نظام ديمقراطي فالمشكلة أن غياب هذا النظام يعرقل بشدة إنتاج ثقافة ديمقراطية، وهذا لا يعني ضرورة وجود نظام ديمقراطي لتنمية الثقافة السياسية.[45]

3/ المدخل المؤسسي: تمثل الدولة والمؤسسات السياسية عاملا تفسيريا مهما لعمليات الدمقرطة باعتبارها أحد آليات ترسيخ قواعد وأسس اللعبة السياسية، وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين. فهي توفر آليات يمكن للأفراد والجماعات عبرها ومن خلالها رصد السلوك العام، ومتابعة المساءلة السياسية، ومنع الفساد السياسي، والتعسف في استخدام السلطة.[46]

يعد "هنتنغتون" أبرز رواد هذا المدخل، حيث قدم دراسة مهمة عن موضوع التحول الديمقراطي بصفة عامة في كتابه «الموجة الثالثة» وتشير تحليلات " هنتنغتون " إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي، وموجات التحول الديمقراطي في العالم، واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية التي ظلت مفهوما غامضا رغم تزايد أهميتها، وما تعكسه في معناها السياسي من مطلب وتفضيلات الرأي العام[47].

وفي هذا الإطار يحدد " هنتنغتون " شروطا معينة لنجاح المؤسسية التي تؤدي بدورها إلى الديمقراطية وهي:

- ❖ إن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتريها المجتمع ويتمسك بها، وتتغلغل بعمق في نسيجه الاجتماعي، والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.
- ❖ رغم أهمية الدستور يتضمن بعض المبادئ لعملية البناء في الدولة، إلا أن هذا الدستور لا يمثل إلا أحد مصادر القيم التي يتمسك بها المجتمع.
- ❖ العمل على إحياء صيغة تعيد إحياء التقاليد، والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الجديدة الوافدة[48].

---

[44]. – الهام نايت سعيدي، المرجع السابق الذكر، ص ص 79– 83

[45] – أحمد منيسي (وآخرون)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 9

[46] – عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق الذكر، ص 153

[47] – عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام التحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص 19

[48] –عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق الذكر، ص 153

هذا وكانت الدراسات المعاصرة قد أولت اهتماما خاصا بدور الإستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي حيث سعت في معظمها إلى محاولة التعرف على كل من الهياكل المؤسسية المناسبة لهذا التحول، إلى جانب تلك التي تساهم في استقرار الديمقراطيات، والتي أكدت في غالبيتها أن عملية إرساء مؤسسات سياسية ملائمة للظروف الاجتماعية السائدة هو أحد أسلوبي التأثير على عملية التحول الديمقراطي من خلال الجهود السياسية [(49)]. هذا إضافة إلى الأسلوب الأول المتمثل في تغير الظروف الاجتماعية التي تؤثر على عملية توزيع مصادر القوة.

وعلى نفس الصعيد المؤسسي أولت مختلف الدراسات أهمية خاصة لاستحداث دساتير تفضي إلى توسيع الديمقراطية عبر المؤسسات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف.

وتجدر الإشارة إلى الدراسة التي قام بها كل من "ليبرت" و"لينز" حول كل من النظام البرلماني والرئاسي في التحول الديمقراطي، حيث رأى الباحثان أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الإثنية، باعتبارها توفر مناخا مؤسسيا أكثر مرونة ومواءمة لنشأة ورسوخ الديمقراطية مقارنة بالنظام الرئاسي.[50] إلى جانب العديد من الدراسات الحديثة التي ركزت على دور وأهمية وفاعلية المجتمع المدني ومؤسساته في مواجهة هيمنة مؤسسات الدولة لحفز عملية التحول، وكذا دور المؤسسات الوسيطة كعوامل تفسيرية مهمة لطبيعة التفاعل بينها وبين الدولة والبنية الطبقية وهكذا يمكن القول أن المؤسسات السياسية تساهم في تشكيل منطق ونتائج التحول باتجاه الديمقراطية[51].

المطلب الثاني: المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي

1/ المدخل البنيوي: يركز أصحاب هذا الاتجاه على تحليل ودراسة عمليات التغير الطويلة المدى للتشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية في إطار القوة العالمية، وتوازناتها، وخاصة العلاقات الداخلية الدائرة بين البنى الاجتماعية، وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، وكيفية تغيير هذه العلاقة وفقا لحركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع.

ويفترض هذا المدخل أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا بين السلطة والقوة، سياسية اجتماعية واقتصادية، تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية، بينما في حالات أخرى تقود إلى مسارات أخرى. بمعنى أن السلطة السياسية تكتسب من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين بناءا على مصالحهم الاقتصادية، ومحدداتهم البنيوية، وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى و بروز الطبقة الوسطى في المجتمع[52].

---

[49] – هدى متكيس، المرجع السابق الذكر، ص 143

[50] –المرجع نفسه، ص 144.

[51] –عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق الذكر، ص 149

[52] –رضوان زيادة، المرجع السابق الذكر، ص 85، 86.

وتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة "بارينجتون مور" الذي قدم محاولة لتفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتبعته، فرنسا، إنجلترا وأمريكا "الديمقراطية الليبرالية" عن مسار كل من روسيا الصين "الثورة الشيوعية"، وعن مسار اليابان وألمانيا "الفاشية" خلال عملية التحول التاريخي التدريجي إلى مجتمعات صناعية حديثة وتوصل إلى أن مسار الديمقراطية الليبرالية لم تكن نتيجة لمبادرات النخب، وإنما نتيجة نمط من العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة بينهم ثلاث بنى طبقية (الفلاحون، الملاك، البرجوازية، الدولة).[53]

ولتحقيق التنمية الديمقراطية يشترط تحقيق نوع من التوازن، والتحول نحو الزراعة التجارية، وإضعاف طبقة أرستقراطية الأرض والحيلولة دون بناء تحالف بين الأرستقراطية والبرجوازية ضد العمال، والفلاحين وغيرهم.

وبالنظر لإغفال " مور " لدور العلاقات والتفاعلات الدولية، والقومية بما في ذلك الحرب، وتأثيرات الحركة العاملة فقد قام " روشماير " بتدارك هذا النقص مع مجموعة من زملائه وضمنوا هذه العوامل في تحليلاتهم، فرأوا أن تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يكون بتوازن الطبقية، وأن مقاومة عملية الدمقرطة أو الدفع إلى الأمام يكون بحسب الديناميكيات المتغيرة للقوة الطبقية التي تتميز فيما بينها على أساس مصالحها وتوجهاتها المختلفة وهذه الطبقات هي: كبار ملاك الأراضي، وطبقة الفلاحين، والطبقة العاملة الحضرية، وطبقة البرجوازية التجارية والصناعية، والطبقة المتوسطة المهنية، فكما تعمل التحالفات الطبقية على تدعيم أو عرقلة عملية الدمقرطة وتعزز فرصة التحول حينما لا تكون الدولة قوية أو ضعيفة جدا في مواجهة القوى الطبقية، يمكن أن تؤدي التنمية الرأسمالية إلى بروز مجتمع مدني، ونمو أحزاب سياسية موازنة لقوة الدولة .

مما سبق يتضح أن المدخل البنيوي يركز على أن مصدر التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة المتغيرة، والذي يختلف من نظام لآخر ومن بلد لآخر، وليس بفعل ودور النخب السياسية على اعتبار أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، أو أي شكل سياسي آخر يتشكل أساسا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة، والقوى الدولية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وأن خيارات أو مبادرات النخب السياسية في هذا المجال لا يمكن تفسيرها إلا من خلال القيود والفرص المحيطة بها[54] .

2/ المدخل الانتقالي: على خلاف المدخل " البنيوي " يذهب أصحاب هذا المدخل إلى تفسير عملية التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية، وليس حسب فكرة ومفهوم القوة و السلطة المتغيرة، وإبراز التمايز بين المسار الأولي للانتقال إلى الديمقراطية، وبين كيفية تعزيزها. أي دراسة آليات الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية عوض العوامل والشروط التي تمهد الطريق أمام نشوئها[55] وهو ما أكده الباحث السياسي " روستو" في

---

[53]- محمد زاهي بشير المغيري، المرجع السابق الذكر، ص 156.

[54]- مصطفى بوحوش، المرجع السابق الذكر، ص54.

[55]- يوسف الشويري، المرجع السابق الذكر، ص55.

مقالته " الانتقال نحو الديمقراطية " سنة 1970م والتي خلص فيها إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها أصحاب المدخل التحديثي كانت أساسا بدافع الاهتمام بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية، بيد أن اهتمام " روستو " وغيره من باحثي هذا المدخل هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول، ويرى " روستو " أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا، يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة باعتبار أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجال البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية وحدد استنادا إلى تحليله التاريخي المقارن لتركيا والسويد، أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان للوصول إلى الديمقراطية وهي:

- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية من خلال بدأ نشوء هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العامة من المواطنين.
- مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم.
- مرحلة القرار أو اللحظة التاريخية الذي يبدأ فيها الانتقال أو التحول المبدئي نحو الديمقراطية.
- مرحلة التعود، أو عملية الانتقال الثانية.

ولأهمية هذه المقاربة فقد قام العديد من الباحثين بتطويرها أمثال "أودونيل" و"شين" و "لينز" الذين ركزوا على المرحلة الانتقالية التي يبدأ فيها النظام التسلطي بالانفتاح، وتحقيق القيود على الحريات، والتي قد لا تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، والذين ميزوا بشكل واضح مثلما فعل روستو بين كل من مرحلة الانتقال والتحول والترسيخ الديمقراطي[56].

– أنظر أيضا هدى متكيس، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث ص 136 .

[56]- المرجع نفسه، ص 58 .

تمهيد

مرت العلاقات الأمريكية العراقية باتجاهات مختلفة في الأداء، فتارة كان التعاون الحذر شكلا من أشكال التفاعلية، وتارة أخرى كان الصراع التام عنوانا لاستقراء العلاقات و تارة ثالثة كان الصراع المرن، نموذجا للعلاقات، وتارة رابعة كان التعاون الإستراتيجي الوثيق بينهما، تارة خامسة يعود إلى الصراع الإيديولوجي... الخ من أشكال الأداء و أنماطه لأية علاقة بينية بين دولة كبرى و دولة صغرى في إطار المصالح الدولية والتعامل الواقعي في إدارة إستراتيجية الشؤون الخارجية [57].

يرى "هدسون" [58] أن الاحتلال الأمريكي للعراق يعني أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة قد تحولت من السياسة التقليدية التي قامت على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي إلى سياسة تدخل نشط تعمل على إعادة بناء المنطقة و تنظيمها من جديد "، و يرى أن هذا التحول يعبر عن ثروة راديكالية في السياسة الخارجية الأمريكية تكمن مصادرها العميقة في انتهاز شبكة نافذة من المحافظين الجدد المتأثرين بنفوذ المصالح الجناح اليمين الإسرائيلي لأحداث 11 سبتمبر 2001، كي تطبق جدول أعمالها الذي استغرق إعداده سنوات طويلة [59].

اعتادت أمريكا و حلفاؤها في تعاملهم مع الدول العربية و دول الشرق الأوسط، و بلدان العالم الثالث الأخرى خلق الأسباب الظاهرة التبريرية للعدوان على هذه الدول، خاصة الأسباب التي يمكن أن تؤثر ليس على مصالحها هي فقط، بل على مصالح دول أخرى في أوربا من أجل تأمين الرأي العام العالمي المؤيد لذلك العدوان [60].

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية العراقية قبل 2003:

المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم النفط عام 1972 ومن البرنامج النووي العراقي

كانت العلاقات العراقية الأمريكية علاقات باردة حيث كان للعراق علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي، حيث وقع معاهدة صداقة مع السفيتين في 1972 و كانت للولايات المتحدة الأمريكية تحفظات على العراق بسبب موقف العراق من إسرائيل، ودعم العراق لمجموعة " أبو نضال الفلسطينية و التي كانت تعرف بفتح – المجلس الثوري أو منظمة أبو نضال – و التي كانت على قائمة الخارجية الأمريكية للمجموعات الإرهابية [61].

و أكبر الأحداث و أخطرها كان تأميم النفط سنة 1972 و جرب 1973 مع إسرائيل و التي شارك فيها العراق بشكل فاعل، كذلك تفوز العلاقات مع فرنسا إثر زيارة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك، ورغم وجود علاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها مقارنة مع الإتحاد السفياتي و فرنسا كانت ضعيفة، هذا ما جعل العراق بوجهاته الجديدة بشكل خطيرا على المصالح الأمريكية و تم وضعه في إطار الدول المعادية

---

[57] - جواد كاظم البكري، العلاقات العراقية – الأمريكية، الناس سياسية. يومية.عامة، 21/01/ 2012 ؟ على الموقع:
-http: // www.alnaspapet. com / irp/view.asp? ID=7003) ;29/04/2005.

[58] - محمد جمال باروت، احتلال العراق و تداعياته عربيا و إقليميا و دوليا، المستقبل العربي، العدد 202، ص 37.

[59]- نفس المرجع، ص 38.

[60]- طه نوري ياسين الشكري، الحرب الأمريكية على العراق، ط1، الأردن، الدار العربية للعلوم، 2004، ص 37.

[61] -منتديات الموازين، العلاقات العراقية الأمريكية قبل حرب الخليج الثانية، 04/01 /2010 ! من الموقع
http //www.almizany.com /showthread. php ? t = 22205)-

للتوجهات الأمريكية و في 1979 و مجيء الثورة الإسلامية إلى الحكم في إيران تحركت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل حذر في محاولة لتحسين العلاقة بينها و بين العراق [62].
بذلت الولايات المتحدة الأمريكية محاولات عدة طوال السنوات الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية للحصول على امتياز خاص بشركاتها النفطية، إلا أن هيمنة بريطانيا على مصدر القرار السياسي في العراق، و الدور الذي أسهم به نوري السعيد بالدرجة الأكبر و عبد الإله بدرجة أقل حال دون أن يحصل الأمريكان على ما كانوا يصبون إليه، إذ كانت وجهة نظرهما تكمن في ضرورة حصر استثمار النفط العراقي بشركة نفط العراق (*I. P.C*) *.

تزامن التوجه الأمريكي لإيجاد موطئ قدم له في نفط العراق في فترة الخمسينات من القرن العشرين مع فهو عن حركة التحرر الوطني في جميع أنحاء العالم، و بشكل خاص في المنطقة العربية، ودعوتها لتحجيم مصالح الدولة الاستعمارية و في مقدمتها بريطانيا، عادلة و منصفة معها، وطالبت الحركة الوطنية في العراق بضرورة دراسة مواد امتياز شركة نفط العراق التي حصلت على مكاسبها النفطية بتأثير عوامل سياسية، وتم حرمان العراق من منافع عديدة، و لم تراع حقوقه بأي شكل من الأشكال، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في الامتيازات النفطية السابقة لأن قضايا النفط و امتيازاته له علاقة كبرى بسياسة الدولة العامة و اقتصادياتها الأساسية وعدت المعارضة العراقية ضرورة تعديل الامتيازات محذرة الحكومة العراقية من الأخذ بمبدأ المساهمة في أرباح الشركة النفطية البريطانية لأن هذه الشركة تعلم كيف تنظم حساباتها و تخفي أرباحها ليظل العراق الخاسر الوحيد في هذه المعادلة.

خلال السنوات الأخيرة من العهد الملكي هاجم نوري السعيد عملية التأميم وعد النفط ملكا للدولة و هو مؤمم من اجله، و الشركات النفطية استمرت حتى قيام ثورة 1958 لم يحصل العراق خلالها سوى على وعود بان هذه الشركات ستنظر في طلباته و سيكون لها موقف ايجابي منها، ولقد كانت الحكومة العراقية في عهد عبد الكريم قاسم راغبة في حل مشاكلها مع الشركات النفطية و استخلاص حقوق العراق منها بصورة سليمة وودية إلا أن تعنت الشركات لما يقرب الثلاث سنوات عقدت خلالها ثماني وعشرين اجتماعا وغيرها من المقالات، جعل المسؤولين العراقيين وفي مقدمتهم عبد الكريم قاسم يتوصلون إلى نتيجة مفادها أن الشركات النفطية مازالت تفكر بالعقلية التعسفية الاحتكارية القديمة التي حصلت بموجبها على امتيازاتها في العهد الملكي و ليس لديها الاستعداد الاعتراف بحقوق الشعب العراقي المشروعية، و تأسيسا على ذلك سعت حكومة طاهر يحي للتأسيس شركة النفط الوطنية التي أخذت على عاتقها إدارة الأراضي التي انتزعها القانون رقم (80) لسنة 1961 و بالفعل شرعت الحكومة في 1964 قانون تأسيس شركة النفط الوطنية برأسمال قدره (25) مليون دينار تدفعه الحكومة بطلب من إدارة الشركة و مواقفه مجلس الوزراء، و جاء موقف الولايات المتحدة من تأسيس شركة النفط الوطنية قبل ساعات من صدور قانونها، فاتصل سفيري الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بوزارة الخارجية العراقية و

---

[62]- شهاب أحمد الفضلي، وجهات في النظر: العلاقات العراقية الأمريكية... من علاقات تفضيلية إلى القطع فالحرب، الموقع الخاص بالمجلس العراقي للسلم و التضامن، من الموقع:
-htpp://www.marafea.org /paper. php ?source = akbar et mlf = interpage et sid =11331، 27/04/2015.

*وهي شركة النفط التركية التي سميت فيما بعد شركة نفط العراق... ينظر: طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي 1923 – 1939، بغداد، 1982، ص 105.

طلبا مقابلة وزير خارجية الركن ناجي طالب فورا لبحث قضايا مهمة تتعلق بالنفط، وفعلا تم عقد اجتماع مع كل واحد منها على إنفراد، فحتجا على قانون شركة النفط الوطنية وطلبا من الحكومة العراقية التريث بإصداره، مدعين أن حكومتيهما ستحثان شركات النفط العاملة في العراق على حل كل من المشاكل العالقة بينهما و بين الحكومة العراقية، فرفض وزير الخارجية العراقي احتجاجها و عندما صدر قانون تأسيس شركة النفط الوطنية تتوقف الشركات النفطية الأمريكية عن تقديم عروضها إلى هذه الشركة لاستثمار كانت محاولة لحبس النبض لدى شركة النفط العراقية و التعرف على وجهاتها، و عرض شروط تعجيزية عليها لكي تضعف موقعها التفاوضي و تصرفها عن مهامها الأساسية.
فضلا عن ذلك فإن هذه الشركات كانت أصلا تتخوف من عقد أي اتفاق مع شركة النفط الوطنية العراقية، خوفا من ردود فعل الشركات المساهمة في شركة نفط العراق [63].

لقد كانت العراق في أواخر الستينات و بداية السبعينات راضية عن الطريقة التي تدير بها شركة نفط العراق مستويات الإنتاج في العراق مستندة إلى مصالحها التجارية في أماكن أخرى [64].

عقد مجلس الوزراء العراقي و مجلس قيادة الثورة و القيادة القطرية لحزب البعث اجتماعا مشتركا في مبنى القصر الجمهوري ترأسه أحمد حسن البكر و جلس إلى جانبه صدام حسين، فأعطى البكر بنده مختصرة للمفاوضات التي جرت مع شركات النفط الأجنبية و موقف الحكومة العراقية منها، وأختتم البكر حديثه قائلا: " إنه في ضوء كل ذلك فإن الحكومة قد قررت إصدار التشريعات اللازمة التي تضمن حقوق الشعب و تحافظ على ثروته النفطية....".

و بصدد موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم النفط فإنها ربطت مواقفها السياسية الخارجية بقاعدتها النفطية فمنذ وقت سبق قرار التأميم بفترة لا تتجاوز الشهرين أخذت وزارة الخارجية الأمريكية بتحريض من وزيرها هينري كسنجر (البحث عن مصادر آمنة للنفط) و رفع جيمس أكيتر، مدير مركز و الوقود الطاقة في وزارة الخارجية تقريرا سريا خلص فيه إلى (إن ميزان القوى في صناعة النفط العالمية بات يميل لصالح المنتجين بعد أن كان مائلا لصالح المستهلكين).

و في 1972 أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية البيت الأبيض مخاوفها من استخدام النفط بالشكل الذي يضر بالمصالح الأمريكية، وقدمت مقترحاتها بضرورة أتباع سياسة تدخل قوى لصالح الأمريكان عن طريق خفض وصون الطاقة، و أوصت بتدابير لزيادة الإنتاج المحلي للنفط و اتباع سياسة تشمل على زيادة و إيرادات النفط بصورة معتمدة من مصادر أمنة، و لمواجهة ما ترتب عن تأميم النفط العراقي طالب رئيس جمعية النفط الأمريكية المستقلة (*I.P.A.A*) في خطاب وجهه إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون برفع أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يصل إلى أربعة دولارات عن البرميل الواحد لتوفير الأموال و المبالغ اللازمة للتوسع في الإنفاق على عمليات استكشاف النفط و الغاز و تطوير الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن انخفض السعر الحقيقي للخام المحلي إلى دولارين للبرميل الواحد.

---

[63]- عادل محمد حسين العليان، العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة 1980 – 2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل كلية التربية، 2011 ، ص ص 93 – 97.

[64]- تأميم النفط العراقي، 2012 / 09 /04، openoil، من الموقع ، [تأميم – نفط – العراقي *-http: openoil. net = title ? php. index /at/ wiki/]، 2015 / 04 / 29.*

جاءت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من حذو الدول العربية خذ و العراق في تأميم نفطها الأمر الذي سيجعل الأمريكان أمام مشكلة حقيقية كبيرة، و لعل ما ذكره أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية ما يوضح ذلك، إذ يقول جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرف الأوسط بهذا الخصوص ما نصه " إن الولايات المتحدة الأمريكية يهمها جدا مصالحها الاقتصادية و الإستراتيجية في منطقة الشرف الأوسط، و لا سيما نفط الخليج العربي لأن استمرار جريان ت النفط من هذه المنطقة يشكل أهمية بالغة للاقتصاد الأمريكي و الاقتصاد الدول الحليفة الأعضاء في حلف شمال الأطلسي "، و بالمقابل كانت الولايات المتحد في وضع نفطي حرج و لمواجهة هذا النقص استوردت أمريكا في سنة 1972 ما تقديره 4 ملايين و 698 ألف برميل يوميا من النفط الخام و منتجاته، و لأهمية موضوع النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن المختصين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية اجتمعوا بأعضاء لجنة الشؤون الداخلية لمجلس الشيوخ الأمريكي في جلسة مغلقة في 1973 وزودهم ذلالها بمعلومات حول وضع الطاقة في العالم، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إزاء قرار العراق بتأميم نفطية إلى السعي باتجاه إثارة المشاكل الداخلية و دعم كل من شأنه إضعاف العراق [65].

بدأ البرنامج النووي العراقي عام 1956 كبرنامج للأغراض السليمة و العلمية، وعام 1976 تعاقدت العراق مع فرنسا لتجهيز العراق بمعدات تخص البرنامج النووي العراقي و عام 1978 مع ايطاليا لتطوير مفاعلات و منشآت نووية و في 1981 دهر مفاعل الرئيس العراقي في مركز التويتة و بعد أشهر قليلة بالمضي في استحداث برنامج نووي سري بدأ العراق بتخصيب اليورانيوم و انتهى بمحاولة تصميم السلاح النووي لاحقا، أي في نهاية الثمانينات حيث قام العراق بتخصيب اليورانيوم بطريقتين هم طريقة التخصيب الكهرومغناطيسي التي بدأت بمستوى مختبري ثم مستوى ريادي ثم مستوى إنتاجي، وكان العراق في بداية المستوى الإنتاجي في نهاية عام 1990 إذ نصبت ثماني وحدات إنتاجية من أصل 70 وحدة في أحد المواقع، وكان هذا في موقع الطارمية كان يوجد مشروع لمنشأة إنتاجي لتخصيب اليورانيوم بالطريقة الكهرومغناطيسية، وكان يوجد موقع ثاني كان في بداية إنشائية و لم تكن فيه معدات تخصيب و عام 1990 كان موقعا بديلا، كانت الخطة أن يستكمل موقع الطارمية ثم تنتقل إلى موقع الشرقاط في شمال العراق وفي عام 1991 بعد الحرب كشف البرنامج النووي العراقي السري و تم تدمير، وانتهى البرنامج النووي العراقي[66].

يسلط لنا أحد العلماء العراقيين الذين عملوا في مشروع النووي العراقي منذ إقامته الضوء على طبيعة هذا المشروع و أهدافه قائلا بأن الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين " قد أصبح مسؤولا عن وكالة الطاقة الذرية في العراق منذ منتصف السبعينات، حيث جمع أولا فريقا من العلماء لصنع القنبلة العراقية "، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكان من الطبيعي أن تتخوف من المشروع النووي العراقي لا بسبب خطورته على مصالحها في المنطقة العربية و مصالح حلفائها، بل لأن معظم العلماء العراقيين الذين عينوا في المشروع قد تلقوا علومهم في الولايات المتحد و بريطانيا، و دعمت جهودهم بدرجة أكبر من طرف (وكالة الطاقة الذرية في الولايات المتحدة) و تخوف الأمريكان من أن يقلد العراقيون

---

[65] - عادل محمد حسين العليان، المرجع السابق الذكر، ص ص 110 – 102.

[66]- الجيش العراقي السابق *Army of irap* ، نبذة عن البرنامج النووي العراقي، 2014 /06 /07، من الموقع *-http:www.Facebook.Com/Army ofirak/post/674955909041 ،27/03/2015.*

الإسرائيليين الذي اشتروا، مفاعلا صغيرا للأبحاث من فرنسا و بعد ذلك غيروا استعماله لصنع القنبلة النووية، وشنت أجهزة الإعلام الإسرائيلية حملة واسعة ضد الدول التي تعاونت مع العراق في المجال النووي من بينها فرنسا و ايطاليا و تصوير العراق و كأنه امتلك سلاحا نوويا ليستخدمه ضد إسرائيل و أمريكا و إحدى دول الجوار [67].

نشطت أجهزة الموساد C.I.A ونجحت في اغتيال و متابعة علماء الذرة العراقيين، كما نجح في تفجير المفاعلات النووية العراقية من قبل الأجهزة الاستخبارية الأمريكية و الإسرائيلية[68].

منطقة الخليج منطقة من أغنى مناطق العالم بالبترول الأمر الذي أضفى عليها أهمية كبيرة بالنسبة للدول العظمى، وفي الفترة التي سبقت نشوب حرب الخليج الأولى كان البترول يمثل المصدر الرئيسي للطاقة فلقد كان يمثل 45% من استهلاك الطاقة في العالم في الوقت الذي لا يزيد استهلاك الفحم عن 30% و الغاز الطبيعي 19%و مصادر أخرى (مائية و نووية) عن حوالي 10 % و في هذا الصدد فإن أمريكا و دول أوربا الغربية كانت و لا زالت تستهلك ما يزيد عن 48 % من البترول العالي في الوقت الذي لا تنتج فيه سوى 26% فقط من إجمالي الناتج العالمي، وهذا، ما يوضح هدى حاجتها إلى استمرار تدفق البترول و بأسعار مقبولة، و بالتالي يوضح مدى أهمية منطقة الخليج العربي لمستقبل الكتلة الغربية و الدول الصناعية الكبرى بوجه عام [69].

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية – العراقية أثناء حرب الخليج الأولى و الثانية و الحصار الأمريكي على العراق 1990 – 2003

وقد جاء انهيار حكم شاه إيران على يد ثورة إسلامية شعبية بقيادة الخميني عام 1979 ليمثل متغيرا حاسما في نمط العلاقات العراقية الأمريكية بعد أن كان نظام الشاه يمثل أحد دعاة السياسة الأمريكية في المنطقة، وجاء محله تيار إسلامي ذو اتجاه راديكالي ليشكل من وجهة النظر الأمريكي خطرا على مصالحها الحيوية في المنطقة، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استدراج العراق لشن حرب إيران لتقزيم تلك الثورة الإيرانية و الحيلولة دون تصديرها و إجهاض أي محاولة لبروز قوى إقليمية معادية لسياستها.

بعد أن قطع العراق علاقته الدبلوماسية مع إيران، أعلن في 17 سبتمبر 1980، أن شط العرب جزء من أراضيه ملغيا بذلك اتفاقية الجزائر من الناحية الفعلية و شن صدام حسين هجوما واسعا على إيران في 22سبتمبر 1980 بحجة محاولة إيرانية مزعومة لاغتيال وزير خارجيته طارق عزيز لتبرير الحرب [70].

المعلومات العسكرية التي أمدت الولايات المتحدة بها العراق، ساعدته على تحقيق انتصارات عسكرية مرحلية على القوات الإيرانية [71].

بدا لطهران، بأنها متورطة في حرب ليس مع العراق فحسب بل مع القوى الغربية أيضا التي أنشأ معها العراق علاقات وثيقة خلال سنوات الحرب و جاء الموقف العراقي

67- عادل محمد حسين العليان، المرجع السابق الذكر، ص ص 116 – 118.

68- المرجع نفسه، ص 119.

69- المشير عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988، د. م. ن: د. د. ن، 1993 – 1994، ص 11.

70- بارزي تريتا، " حلف المصالح المشتركة ": التعاملات السرية بين إيران و إسرائيل و الولايات المتحدة، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008، ص 146.

71 -حسن إبراهيم محمد، الصراع الدولي في الخليج العربي، الكويت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 18.

مخيبا لأمال الولايات المتحدة الأمريكية و معرقلا لطموحاتها في إضعاف الدولتين المتحاربتين، حيث قررت العراق وقف إطلاق النار و الذي قبلته إيران في 1988.[72]

بات العراق يهدد المصالح الأمريكية في مجالات عدة مثلا في المطالبة بخروج القوى الأجنبية من منطقة الخليج، لذلك الدور الإقليمي الكبير الذي يستطيع العراق أن يلعبه في منطقة الخليج لحماية الأنظمة الخليجية الصديقة، لتحقيق مكاسب قومية، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وأخيرا و الأهم هو الحفاظ على توازن القوى العسكرية و الردعية لصالح إسرائيل [73]

خرج العراق من حربه مع إيران محملا بأعباء ثقيلة من الديون الخارجية فقد كان مدينا بحوالي خمسة و ستين مليار دولار لعدد من الدول لاسيما الكويت و المملكة العربية السعودية، ثم الاتحاد السوفيتي و بلدان أوربا الغربية التي توقعت أن يسدد الدين لها بنفط العراقي، في حين كانت الديون الباقية، وإلى حد كبير، من المصاريف الفرنسية و البريطانية و الأمريكية، ورغم معاناة العراق من الاستنزاف في مجالات أخرى معظمها اقتصادي، فإن قوة العراق العسكرية أضحت تشير إلى امتلاكه خمسة و خمسين فرقة مقابل عشرة فرق عام 1980، ومليون جندي مدربين تدريبا عسكريا جيدا، وعلى أتم الاستعداد للقتال بعد الخبرة التي اكتسبوها من حربهم مع إيران، وخمسمائة طائرة، وخمسة ألاف وخمسمائة دبابة، أي أكثر مما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا الاتحادية مجتمعتين، ولم يكن أحد ليدرك أن تاريخ نهاية الحرب العراقية – الإيرانية سيشكل بداية لأزمة الخليج الثانية.

و مع القليل من الاهتمام قد تم إعطاؤه لبرنامج العراق النووي لأن معظم الخبراء الأمريكان و البريطانيين اعتقدوا أن الهجوم الإسرائيلي على المصنع النووي العراقي في بغداد عام 1981 قد حطم طموحات العراق النووية، إلا أن ذلك لم يمنع مسؤولي الاستخبارات الأمريكان و البريطانيين من الاستنتاج بأن العراق كان مستمرا في إحراز تقدم ملحوظ في برنامجه النووي، و إن العراق سيملك أول قوة نووية عظمى في العالم العربي، واستند أولئك المسؤولين الغربيون إلى إدعاء يعود لعام 1989 عندما تم الكشف عن مخطط الحصول على عدد من محولا الفولتيتة العالية التي يمكن استخدامها لتفجير الأسلحة النووية و بالفعل أعادت إدارة الرئيس بوش الجديدة، تقييم العلاقات العراقية الأمريكية في عام 1989، وظهر التقييم أن هذه العلاقة القائمة على المنفعة و تبادل المصالح، النابعة من التخوف المشترك من إيران تمر ببعض الصعوبات و المتاعب، إذ أصبح من الصعوبة بمكان تجاهل الأدلة التي تثبت ضلوع العراق في استخدام أسلحة كيماوية ضد الكورد في حلبجة، وضد القوات الإيرانية، وتبنت إدارة جورج بوش (الأب) منهجا محددا في سياستها تجاه العراق في 1989، ضد مجلس الأمة القومي في توصية له تحمل الرقم(26 - NSD) إلى الاستمرار في التعاون مع العراق، كما أشارت التوصية إلى ضرورة سعي الولايات المتحدة الأمريكية نحو توسيع مصالحها الاقتصادية و السياسية مع الحكومة العراقية، وأعلنت واشنطن بهذا الخصوص عن تقديم التسهيلات للشركات الأمريكية من أجل الإسهام في إعمار الاقتصاد العراقي، لقد تسبب توجه الحكومة العراقية نحو التصنيع العسكري هدرا لأموال العراق، فساعدت أوضاع البلاد الاقتصادية في الوقت الذي كانت فيه الكويت تضغط على العراق من خلال إغراق السوق العالمية بالنفط متجاوزة

---

[72] -ترتيب تشارز، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006، ص 314.

[73]- العلوبي عبد الكريم، إيران و العراق: صراع حدود أم وجود، القاهرة: الدار الثقافية، 2007، ص ص85 – 87.

بذلك سقوف إنتاج (أوبيك) و تزامنت ذلك مع إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لحملة إعلامية كبيرة عام 1989 تستهدف تسوية صورة العراق و نشر تقارير مفصلة و مدعمة بالوثائق عن الروح العسكرية العالية التي خرج بها العراق من حربه مع إيران، كما ألغت أمريكا صفقة من المواد الغذائية بألف مليون دولار كان العراق قد تعاقد معها لاسترادها، وكان الإلغاء دون أي سبب، إن العراق الذي أعلن أن الحرب العراقية الإيرانية التي خاضها ليست حربا خاصة به بل هي حرب عربية، وإنه لم يكن يدافع عن وحدة أراضيه الإقليمية فحسب و إنما يدافع عن وحدة الأراضي العربية إجمالا من سيطرة إيرانية و شيكة، ووجد أنه يتعرض لحرب أخرى تقودها دول خليجية، وفي مقدمتها الكويت [74].

لن يختلف أحد على أن حرب الخليج التي امتدت منذ الغزو العراقي للكويت في 1990 و حتى قيام تحالف دولي و عربي بتحرير الكويت في 1991، هي أكثر الأحداث تأثيرا على العالم العربي في العقد الأخير من القرن العشرين، وبهذه الأهمية فإن الواقعية العظمى الحاكمة لحاضره و مستقبله – و التي استدعت كما لم يحدث من قبل أراء ووجهات نظر كل الكتاب العرب من كل حدب وصوب في اختلافات عنيفة دامية وقاسية أحيانا – حول مسببات الحدث، و دوافعه، وتفاصيله، وما يمكن أن يفضي إليه من تداعيات على الأمة العربية [75].

إن الاجتياح العراقي للكويت بقدر ما كان مباغتا و سريعا فإن سقوطه بعد ذلك كان من نفس الجنس، مما يبدأ بأنه قرارا فرديا أو لمجموعة صغيرة قد اتخذت لغزو دولة الكويت بدون خطة متكاملة و لو على الأمد المتوسط و أن المقررين لم تتحدى دراستهم المعطيات الجغرافية للمنطقة و إهمال أو سوء تقدير للعوامل الإستراتيجية المضادة الخارجية عن منطقة الخليج بما يمثله من أهمية جيواسراتيجية للقوى العظمى في العالم، وأن ما شاع عن تفكير ساذج للنظام العراقي من أن الدول الكبرى من شغله بتفكيك الاتحاد السوفيتي و انتهاء الحرب الباردة و أن المنطقة فقدت أهميتها [76].

اكتسب العراق شيئا فشيئا قوة اقتصادية و عسكرية بالمنطقة وظفها بشكل سافر في علاقاته مع دول الجوار لا سيما مع إيران و الكويت بالإعتداء عليهما و ممارس هيمنته و التهديد بها على كل من سوريا و الأردن و السعودية، وأن عناصر القوة العراقية الجديدة تتمثل في الجانب السياسي بسيطرة حزب البعث على الحياة السياسية بصفة كاملة و إلغاء كل التيارات السياسية الأخرى مثل الحركة الإسلامية و الشيوعيين و الأقليات الإثنية و الدينية أي أن نظام الحكم في العراق و نمط تفكيري و فلسفته هي العنصر الأساسي لغزو الكويت مما جعل أمريكا تربط بين استمرار وجود البحث في الحكم و خطر تهديده السلم في المنطقة و العالم [77].

لقد ارتبط الكويت بالعراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 بعلاقات سياسية و اقتصادية و اجتماعية أكثرها تقلبا وتوترا وقلقا هي العلاقات السياسية بين البلدين حيث كانت أنظمة الحكم في العراق تنتقل من المطالبة بمناطق حدودية إلى المطالبة بالكويت على أنها جزء من العراق بين حين و أخر، ثم تعترف بالكويت كيانا مستقلا،

---

[74] -عادل محمد حسن العليان، المرجع السابق الذكر، ص ص 205 -220.

[75] - عبد المنعم سعيد، حزب الخليج و الفكر العربي: دراسة نقدية لكتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1993، ص5.

[76] - مارسيل سيرل، أزمة الخليج و النظام العالمي الجديد، ترجمة: د. حسن نافعة، القاهرة: دار سعاد الصباح و مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992، ص 58.

[77] - عبد الله الأشعل، نظرات في القضايا الدولية المعاصرة، القاهرة: د. د. ن، 1997، ص 104.

وتعود لتطلب بها مرة أخرى، ولم يكن سبب ذلك تغير و تقلب الحكومات في العراق و لكن تجد المواقف المتناقضة لدى الحكومة الواحدة، و أوضح من اعتراف العراق باستقلال الكويت و تبادل التمثيل الدبلوماسي معها عام 1963، ثم عودة نفس النظام إلى التحول منا موضوع مشاكل حدودية و جزر و منفذ بحري إلى غزو الكويت و احتلالها بالكامل في 1990 [78].

بعد هزيمة العراق مباشرة، كان ثمة إجماع واضح في مجلس الأمن في الأمم المتحدة على وجوب منع العراق من القيام باعتداء مماثل في المستقبل، من أجل ذلك كان على العراق أن يقدم إعترافا رسميا باستقلال الكويت و أن يلتزم بدفع تعويضات الحرب و بفتح جميع المواقع العراقية أمام فريق التفتيش المنتدب من الأمم المتحدة الذي سيبحث عن دليل على حيازة العراق لبرنامج تطوير أسلحة نووية [79].

كانت سياسة بوش الأب هي إضعاف العراق، ولكن بشكل يبقى على توازن القوى مع إيران، ففي الفترة الممتدة من 1990 حتى 2003 خضع شعب العراق للحصار، فأصبح السلاح الأكبر لعقاب العراق هو تدمير العراق تحت غطاء نزع أسلحة الدمار الشامل الذي من أجله تـأسست لجنة خاصة للأمم المتحدة

(أونسكوم) في 1991، و بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسعت اللجنة إلى البحث عن الأسلحة العراقية و تدميرها [80].

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية ستة مجالات تعتبر مهمة للسياسة الأمريكية تجاه العراق من الفترة 1990 و هي كما يلي [81]:

1-**الحد من إنتشار الأسلحة**: تشكلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالعراق (أورانسكوم) من أجل العثور على تجريد العراق من إمكانيات توفير أسلحة الدمار الشامل.

2-**العقوبات الاقتصادية**: بموجب قرار رقم 687 للضغط على العراق للتعاون مع (أورانسكوم) من أجل العثور على أسلحة الدمار الشامل العراقية و تدميرها.

3-**حقوق الإنسان**: عدم وقوف أمريكا بمصداقية أمام النظام العراقي الذي انتهك حقوق الإنسان في أكثر من حادثة منها (حملة الأنفال ضد الأكراد في أواخر الثمانينيات).

4-فرضت الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا مناطق حظر الطيران في مال العراق و جنوبه ردا على مخاوف راجت حول الأزمة الإنسانية التي تسبب بها الاضطهاد الشديد الذي قامت به الحكومة العراقية ضد الأكراد و الشيعة في أعقاب الانتفاضات التي قاموا بها ضد الحكومة في مارس 1990.

5-**المعارضة العراقية**: يهدف قانون تحرير العراق لعام 1998 الذي دعا لتقديم دعم أمريكا مباشر للجماعات العراقية المعارضة و المثل البارز على أشخاص المعارضة هو " أحمد الجبلي " الذي كانت له علاقات وطيدة مع الكونغرس الأمريكي، قدم فيما بعد وثائق ومستندات ملفقة و مزورة بشأن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل.

6- **اليورانيوم و مخاوف بيئية و صحية أخرى**: قامت الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها باستخدام اليورانيوم في اللحظات الأخيرة قبل انتهاء حرب الخليج الثانية، الأمر الذي ينذر بسوء الأحوال الصحية و البيئية الضارة بالمدنيين و السكان الموجودين في تلك المناطق

---

[78] - التميمي عبد المالك، "العلاقات الكويتية العراقية 1921 – 1990": ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت، الكويت المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1995، ص 48.

[79]- ترتيب تشالز، المرجع السابق الذكر، ص 338.

[80]- ديب كمال، زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915 – 2015، بيروت: دار الفارابي، 2003، ص 275.

[81]- الأزدي عايدة عبد الله، إيران و العراق، المستقبل العربي، العدد 48، 2003، ص ص 64 – 79.

منذ قدوم إدارة الرئيس بوش بدا أن هذه الإدارة لها نهجها المختلف من المسألة العراقية، وهذا ما تضح قبل 11 سبتمبر في توجهات و تصريحات الرئيس بوش نفسه أو جناح الصقور اليميني في تلك الإدارة، و بعد 11 سبتمبر أخضعت إدارة بوش سياستها نحو العراق للرؤية الشاملة للحرب على الحرب الإرهاب، فوضعت إطاحة النظام العراقي كهدف تصرح به بلا مواربة، و هو موقف لم يحدث في المرحلة السابقة، فالرئيس بوش قال إن العراق لو استجاب لمطالب مجلس الأمن فإن النظام سيكون قد تغير تلقائيا، لكن على أي حال فقد تمكنت إدارة بوش من جعل هدف إسقاط النظام أمرا عاديا، و أثبتت استعدادها للتدخل العسكري الفعلي من أجل تغيير النظام، لقد نقبت إدارة بوش في كل خيط يمكن أن يوجد صلة بين العراق و أحداث 11 سبتمبر أو بين العراق و بن لادن لكنها لم تقدم دليلا أكيدا، و تسير إدارة بوش في الموضوع العراقي في طريقتين:

الأول: إن الإدارة منذ قدومها أعلنت عن تعديل العقوبات على العراق من اجل تمتين موقفها الدولي فأعلنت عن النية في تعديل نظام العقوبات على العراق ليجعلها لأكثر فاعلية، فشرعت إدارة بوش في نظام للعقوبات يستهدف النظام و ليس الشعب أسمي " العقوبات الذكية "، فحوى النظام الجديد ه تخفيف العقوبات المفروضة على السلع.

الثاني: التخطيط لتغير النظام السياسي في العراق، هذا ما ولد أكثر جدلية للصراع حيث تعاونت العراق مع فريق التفتيش التابع للوكالة الذرية حيث استبدلت " يونيسكوم " بـ " أنموفيك "، حيث أصدرت أمريكا أكثر القرارات قسوة و هو قرار 1441، الذي جعل العراق مستباحة لفرق التفتيش بشكل كامل، وأصدرت الكونغرس قرارا يمنح الرئيس بوش صلاحيات شن الحرب[82].

المبحث الثاني: دواعي التدخل الأمريكي في العراق

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية للحرب على العراق

1-أسلحة الدمار الشامل المزعومة:

---

[82]- معتز سلامة، العلاقات السياسية العراقية – الأمريكية 1979-2003، الجزيرة نت، على الموقع: *htpp: // www. aljazeera.net /specialcoverage 2003 /2009 /10/01/2003 – 1979* - الأمريكية - العراقية – السياسة – العلاقات ، 29 / 04 / 2015.

إن نظرية تحريم امتلاك أسلحة الدمار الشامل المحظورة إلا على الدول الكبرى فقط (أمريكا، إنجلترا، فرنسا، روسيا، الصين) و منع الدول الأخرى امتلاكها حتى التي تستخدم للأغراض السلمية، لأجل إبقاء هذه الدول متأخرة تكنولوجيا، وأن امتلاك أي دولة أخرى لها يعتبر خرقا للقانون الدولي و عدم الخضوع لوكالة الطاقة الدولية، مع أن معظمها كانت تخضع لرقابة تلك الوكالة و متقيدة بنظامها، و المعاهدات المفروضة عليها، ولكن أمريكا استخدمت ذريعة امتلاك العراق، أو نيته بامتلاك هذه الطاقة للأغراض العسكرية و اعتبرته خروجا على إستراتيجيتها في المنطقة و اتهمت العراق بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل للأغراض الحربية و اعتبرتها كذريعة للعدوان عليه رغم ثبوت عدم امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة، بل و تدمير ما وصل إليه منها للأغراض السلمية من قبل لجان التفتيش التي وافق العراق على قيامها بالتفتيش لأشهر و سنين، ولم تعثر هذه اللجان على أسلحة دمار شامل في العراق حسب اعترافات كل رؤساء لجان التفتيش قبل العدوان، إلا أن أمريكا و إنجلترا بقيتا تصران على امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة قبل عدوانهما و بعده و حتى اليوم و اعتبرته سببا لفرض الحصار على العراق للمدة ثلاثة عشر سنة و ثانيا اتخاذه سببا أساسيا ومبررا للعدوان على العراق و تدمير كافة طاقاته في حربها عليه في 20/ 03 / 2003 [83].

يعتبر القرار 1284 (17 ديسمبر 1999): و الذي تم فيه استبدال لجنة *UNISCOM* و التي عملت في العراق من 1991 إلى 1998 بلجنة الرصد و التحقيق و التفتيش *UNISCOM*، يعتبر أخر تقرير من طرف مجلس الأمن و الخاص بأسلحة الدمار الشامل العراقية، والذي استخدمته الإدارة العراقية كورقة ضغط على العراق بعد أحداث 11 سبتمبر، و يقرر (ادوارد و وكر [84] أن العراق لم تستعمل هذه الأسلحة ضد الولايات المتحدة الأمريكية 1991 (حرب الخليج الثانية) لكن يبرر ذلك بخوفها من رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية و يربط بين الإرهاب الدولي و امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة و حتى تضفي الولايات المتحدة الأمريكية على غزوها للعراق شرعية دولية وضعت بعد هجمات 11 سبتمبر أجهزة استخبارات تحت ضغط هائل لتقديم أدلة قوية بشأن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل [85].

و لكن طال النقاش حول هذا الموضوع نتيجة تباين مواقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، و بعد أن حسم الأمر صدر قرار 1441 في 8 نوفمبر 2002 و الذي قرر أن يمنح العراق فرصة أخيرة للامتثال بالتزاماته المتعلقة بنزع الأسلحة مع إنشاء نظام التفتيش، وتوجه المفتشون في 27 نوفمبر 2002 بعد غياب 4 سنوات إلى العراق و أبدى النظام العراقي تعاونه مع فرق التفتيش غير أن الرئيس الأمريكي استبق الأحداث فأعلن في 10 نوفمبر 2002 الولايات المتحدة الأمريكية لن تنتظر حتى يوافق مجلس الأمن على تفويضها بالعمل العسكري ضد العراق لأن الخطر الذي تمثله الأسلحة داهم [86].

---

[83] معتز سلامة، المرجع السابق الذكر، ص ص 37 ، 38.

[84] مقابلة مع ادوارد ووكر، رئيس معهد دراسات الشرق الأوسط، برنامج الاتجاه المعاكس، قناة الجزيرة، قطر، 08 / 10 / 2001.

[85] محمد عبد السلام، " السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط "، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام، العدد 146، ديسمبر 2004، على الموقع: [*http: // www. ahram. org. eg*]، *02/ 03 /2015*.

[86] محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية و الإغارة على العراق، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2003، ص 403.

و أصدر تبعا لذلك كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تقويما للتقرير 1441 و عدم استجابة العراق له، و طرحت مشروع قرار جديد يتضمن إعلان عدم التزام العراق و انتهاكه لقرارات مجلس الأمن و عدم تقديم أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته [87].

2-رعاية الإرهاب:

إن الإرهاب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ليسا محددا و لا واضحا و هو خاضع لمواقف يومية و رؤى متغيرة تتناقض فيما بينها، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الإرهاب " هو ما يوجه إلينا و ما يستهدفنا بغض النظر عما نحن معهم "[88]

لكن نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دعمت عددا لا حضر له من الحركات الإرهابية، وأنشأت عشرات من المجموعات الإرهابية التي لا يزال منها نشاطا إلى اليوم، كما هاجمت مجموعات إرهابية – محلية أجنبية – عددا كبيرا من الأهداف الأمريكية في الداخل و الخارج " بما في ذلك مركز التجارة العالمية قبل 11 سبتمبر " [89].

وفي يوم 15 سبتمبر 2001 أي بعد مضي أربعة أيام عن أحداث 11 سبتمبر أجاب وزير الدفاع " دونلد رامسفيلد " عن سؤال وجهه له الرئيس " جورج ولكر بوش " عن ضرورة تحديد أكثر لمجال رد الولايات المتحدة الأمريكية حتى تكون هناك مصداقية لدى الرأي العام، لأن الناس فهموا أن القاعدة هي السبب فيما حدث، فكانت إجابة الوزير أنه أمر ضروري و يتمثل في ضرب العراق أيضا، ليس القاعدة فقط: العراق يمكن أن يكون هدف متجسدا أو قابلا للضرب على أساس أنه من رعاة الإرهاب و أنه يخطط لضربه[90].

و بالرغم من استبعاد وكالة المخابرات الأمريكية تورط العراق في هجمات 11 سبتمبر 2001 إلا أن بول ولفويتز – نائب وزير الدفاع الأمريكي – قال " إن التركيز على القاعدة خطأ، ويجب أن نركز على الإرهاب الذي يدعمه العراق"[91].

وتدخل وزير الدفاع "رامسفيلد " الحرب ضد الإرهاب بالمعنى التقليدي لها مواصفات، لا تخدم مطالبنا إلى النهاية:

أولا: لأنها حرب بطيئة، تأخذ وقتا أي أنها لا تستجيب بسرعة لإحداث تأثير المطلوب.

ثانيا: لأنها حرب يصعب فيها تحقيق نتائج لافتة للنظر.

ثالثا: لأنها حرب لا تملك أن تركز على هدف محدد بالذات، لأنها ضد أشباح ضد ظلال.

و رابعا: لأنها بالنسبة لأهدافها على فرض التمكن من تحديدها، لا تسمح بمثل هذا الإنفجار العظيم الذي أشار إليه الرئيس [92].

لقد عملت الإدارة الأمريكية على تخويف دول شرق الأوسط و العالم أجمع من نوايا صدام حسين التوسعية " الإرهابية " المهددة ليس لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل التهديد سيشمل الجميع و كل هذه التعبئة غايتها الاستمرار في تنفيذ إستراتيجيتها، تبرر النفقات العسكرية داخل المؤسسات التشريعية و لدى الرأي العام الأمريكي، وكذا مختلف الأعمال الحربية في الخارج.

---

[87] د. محمد الدوري، " العراق المحتل 2003- 2004، في مجلة المعرفة الإلكترونية، على الموقع: *htpp:// www. aljazeera. Net* - 2015 / 03 /02،

[88] نعوم تشموسكي، " أوهام الشرق الأوسط"، ط1 القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004 و ص 90.

[89] جيف سيمونز، إستهداف العراق العقوبات و الغارات في السياسة الأمريكية، ط1، بيروت: المرجع السابق الذكر، ص 222.

[90] محمد حسين هيكل، مرجع السابق الذكر، ص 222.

[91] محمد بن مختار الشنقيطي، " غزو العراق بين الظاهر و المكنون " في مجلة المعرفة الإلكترونية ، على الموقع: [*htpp: // www.aljazeera.* net] ، 02 / 03 / 2015.

[92] محمد حسين هيكل، مرجع سابق الذكر، ص ص 225 ، 226.

و قيل أيضا العراق مسؤول عن التفجيرات، فقام بإنشاء معسكرات لتدريب الإرهابيين في الصومال، وأخرى لعناصر من تنظيم القاعدة قرب بغداد و أن للعراق يد في إرسال طرود خبيثة، و لكن تبين أن هذا المركب محلي التصنيع [93].

فبعد وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 صار في مقدور السياسيين فعل أي شيء تقريبا طالما يعدون الناس بالأمن، وفي حين تصف إدارة بوش الحرب على الإرهاب بأنها قمة الأولويات لدى الرئيس، فإن الحرب نفسها تستمر في كونها مزيجا من عمليات الاحتيال و الحماقات و عمليات الإمساك بالسلطة [94].

3- تحرير العراق من النظام الديكتاتوري و نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان

هكذا كان و لا زال الأمريكان و حلفاؤهم يلصقون بكل نظام أو شعب يريد التحرر و الاستقلال و الخروج من دائرة هيمنتهم، بأنه نظام دكتاتوري و خارج عن الإنسان و عن السلام، متذرعين بهذه النعوت التي يلصقونها به متناسين إرادة الشعوب و متخذين مثل هذه الإدعاءات ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب و سلب حريتها و العدوان عليها و القضاء على سيادتها و استقلالها، فإذا كان الحكم في العراق دكتاتوريا و هذا ما لا نعترض عليه، أما كان للشعب العراقي المعروف بقوة شعبه و صعوبة رضاه على حكامة القدرة على معالجة شؤونه الداخلية و القضاء على تلك الدكتاتورية، وهو المعروف بانتفاضاته و إحداث التغيرات التي تحقق طموحاته عندما لا يرضى على حكم ليس بصالحه لا أن يستجير بقوى أجنبية معروفة بعدائها لشعب العراق و للأمة العربية بأن تقوم بالتغير نيابة عنه بقواتها و أساطيلها الجوية و البحرية، وصواريخها و أسلحتها المحرمة، و بأسلوبها الهمجي و الوحشي التذمري بحرق الأخضر و اليابس ويعيد البلد إلى العصور المظلمة [95].

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إدارتها المتعاقبة منذ سنة 1991 ملف حقوق الإنسان لتبرير إبقاء العقوبات الاقتصادية القائمة ضد العراق كأسلوب لحمل الرئيس صدام حسين التخلي عن السلطة حيث تتهمه بانتهاك حقوق الإنسان و استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد فئات من الشعب العراقي، و بقي التناقض مستمرا في الخطاب الرسمي للإدارة الأمريكية فيما يتعلق بمبررات الحرب التي ظلت تتغير باستمرار من نزع أسلحة الدمار الشامل إلى علاقة نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة الإرهابية إلى دكتاتوري النظام البعثي، إلا أن الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش في مركز الأبحاث *American entereprise institute* بواشنطن في أواخر شهر فبراير 2003 كان بمثابة تعبير عن الهدف الحقيقي من التدخل العسكري فقد صرح الرئيس قائلا " إن العراق حرا من شأنه أن يسلط الأضواء على قوة الحرية و قدرتها على تشكيل تلك المنطقة من العالم، وأن نظاما جديدا في العراق سيكون بمثابة نموذج للحرية تستلهمه أمم أخرى في المنطقة " [96].

كما أعلن الرئيس الأمريكي في العديد من المرات بأن بلاده تريد بناء نظام ديمقراطي في العراق و ستسلم السلطة بأقصى سرعة ممكنة رغم أن الإدارة الأمريكية تدرك بالديمقراطية في بلد مقسم بحدة انتمائه الديني و العرقي، كما أن التدخل العسكري من دولة

---

[93] نيفين عبد المنعم مسعد، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث سبتمبر 2001 " في: صناعة الكرامة في العلاقات العربية – الأمريكية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 236.

[94] جامس بوفارد، " خيانة بوش": سحق الإرهاب و الاستبداد في العالم باسم الحرية و البرمجة، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006، ص 285.

[95] طه نوري ياسين الشكرجي، المرجع سابق الذكر، ص 43.

[96] أحمد إبراهيم محمود، " الخليج و المسألة العراقية ": من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990 – 2003، القاهرة: مركز الدراسات الكلية و إستراتيجية الأهرام، 2003، ص 56.

ترافع و تدافع على الديمقراطية و تتخذها كقيمة ثابتة ضمن أسس فلسفتها السياسية، في بلد غير ديمقراطي لهدف محدد هو فرض تغيير ديمقراطي فإن المشكلات التي تنشأ للأمن الدولي يمكن أن تتجاوز في تناسها التبرير المقدم إلى القضية [97].

إن التحرير لا يمكن أن يكون بالاحتلال الأجنبي و لا بالاستجارة بعدو معروف بعدائه للعرب و شاهرا عداءه و حربه على الإسلام و المسلمين، ولا يكون بذلك الشكل من التدمير الشامل الذي دمر العراق و شعبه. والذي لم يستثني هدفا مدنيا كان أو عسكري ويدمر كافة البنى التحتية كبيرها و صغيرها حتى شل كل مقومات الحياة في العراق، فأي تحرير هذا تدعيه قوى الاحتلال و الذي حرق العراق أرضا و شعبا و ممتلكات عامة و خاصة دون تمييز، فأين تلك الحرية التي وعدها الأجنبي المحتل [98]

كان يتوجب على بوش أن يقوم بتقديم استقالته و الاعتذار للشعب الأمريكي و العراقي على الخطأ الفاحش الذي ارتكبه، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تخجل مم قامت به، بل تعلن بلسان رئيسها بقوله: "إننا غير نادمون على هذه الحرب، و جئنا لتحرير الشعب العراقي من حاكمه "

و كما تدعي أمريكا أن الشعب العراقي قد استقبلهم بالورود مرحبا بهم كمحررين من ظلم حكم البحث الفاسد ممثلا في صدام و نجليه و أسرة أل مجيد، إلا أن القوات الأمريكية قد خيبت آمال هؤلاء البسطاء من الشعب العراقي [99].

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية للحرب على العراق

هناك دوافع أخرى أكثر صدقية و هي دوافع غير معلنة و هي أكثر إلحاحا لغزو العراق.

1- النفط العراقي:

لم يكن قرار و احتلال العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، في مارس الماضي عام 2003 قرار مفاجئا، أو مجرد رد فعل عسكري و سياسي انتقامي لما جرى من هجوم انتحاري على الأرضي الأمريكية يوم الثلاثاء الحادي عشر سبتمبر عام 2001، بقدر ما لم يكن قرار فرنسا بغزو الجزائر و كل الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأبيض المتوسط مجرد رد فعل عسكري و سياسي على إهانة باي الجزائر لسفير الملك فليب عام 1830 [100].

العراق بلد غني بشعبه و أرضه و ثرواته و خاصة الثروة النفطية و له ثقله السكاني الكبير و أثره البالغ الوطني و القومي في المنطقة العربية و الدولية [101].

يحتوي العراق حسب الدراسات الجيولوجية على حوالي 530 تركيبا جيولوجيا، تعطي مؤشرات قوية بوجود كم نفطي هائل، ولم يحفز من هذه التراكيب سوى 115 من بينها 71 ثبت احتواؤها على احتياطات نفطية هائلة تتوزع على العديد من الحقول، و تبلغ الحقول العراقية المكتشفة 71 حقلا و لم يستغل منها سوى 27 حقلا من بينها 10 عملاقة، وتتركز

---

[97] أليسون جي.كي.بايلز، " الأمن العالمي في عام 2005 و دروس العراق "، المستقبل العربي، العدد 323، يناير 2006، ص 40.

[98] طه نوري ياسين الشكرجي، المرجع سابق الذكر، ص ص44 ، 45.

[99] معاشي بن ذوقان سعد العطية، الغزو الأمريكي للوطن العربي، ط1، الأردن: الأهلية للنشر و التوزيع، 2007، ص ص 265 - 273.

[100] عبد الخالق فاروق، احتلال العراق و مستقبل الطاقة و النفط، ط 1، القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2006، ص 133.

[101] طه نوري ياسين الشركجي، المرجع السابق الذكر، ص 21.

حقول النفط و الغاز المنتجة حاليا في محافظتي البصرة و كركوك، و تأتي بعدها في الأهمية حقول محافظات ميسان و بغداد و صلاح الدين و ديالي و نينوي، أما الحقول المكتشفة و غير المطورة فتوجد في أغلب محافظات العراق ما عدا أربع و هي القادسية و بابل و الأنبار و دهوك [102].

فالاحتياط النفطي العراقي (112 مليار برميل على الأقل) يشكل ثاني أكبر احتياط في العالم، ويبدو أن صانعي القرار الأمريكي النفطي يرصدون هذا الاحتياط منذ فترة و يسعون إلى وضع اليد الأمريكي العليا على جميع مقدراته، هذا مع العلم أن العلاقات الأمريكية السعودية تعرضت لبعض حالات الفتور بعد 11 / 09 / 2001 و تداعياتها المختلفة، وبدأ المراقبون الأمريكيون يتدارسون السيناريوهات و البدائل، فقد سبق مثلا لمعهد بايكر للسياسة العامة أن أصدر دراسة أكد فيها " أنه لا بديل جاهزا للنفط السعودي ما لم يحدث تغيير جذري في سياسات الاستثمار في العراق " و تشير الأخبار إلى أن ثمة تنافسا حادا قائما حاليا بين عدد من الشركات الأمريكية (موبيل وشفرون) و االفرنسية (توتال)، و الروسية (لوك أويل) و غيرها حول هذا الاحتياط العراقي و إنتاجه الضخم، وبذلك يبرز الإصرار الأمريكي على الوصول إلى العراق وبسط اليد الأمريكية العسكرية على سياسته و اقتصاده، وسيلة ضامنة للاستثمارات النفطية الأمريكية، وكذلك يبرز التحفظان الروسي و الفرنسي مدفوعين أيضا بهذه المصالح إلى جانب موقفهما السياسيين المعلنين، و تبدو مسألة إعادة إعمار العراق في الدرجة الثانية من حيث اهتمام الإدارة الأمريكية، فهي تتراهن على أن ورشة إعادة الإعمار حتمية من حيث استحقاقها بعد الحرب و متوفرة من حيث تمويلها من عائدات النفط العراقي ذاته، وهي لذلك تشكل الأداة الانقاذية الثانية للاقتصاد الأمريكي على أن تبقى الحكومة العراقية المقبلة أي حكومة ما بعد صدام حسين في قبضة اليد الأمريكية العليا، و ليس من قبيل الصدفة ما نشرته صحيفة النيويورك تايمز: " إن البيت الأبيض أعد خطة لاحتلال العراق بعد سقوط صدام حسين تنص على تأليف حكومة عسكرية بقيادة أمريكية.... و هذه الخطة إنتقالية قبل تأليف حكومة مدنية منتخبة قد تستغرق أشهرا و سنوات....."

و يبدو أن التجربة الأمريكية لن تكون بعيدة عن الذي حصل في أفغانستان سواء لجهة استبعاد أية مشاركة أخرى أوربية (باستثناء بريطانيا) أو لجهة عدم توفير السلام و الأمن أو لجهة عدم الاكتراث بتحقيق الأهداف الأخرى المعلنة كتدمير السلاح ذي الدمار الشامل و إدخال الديمقراطية... الخ [103].

إن الوصول إلى الاحتياطي الضخم للنفط في العراق كان هو الهدف الاستراتيجي الواضح لواشنطن، في ظل سياسة البحث عن مصادر جديدة للنفط.

فالأمريكيون لا يميلون كثيرا إلى البحث عن بدائل أخرى للنفط كمصدر للطاقة، بل سيبقون يعتمدون على النفط الخارجي و لا سيما المستوردة من منطقة الشرق الأوسط التي تزود الأمريكان بحوالي نصف احتياجاتهم من النفط [104].

---

[102] سيدي أحمد ولد أحمد السالم، حقول النفط العراقي، الجزيرة نت، 2007 / 10 / 24، على الموقع:
htpp: // www. aljazeera.net / specialfiles / pages/ 279 aOb4c – a 7U4 – 4db9- 8es2 – 92b7780 ed 1 e5 ، 02 / 03 / 2015.

[103] د. صالح زهر الدين، الحرب الأمريكية على العراق البعد النفطي، ط1، بيروت، المركز الثقافي اللبناني للطباعة و النشر و الترجمة و التوزيع، 2004، ص 54 – 55.

[104] الحرب الأمريكية و السيطرة على صنابير النفط العراقي، يوم – خاص، العدد 10922، 2003 /05 / 11، من الموقع:

htpp: // www. alyaum /com / article / 1076572 .02 / 03 / 2015 .

2- التحريض الإسرائيلي و إعادة هيكلة دولة المنطقة لما يخدم المصالح الأمريكية و الصهيونية

كان من المنتظر أن تسعى إسرائيل إلى الإسراع في توظيف أحداث 11 / 09 / 2001 بما يتلاءم مع مصالحها الداخلية و الإقليمية و حتى الدولية و لذلك فإنها استطاعت أن تستخدم عنوان " مكافحة الإرهاب " بما يضمن لها تأييدا أمريكيا كاملا و تعاطفا أوروبيا متدرجا، وسكوتا عالميا و عجزا عربيا أيضا، وكانت إسرائيل المحرض الأول و الأساسي للإدارة الأمريكية في شن الحرب على العراق من دون تردد و لا تأخير و ذلك لعدة أسباب و أهداف إسرائيلية، فقد صرح وزير الدفاع الإسرائيلي في 16 /10 / 2002 أن التغيير النظام في العراق " سيجلب الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط، ويشكل تحذيرا لسورية و إيران لتنهيا دعمهما للإرهاب "، وقال أحد القادة العسكريين الإسرائيليين أنه " إذا أقصى صدام حسين عن السلطة، فمن المرجح أن يلقي الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات المصير نفسه " و ضرب العراق يساعد إسرائيل على فرض شروطها في المنطقة بأسرها بعد أن باتت الشريك العملياتي الوحيد لأمريكا في حربها على العراق و بعد أن استطاعت الحصول على كل ما تريده من الإدارة الأمريكية عشية الاستحقاقين بين الكبيرين: الحرب، و الانتخاب، أما بالنسبة للتنسيق العملاتي الإسرائيلي الأمريكي فهو قائم على قدم و ساق بدءا بإيواء بعض الأسلحة و الأليات العسكرية الأمريكية في إسرائيل ومرورا بقيام ضباط ارتباط من الجانبين و تبادل الخبرات و المعلومات بينهما ووصولا إلى تعهد أمريكي واضح و ملزم في ضمان سلامة إسرائيل من الصواريخ العراقية الموجهة إليها [105].

كان الهدف الأساسي الذي وضعته أمريكا في إستراتيجيتها في المنطقة و الذي كانت قد خططت له و أعدته منذ سنة 1970 هو إعادة هيكلة دول المنطقة العربية إلى كيانات صغيرة و هزيلة متناثرة القوى أكثر مما هي عليه الآن قائمة على أساس طائفية و عرقية و مذهبية و دينية و عنصرية وعشائرية، وبذلك تكون قد حققت الفائقية في القوى للعدو الصهيوني في المنطقة و إزالة كل تهديد ضده و في الوقت نفسه تأمين سيطرتها على هذه الكائنات الهزيلة بسهولة و تطبيق استراتيجية الصهيون التي تقول " حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل " و استخدامها كقوة تهديد لدول المنطقة و جعلها أقوى من أي دولة عربية حتى و أقوى بالقدرات العسكرية التكنولوجية من كل الدول العربية، لو اجتمعت كلها على مقاومتها، وإنقاذ الأرض العربية من احتلالها و العراق طبعا كان من الدول العربية المهددة لهذا المخطط الخطير، فكان لا بد من إضعافه مع السنين و بالتالي القضاء على قدراته وقوته[106].

إن الحرب على العراق و احتلاله هو لإراحة إسرائيل ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد أو مشروع الإمبراطوري الأمريكي، فالعراق على سلبياته كان يمثل مشروع قومي عربي كبير وواعد يهدد أمن إسرائيل و بالتالي كانت بغداد تشكل هاجسا للكيان الصهيوني، ولهذا السبب أطلق الاحتلال الأمريكي شرارة الفوضى البناءة التي يسميها بناءة و خلاقة في المنطقة انطلاقا من العراق، قناعتي و هي قابلة للجدل و النقاش،

---

[105] صالح زهر الدين، المرجع السابق الذكر، ص ص 55 ،56.

[106] طه نوري ياسين الشكرجي، المرجع السابق الذكر، ص ص 241 ،242.

هي أن سياسة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقتنا العربية، بل هناك سياسة إسرائيلية صهيونية ترعاها و تدافع عنها الدول العظمى [107].

فالعراق إحدى العقابات في طريق تسوية أمريكية بين الدول العربية، ولقد أفرجت أمريكا على عدد من الوثائق السرية، و نشرت صحيفة الشرق الأوسط ترجمة لقسم منها، وفي وثيقة عن اجتماع هنري كسنجر(وزير خارجية أمريكا حين ذاك) مع دكتور سعدون حمادي (وزير خارجية العراق آنذاك في السفارة العراقية في باريس عام 1975، يكشف أن العقلية الوحيدة في اتفاق بين كسنجر و دكتور سعدون كانت تتعلق بإسرائيل، وبالذات حول إسرائيل ما قبل 1967 (فلسطين 1947) حيث رفض العراق الإعتراف بدولة إسرائيل، و طبعا كان سعدون لا يتحدث في هذا الاجتماع عن موقفه الشخص، بل كان يتحدث بإسم العراق و قد أكد الرئيس العراقي هذا الموقف عام 1994 في رده على عرض برفع الحصار عن العراق مقابل تسهيل التسوية و الاعتراف بإسرائيل كما أعلنت أمريكا كذلك أن العراق هو بداية مشروعها و أنها تريد إعادة ترتيب خريطة الشرق الأوسط و المشروع الجديد " الشرق الأوسط الكبير" الذي كشف أن أحد مساعيه تغيير هوية المنطقة العربية إلى الشرق أوسطية [108].

3- فرض مفهوم القوة العظمى الوحيدة في العالم:

كانت العقلية الأمريكية تركز على حب الحياة و المتعة و الراحة و تحقيق الأهداف بأقل جهد ممكن، وقد تعرضت أمريكا لمشاكل خارجية بالجملة بوضعها أقوى دول العالم طوال النصف قرن المنصرم و حتى نهاية الألفية الثانية، ومع بداية الألفية الثالثة اختلفت التوجهات و تعقدت و تشابكت المصالح بين رجال الأعمال و الشركات الكبرى في العالم، وطفا على سطح الأحداث موجات الاحتكار و العنصرية و رغبة التفرد بقيادة العالم، شهد العالم تطورات متلاحقة و سريعة عقب تولي جورج بوش الإبن و إدارته مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تصادف مجيء تلك الإدارة مع مطلع قرن جديد هو القرن الحادي و العشرين، والألفية الجديدة هي الألفية الثالثة، عقب تطورات متلاحقة ومتسارعة تم معظمها في نهاية القرن العشرين لتجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها و قد أصبحت القوة العظمى على مستوى العالم، ثم تشهد تلك الإدارة حادثة و هي هجمات 11 سبتمبر 2001، ليشكل مجموع ما سبق من ملابسات تاريخية و سياسية حالة فردية من نوعها، صاغت أفكار و عقول مجموعة صغيرة من الأفراد و وحدت من إرادتهم في طريق أساسي و وحيد هو سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم مع منع ظهور أي قوة مناوئة أو منافسة، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية و بلا منازع إمبراطورية القرن الحادي و العشرين [109].

إن الولايات المتحدة الأمريكية ستحكم العالم بقوة، وإذا ظهر أي تحد لهيمنتها سواء أكان ذلك بعد حين أم مختلفا أم متصورا أم أي شيء فإذا يحق للولايات المتحدة الأمريكية تدمير ذلك التحدي قبل يصبح تهديدا، وتلك الحرب وقائية لا حرب استباقية [110].

---

[107] عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة و توازن الرعب، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص ص 241 ، 242.

[108] خير الدين حسيب، مستقبل العراق الاحتلال المقاومة التحرير و الديمقراطي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 219 ، 220.

[109] محمد إبراهيم بسيوني، المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق، ط 1، دمشق: دار الكتاب العربي، 2004، ص ص 14-16.

[110] نعوم تشومسكي، طموحات إمبريالية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2006، ص 10.

إذن الأسباب الحقيقة التي رفعت شعارها أمريكا و عملت لها هي الهيمنة على العالم، تعميم سياستها المبنية على إستراتيجية القوة الوحيدة أو القوة العظمى المسيطرة على العالم، والقضاء على كل نظرية أخرى كمبدأ أو نظرية مثل نظرية (السلام العالمي)، أو إستراتيجية (السلام بالردع) و حتى إستراتيجية (التوازن الدولي) لمنع الحروب مستخدمة القوة و الحرب كأسلوب لإخضاع دول العالم الثالث ومن ضمنها دول الشرق الأوسط العربية الهزيلة القدرات، والمفككة وربطها بمصيرها سياسيا و اقتصاديا و حتى حضاريا المبني على إستراتيجية العولمة التي تستغلها أمريكا و تعمل على تعميمها في العالم للقضاء على الحضارات الأخرى، وعلى سيادة الدول، مبتدئة بتطويع دول أوربا الشرقية تم الانتقال إلى دول الشرق الأوسط العربية و الإسلامية، بدأ ببعض الدول العربية في الجزيرة العربية شمال إفريقيا، حيث تمكنت من ربطها بالعجلة السياسة الأمريكية ثم جاء دور العراق باسم التحرير و تحت شعار تحريره من الديكتاتورية و نشر الديمقراطية بالقوة، إن قيام أمريكا بالحرب على العراق حتى و بدون موافقة مجلس الأمن و الأمم المتحدة و الرأي العام الدولي و الشعب جاء مثالا حيا لمنطق تطبيق إستراتيجية القوة العظمى المنفردة في العالم، وما هي إلا مقدمة لاحتلال دول أخرى في الشرق الأوسط وغيره، ثم بعد أن تكون هذه الدول قد أضعفتها الحروب الداخلية و أنهكتها عسكريا و اقتصاديا، تتقدم أمريكا لتنفيذ أهدافها السياسية من خلال هذه الفوضى السياسية، الاقتصادية الإدارية في تلك الدول كمنفذ أو محرر لهذه الشعوب، إذن مخطط خبيث ذكي و لئيم تسعى إليه أمريكا شيئا فشيئا حتى تصل إلى المرحلة النهائية في تطبيقية دون حرب شاملة ألا وهو (إنشاء قوة العظمى الوحيدة في العالم، أي خلق دكتاتورية القطب الواحد في العالم [111]

[111] طه نوري ياسين الشكرجي، المرجع السابق الذكر، ص ص31 – 35.

تمهيد:

المسار الذي عرفه التحول السياسي في العراق لا يكتفي بمراحل بناء العملية السياسية فحسب، وإنما يتعدى إلى مختلف الخيارات أو التصورات التي طرحت بشأن إدارة العراق وتحديات حكمه قبل وبعد الاحتلال بالإضافة إلى جهود وتدعيم العملية السياسية المختلفة وضعف المعارضة العراقية التي ظهرت كمحصلة طبيعية لمختلف الأوضاع التي عرفها المجتمع العراقي على المستوى الداخلي، ودور الدعم الدولي لها خاصة الأمريكي، أدى إلى بروز مجموعة من الخيارات لإدارة العراق من منظور الأمم المتحدة والولايات المتحدة، بالتزامن مع بروز مجموعة من التحديات التي واجهت حكم العراق في مرحلة ما بعد الحرب كما أن بناء العملية السياسية في هذه المرحلة شهد مجموعة من المراحل ما بعد الانتقالية أو الدائمة، ومن خلالها عرف العراق مجموعة من الأحداث والمظاهر السياسية، كتنظيم الانتخابات وإجرائها، وتشكيل عدد من الحكومات والمؤسسات السياسية، وإعداد الدستور والاستفتاء عليه، فضلا عن جهود تدعيم العملية السياسية الرامية إلى ضمان الحشد الدولي وإعادة الإعمار وتحقيق الأمن والمصالحة الوطنية.

المبحث الأول : مرحلة الحاكم العسكري جي غارنر، والحاكم المدني بول بريمر

المطلب الأول : مرحلة الحاكم العسكري جي غارنر:

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء الحرب عن نيتها في تعين حاكم عسكري أمريكي للعراق لمدة ثلاثة أشهر، يتم خلالها اختيار حكومة عراقية تتولى إدارة البلاد وإنشاء هيئات دائمة لتمثيل العراقيين وحكم العراق[112].

وعينت الولايات المتحدة الأمريكية الجنرال جي غارنر الذي عين رئيسا لمكتب إعمار العراق وليس حاكما عسكريا على العراق، مع غموض في طبيعة الاختصاصات المتاحة له، فالولايات المتحدة الأمريكية دخلت العراق ولديها تصور مفاده أن سقوط نظام صدام حسين سوف يتيح لها توظيف جهاز الدولة العراقية وبنيته التحتية في إطار خططها بشأن العراق الجديد بقدر معقول من السلاسة العملية، غير أن هذا التصور وما حدث في الواقع أربك وإلى حد كبير الخطط الأمريكية، وظهرت نتائج هذا الارتباك ما ظهر من إخفاق في مهمة جي غارنر، حيث خلق وجوده وضعا ازدوجت فيه السلطة العسكرية التي كانت بيد القوات الأمريكية في العراق وبين سلطة مكتب الإعمار بقيادته وأدت هذه الإزدواجية بدورها إلى تدهور الوضع الأمني الذي حد من فرص نجاح جهوده، كما اتسمت مرحلة غارنر بدرجة عالية من الارتجالية والتردد، طبعت سقوط النظام كان غارنر يتحدث عن اتجاهه نحو تشكيل نظام سياسي عراقي جديد يكون له رئيس واحد وجيش واحد وكانت خطة جارنر تقوم على عقد سلسلة من الاجتماعات التي يشارك فيها قادة عشائر وزعامات محلية عراقية بالإضافة إلى قيادات الأحزاب العراقية الموجودة في المنفي كي تؤدي هذه الاجتماعات إلى تحديد شكل الحكومة المؤقتة واختيار أعضائها والاتفاق على ترتيبات المرحلة الانتقالية، وعقد أول اجتماع من هذا النوع في الناصرية في 15 أفريل 2003، وحضره حوالي 200 من زعماء العشائر والزعامات المحلية، لكن امتنع كل من المؤتمر الوطني العراقي بقيادة أحمد الحلبي والمجلس الاعلى للثورة الإسلامية بقيادة محمد باقر الحكيم عن حضور هذا الاجتماع، ذلك لأنهما اعتبرا هذا الاجتماع محاولة من جي غارنر لتجاوز دورهما وكما عقد في 28 من أفريل في بغداد المؤتمر الثاني حضره 250 من زعماء والوجهاء المحليين، واتفق فيه المشاركون في المؤتمر على عقد مؤتمر وطني عام خلال شهر واحد تحدد فيه قواعد تشكيل حكومة انتقالية [113].

كما كانت هناك عملية أخرى لهدف تكوين هيئات محلية تتولى إدارة المدن والأحياء العراقية وتنوعت أساليب تكوين هذه المجالس النيابية البلدية بين التوافق كما حدث في الموصل حيث وضع ممثلوا الفئات المختلفة قواعد تشكيل المجلس المحلي لضمان تمثيل الفئات القومية والدينية المختلفة، والانتخاب من بين الزعماء المحليين كما حدث في أبو غريب والتي تعتبر أول مدينة عراقية تنتخب مجلسا بلديا.

و قد اختارت الإدارة الأمريكية الجنرال المتقاعد جي مونتغمري غارنر مشرفا على مكتب إعادة إعمار العراق والمساعدات الإنسانية وقد كان جي غارنر يتبع وزير الدفاع الأمريكي دونالدرا مسفيلد مباشرة خاصة وأنه

---

112 - التحرير، فوضى في السياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الموقع:
- *http://www.Ahram.org.eg . 07/05/2015*

113- المرجع نفسه.

كان من أصدقاءه المعروفين، عمل لفترة نائبا لرئيس أركان القوات البرية الأمريكية، ومسؤولا عن الأنظمة الصواريخ باتريوت، وخلال حرب 1991، كلف بمتابعة ضمان عودة اللاجئين الأكراد من شمال العراق، ووصل بغداد يوم 21 أفريل 2003 وكان إلى جانبه في المكتب الجنرال بروز مور، وكلف بمتابعة شؤون المنطقة الشمالية من العراق، والجنرال بيك والترز وكلف بمتابعة شؤون المنطقة الجنوبية، أما باربارأودين السفيرة الأمريكية السابقة في اليمن، فكلفت بإدارة شؤون المنطقة الوسطى، وكان في المكتب عدد من الموظفين العراقيين الذين كانت لهم صلة سابقة بالإدارة الأمريكية منهم علاء قطب، والدكتور عماد ضياء، وزينب السويج، والدكتور عادل عوض، والدكتور ليث كبه، والدكتور انتفاض قنبر، وقد أشير في جينه أن إدارة غارنر ستستمر لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وقد صدر عن المكتب سلسلة من القرارات منها تعين مستشارين في الوزارات العراقية المختلفة وعلى سبيل المثال عين الدكتور أندرو بي أن إيردمان مستشارا لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكانت ميزانية المكتب تدفع من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية، والملاحظ أن عمر هذا المكتب كان قصيرا حيث تم حله بصورة مفاجئة وعين السفير بول بريمر في مكان جي غارنر وتم تبديل اسم المكتب إلى سلطة الإئتلاف المؤقتة ودعمت من وزارة الدفاع الأمريكي[114].

قال الجنرال المتقاعد الذي قاد لفترة وجيزة جهود إعمار العراق بعد الحرب الأمريكية " أن الحرب كانت خطأ، واصفا بأنها واحدة من العديد من الأخطاء التي ارتكبتها السياسة الخارجية، إذ أنها أدت إلى تزايد أعداء الولايات المتحدة الأمريكية، وساهمت بالإضطرابات في جميع أنحاء العالم "، وقال لصحيفة أورلاندو سنتينل : "أن الرئيس الأمريكي جورج بوش كانت له غاية في ضرب العراق وليس المطروح أمام الإعلام في تلك الفترة حول أن البلد يمتلك أسلحة دمار الشامل أو ما إلى ذلك، لكن بوش كان يريد الانتقام لوالده الذي كان يحضر له عملية اغتيال كبيرة في الشرق الأوسط "، وقال الجنرال المتقاعد جي غارنر أنه كان يعتزم تقديم خطة بديلة عن خطة بول بريمر وهي " انجاز خطة في العراق حليفة إيران، من الأمور الصعبة جدا، فكان من المفترض إقامة مناخ ملائم لإنشاء أرضية من خلال ائتلاف العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتخذ من البلد حليفا لها لتعميم الاستقرار هناك، غارنر لم يدم طويلا كرئيس مسؤول عن المدنيين في العراق، إذ استخدم الموالين لصدام حسين البعثي في المواقف الحاسمة في الكثير من الأحيان من ناحية الاستشارات العسكرية، لكن عندما تولى بريمر، وقال أنه أصدر مراسيم تحظر الآلاف من البعثيين من جعلهم جزءا من الحكومة الدكتاتورية، فضلا عن تفكيك الجيش العراقي المتألف من 500 ألف عنصرا، فمنذ ذلك الحين، انتقد كجنرال عسكري كل تلك التحركات العسكرية من قبل بول بريمر كونها أخطاء مساهمة في عدم استقرار العراق التي تساعد على التمرد[115].

المطلب الثاني : مرحلة الحاكم المدني بول بريمر:

---

[114] إبراهيم خليل العلاف ، هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره وأليأته ، الحوار المتمدن ، العدد 2182 ، 05/02/2008 على الموقع:

-http://www.Ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123871.07/05/2015

[115] جريدة الغد ، جريدة سياسية يومية عامة ، العراق ، العدد 789 ، 23 جويلية 2014 ، ص 2.

أعلن الرئيس الأمريكي في الأول من ماي 2003 إنتهاء العمليات العسكرية، وفي السادس من نفس الشهر عين بول بريمر [116] حاكما مدنيا للعراق يتولى مهام الإدارة السياسية، ويمارس نوعا من السيطرة المدنية الأمريكية على قوات التحالف في العراق، وفوز إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن إنتهاء العمليات العسكرية تحركت مباشرة نحو مجلس الأمن من أجل إصدار قرار يضفي الشرعية القانونية على وجودها في العراق، ويحدد الإطار القانوني الذي سيحكم علاقة العراق تحت سيطرتها بدول العالم الأخرى وبالمنظمة الدولية، وصدر في 22 ماي القرار 1483 الذي نص على الاعتراف بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كدولتي احتلال في العراق، واستنادا إلى الصلاحيات التي منحها القرار 1483 إلى سلطة الإئتلاف المؤقتة قام بريمر باتخاذ عدة قرارات سياسية واقتصادية راديكالية، كحل الجيش العراقي وأجهزة الأمن ومنع 30 ألف من البعثيين السابقين من تولي الوظائف في الجهاز الإداري للدولة العراقية، وبدء عمليات استجوابهم [117].

وقد حددت أهداف هذه المرحلة حسب ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في:[118]

- نزع أسلحة الدمار الشامل.
- الالتزام بتقديم المساعدات الإنسانية.
- حماية النفط.
- ممارسة الحكم بصفة مؤقتة.
- توفير الأمن.
- المساعدة على تكوين حكومة ومؤسسات تمثيلية.
- إدارة القطاع المالي، وأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار، والتشغيل.
- إصلاح البنية التحتية.
- نقل المسؤولية إلى مؤسسات عراقية تمثيلية في الوقت الملائم.

الملاحظ على الفترة التي أعقبت الاحتلال مباشرة، أن بول بريمر كان أكثر ميلا إلى الانفراد بصناعة القرار واتخاذه بعيدا عن أي تأثير من قبل من يعنيهم الأمر، اي العراقيين، فالمحاورة التي جرت بين السفير الأمريكي بول بريمر وممثل الأمم المتحدة، تقدم الدليل الواضح على قدرة السفير الأمريكي على أن يستقل بالقرار، فحين ذهب بول بريمر إلى مقر الأمم المتحدة في بغداد للسؤال عن الأموال العراقية التي كانت تديرها الهيئة الدولية، طبقا لقرار النفط مقابل الغذاء، جوبه بمعارضة من قبل ممثل الأمم المتحدة آنذاك (داسيلفا)، الذي أخبره أن طلبه غير مشروع، باعتبار أن من يسأل عن الأموال ومن يتصرف بها هي الحومة العراقية.

---

* يتمتع بريمر بخبرة مدنية ، عمل لفترة طويلة مسؤولا عن مكافحة الإرهاب مما جعله يميل في إدارته العراق وإعادة بنائه من منظور أمني.

117- التحرير ، المرجع السابق الذكر

118 أنظر : أدم روبرتس ، نهاية الاحتلال في العراق ، المستقبل العربي ، عدد 326 ، أفريل 2006 ، ص ص 35 ، 36.

وطالما أن النظام قد أسقط، فإن المطلوب هو تشكيل حكومة جديدة يقع على عاتقها التصرف بالأموال، ولا يمكن تحرير هذه الأموال دون رضاها، غير أن السفير بول بريمر أجاب على الفور :" أنا الحكومة العراقية اليوم، وإنني اطلب من الأمم المتحدة نيابة عن تلك الحكومة تحرير هذه الأموال على الفور "، ولا غرابة في هذه الإجابة التي شكلت قرارا اتخذه السفير بول بريمر دون تردد، ودون الرجوع إلى أي قرار من قبل ممثل هيئة الأمم المتحدة، لا بل أن بول بريمر ذهب في مساء اليوم نفسه إلى عقد جلسة " مرتجلة وتاريخية "، كما وصفها بريمر مع مستشاريه كلاي وهيوم اللذين لقباه بـ " ماك أرتر بغداد " ذلك الحاكم الإمبريالي الفعلي لليابان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على أن الحاكم الأمريكي كان حريصا كل الحرص في مواضيع أخرى على إكساب قراراته طابع الرضا عن طريق المناقشة مع الجهات التي لها علاقة بموضوع القرار، وعلى سبيل المثال فإن بول بريمر طلب من مجلس الحكم الإنتقالي الذي أنشأه كغطاء خارجي لحكمه أن يقترح عليه قرارات، مثل إعادة توليد الكهرباء، وخفض مستويات البطالة، بما يعني إعطاء دور ثانوي إلى مجلس الحكم عن طريق إقتراحه مسودة القرار الذي تقع صلاحيات إصداره على عاتق بريمر، أصبح من الواضح إذن أن صنع قرار واتخاذه في هذه المرحلة كان من حصة الحاكم المدني الذي جسد شخصية السلطة بالشكل الذي لم تحد أية سلطة أخرى من صلاحياته في العراق، فقد وجد بريمر نفسه مدعوما من قبل رئيس الإدارة الأمريكية جورج دبليو بوش، ولذلك لم يأبه لأي مصدر أخر للدعم طالما أن الأمريكيين هم سادة الموقف في العراق المحتل[119].

أما فيما يتعلق بالمؤتمر الوطني الذي كان جي غارنر يسعى لتنظيم انعقاده فقد أعلن تأجيله معللا ذلك بالحاجة إلى إتاحة وقت كاف لظهور أحزاب وقوى سياسية جديدة بين العراقية، كما استبعد تكوين حكومة تنبثق عن المؤتمر، لكن في مطلع جوان غير بول بريمر خطته وألغى عقد المؤتمر الوطني نهائيا، وبدأ يتحرك في اتجاه تكوين مجلس مصغر تكون وظيفته استشارية في الوزارات المختلفة لتسهيل التعاون مع سلطة الاحتلال، كما حاول بريمر التركيز على تكوين مجالس بلدية استشارية في مدن ومناطق العراق المختلفة لتتولى تقديم النصح للإدارة الأمريكية في مجال تقديم الخدمات وإصلاح المرافق، ويمكن القول أنه في فترة تقل عن شهرين من تولي بريمر إدارة العراق كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبول بريمر قد دخلا في مأزق سياسي نتيجة فشل سياسية تجاوز الأحزاب العائدة من المنفى وكذا فشل تطوير قوى سياسية محلية معتدلة يمكن الإعتماد عليها في حكم العراق نتيجة هذا الفشل وبعد تدخلات من جانب بريطانيا وممثل الأمين العام للأمم المتحدة سيرجيو فيردي ميلو، وتدخلات من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة لدى بريطانيا أعرب بول بريمر عن نيته في تشكيل مجلس الحكم الانتقالي ليكون له سلطة اتخاذ القرار والتنفيذ وسلطة تعيين الوزراء في الوزارات العراقية، كذلك ليكون المجلس مسؤولا عن وضع الدستور العراقي الذي عند اكتماله والموافقة عليه يصبح من الممكن إجراء انتخابات في العراق، وبها تنتهي المرحلة الانتقالية، كما تضمن هذا المشروع احتفاظ بول بريمر بحق الفيتو ضد بعض القرارات التي قد يتخذها

---

[119] أحمد يوسف احمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص 346-348.

المجلس أثناء المرحلة الانتقالية ولقد حضي هذا التوجه الجديد من جانب السفير بول بريمر بتأييد الأحزاب العائدة من المنفى، حيث شكلت الدور الرئيسي في تشكيل المجلس وقيادته[120].

استند السفير بول بريمر في سلطاته إلى قرار مجلس الأمن الدولي وما منحه من صلاحيات واسعة لسلطة الاحتلال أو ما بات يعرف بـ " سلطة الإئتلاف المؤقتة " فاتخذ " بريمر " عدة إجراءات لتشكيل مجلس إداري محلي يكون غطاءا سياسيا للقرارات الأمريكية، فعملت واشنطن على إنشاء سلطة عراقية استشارية جرى اختيارها وفقا لمحاصصة طائفية وعرقية استندت على تقديرات خاصة بسلطة الاحتلال حول النسب السكانية لمكونات الشعب العراقي [121].

في الـ 13 من جويلية 2003 تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي، الذي شكل بداية للشكل السياسي الجديد في العراق، فمن خلاله تعرف العراقيون على السياسيين الجدد الذين قضو سنوات طويلة في المنفى خارج العراق[122].

التي تكون من 25 عضوا، من قيادات الأحزاب السياسية التي عارضت النظام العراقي قبل 2003، 13 عضوا للشيعة، 5 أعضاء لكل من السنة والأكراد، وعضوا واحدا لكل من المسيحيين والتركمان، وفي خريف عام 2003، صدر قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1511، الذي أكد على الشروع في نقل السلطة من "سلطة الإئتلاف المؤقتة " التي يديرها الاحتلال إلى سلطة عراقية مؤلفة من مجلس وطني وحكومة مؤقتين في موعد أقصاه 30 جوان 2004 [123]. وفيما يلي قائمة بأسماء الأعضاء حسب التسلسل الأبجدي :[124]

- **إبراهيم الشيقر الجعفري** : (شيعي)، المتحدث باسم حزب الدعوة الإسلامي (من كرباء)، قد تم حظر الحزب عام 1980 مما اضطره للهروب إلى خارج البلاد.
- **أحمد شياع البراك** : (شيعي)، نقيب المحامين ورئيس رابطة حقوق الإنسان في بابل وأحد شيوخ عشيرة أل بوسلطان.
- **أحمد الجلبي** (شيعي)، زعيم جماعة المؤتمر الوطني العراقي التي تأسست عام 1992 بمساندة من وزارة الدفاع الأمريكي (البانتاجون) وقد أمضى 45 عاما خارج العراق.

إياد علاوي : (شيعي)، وكان من المقربين لرئيس صدام حسين كونه طبيب كان يطلب منه إستشارات طبية، وعندما طلب منه الالتحاق بالقوات المسلحة رفض واختار المنفى الطوعي ببيروت ومنها إلى بريطانيا، زعيم جماعة الوفاق الوطني العراقي المؤسسة عام 1990، وقد ساندت الجماعة فكرة تغذية الولايات المتحدة

---

120 التحرير ، المرجع السابق الذكر.

121 العلوجي عبد الكريم ، أزمة القيادة الشيعية – السنية بعد الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الامريكي ،القاهرة : الدار الثقافية ، 2010 ، ص ص103 – 105.

122 التحرير ، المرجع السابق الذكر.

123 العلوجي عبد الكريم ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 105 – 109.

124 محمود شرقي ، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق : 1990 – 2006 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ،2007 ، ص ص 318 – 324.

الأمريكية للقيام بانقلاب على النظام العراقي من داخل الجيش، إلا أن أنشطة المؤتمر الوطني العراقي همشت نشاط هذه الجماعة.

- **جلال الطالباني** : زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني (السليمانية)، وقد انفصل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1975 ليؤسس الاتحاد الذي يسيطر على الجزء الجنوبي الشرقي من شمال العراق.
- **حميد مجيد موسى** : (الشيعي)، أمين الحزب الشيوعي العراقي منذ عام 1993 (بابل)، له خبرة في مجال الاقتصاد، عاش سنوات عديدة في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية.
- **دارا نور الدين** : قاضي عضو محكمة الاستئناف ومعارض سابق، حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات في عهد الرئيس السابق صدام حسين بسبب حكمه بعدم دستورية أحد مراسيمه الخاصة بمصادرة الأرضي.
- **عبد الكريم المحمداوي** : المعروف باسم أمير الأهوار (شيعي)، رئيس حزب الله العراقي (العمارة)، قضى أغلب سنوات عمره في قيادة حركة المقاومة ضد صدام حسين، وسجن ست سنوات تحت حكمه.
- **عدنان الباجه جي** : (سني)، زعيم تجمع الديمقراطيين العراقيين المستقلين، وزير خارجية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1965 و1967 قبل وصول حزب البعث إلى السلطة.
- **عقيلة الهاشمي** : (شيعية)، دبلوماسية سابقة في خارجية حكومة صدام حسين، وخبيرة في الشؤون الخارجية والقانون، حاصلة على درجة الدكتوراه في الأدب الفرنسي.
- **غازي عجيل الياور** : (سني)، تربطه علاقة قرابة بشيخ قبيلة شمر المؤلفة من شيعة وسنة، مهندس مدين قضى 15 عاما في السعودية.
- **محسن عبد الحميد** (سني)، زعيم الحزب الإسلامي العراقي، وأستاذ في الجامعة ببغداد (من كركوك)، كاتب له مؤلفات عدة في شروح القرآن الكريم.
- **محمد بحر العلوم** : عالم دين (شيعي)، بارز ورئيس مؤسسة أهل البيت الخيرية في لندن، انتخب ضمن القيادة الثلاثية المعارضة بعد حرب الخليج عام 1991، إلا أنه هرب من العراق في أعقاب قتل العديد من أفراد عائلته في عهد صدام حسين
- **محمود عثمان** : سياسي كردي مستقل، شغل مناصب عدة في الحزب الديمقراطي الكردستاني في الستينات قبل انتقاله إلى لندن التي أسس فيها الحزب الإشتراكي الكردستاني.
- **مسعود البارزاني** : (سني)، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (أربيل)، قاد الحزب خلال صراعات إمتدت عقودا مع الحكومة المركزية ومع الفصائل المنافسة لحزبه ويقود الألاف من المقاتلين المعروفين باسم البشمركة، يسيطر على منطقة كبيرة شمال غربي العراق.
- **موفق الربيعي** : (الشيعي)، طبيب تلقى تعليمه في بريطانيا وعاش لفترة طويلة في لندن، ألف كتابا عن الشيعة العراقيين، ناشط في مجال حقوق الإنسان (الناصرية).
- **ركامل الجادرجي** : (سني)، زعيم الحزب الوطني الديمقراطي العراقي، حقوقي ورجل أعمال عاش في العراق خلال سنوات حكم صدام حسين.

- **وائل عبد اللطيف** : (شيعي)، قاضي منذ بداية الثمانينات وحاليا يشغل منصب نائب رئيس محكمة البصرة ومحافظ المدينة الحالي، سجن لمدة عام تحت صدام حسين.
- **يونادم كنه** : زعيم الحركة الاشورية الديمقراطية، وزير أسبق ومعارض، مهندس خدم كمسؤول عن المواصلات في أول حكومة كردية إقليمية تشكلت في أربيل.
- **السيدة رجاء حبيب الخزاعي** : (شيعي)، مديرة مستشفى للولادة في جنوب العراق، درست وعاشت في المملكة المتحدة خلال الستينات والسبعينات قبل أن تعود إلى العراق عام 1977.
- **سمير شاكر محمود الصميدعي** : (سني)، رجل أعمال ومعارض من الإشراف المعروفين في منطقة الأنبار، كاتب ومقاول.
- **صلاح الدين محمد بهاء الدين** : (سني)، زعيم حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني الذي أسسه عام 1991، من حلبجة بمحافظة السليمانية، ويعد حزبه الثالث في ترتيب القوى المسيطرة على الشمال العراقي.
- **صون كول جاجوك** : (تركمانية) ناشطة نسائية من التركمان العراقيين، (كركوك) مهندسة وأستاذة، ثالث سيدة في المجلس.
- **عز الدين سليم** (شيعي)، زعيم حزب الدعوة الإسلامية في البصرة.
- **عبد العزيز الحكيم** (شيعي)، أحد قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق شقيق رئيس المجلس أية الله محمد باقر الحكيم الذي يرغب في إقامة نظام إسلامي في البلاد، وقد عاد عبد العزيز الحكيم إلى العراق بعد 20 عاما في المنفى.

من خلال سردنا لهذه التشكيلة نستنتج أن : إدارة الحكم المدني الأمريكية في العراق أرادت بناء مؤسسات قائمة على الطائفية والمذهبية والعرقية بعيدة كل البعد عن مبدأ الديمقراطية التي أطاحوا بنظام الرئيس صدام حسين لإقامتها في العراق، كما أن الشخصيات الأمريكية التي تم تعينها لإدارة هذه المرحلة الحساسة من تاريخ العراق والمنطقة بأكملها، يحملون قناعات سياسية مصدرها الفكر المحافظ الجديد، مثلها مثل باقي الشخصيات التي تضمنها إدارة الرئيس بوش.

بالرغم من إعتراف جامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول بمجلس الحكم العراقي كممثل شرعي للعراق، إلا أن السلطة الفعلية كانت بيد قوات الاحتلال الأمريكية وممثلها في العراق السفير بول بريمر، والذي أبقى بيده سلطة حق النقض (الفيتو) أي قرار يتخذه المجلس في حالة عدم اقتناعه به، وقد استخدم سلطته هذه لأكثر من مرة، وتعد مذكراته التي صدرت بعنوان : " عامي الذي أمضيته في العراق " وثيقة مهمة من وثائق هذه المرحلة الخطيرة من مراحل تاريخ العراق المعاصر، ومن القرارات والقوانين المثيرة للجدل اتخذها مجلس الحكم، قراره بإلغاء قانون الأحوال الشخصية واستبداله بقانون جديد يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما قيل في حينه، وقرار اتخاذ القرار يوم سقوط بغداد بيد القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها يوم 9 أفريل 2003 عيدا وطنيا، وقرار تبديل العلم العراقي الذي يحمل علامة (الله أكبر) بعلم أخر يشبه إلى حد ما علم إسرائيل، وقد لاقت هذه القرارات إستهجانا من قطاعات واسعة من الشعب العراقي، لذلك لم تجد طريقها إلى

التنفيذ لقد كان من بعض صلاحيات مجلس الحكم الانتقالي الموافقة على عدد من التعينات، ومن ذلك تعين الوزراء، وتعين ممثل دائم للعراق في الأمم المتحدة، فضلا عن قيامه بتشكيل لجنة لوضع مسودة لدستور مؤقت سمي فيما بعد (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) [125].

و أكد رئيس بوش بخصوص هذا الأمر أن بريمر يحضى بالتأييد الكامل من الإدارة، وهذا ما اعتبر أنه إشارة إلى الخلاف الدائر في السلطة عقب الاحتلال في طريقة تسيير شؤون العراق ولقد تم اختيار بريمر من قبل الرئيس جورج بوش بتوصية من وزير دفاعه رامسفيلد، ويعد بريمر مختص في مكافحة الإرهاب، وله خبرة دامت 23 سنة في الممارسة الدملوماسية، وهو عضو في منطقة " أمريكيون للنصر على الإرهاب " التي تم تأسيسها بعد أحداث 11 سبتمبر، كما كتب مقالا في جريدة " واشنطن تايمز " شهر يناير 2004 جاء فيه.

" أن الحرب على الإرهاب لا علاقة لها بإسرائيل وفلسطين وأن القول : أن على الولايات المتحدة أن تعود إلى الاهتمام بمسيرة السلام كوسيلة لمعالجة جذور التطرف الإسلامي يعكس عدم فهم للخطر الإرهابي الجديد "

و لقد أدى إلى ضرورة نهج الولايات المتحدة إلى إتباع سياسة هجومية قائلا : " وبصراحة أكبر يجب قتل الإرهابيين قبل أن يقتلوننا " ثم قال : "أن الإطاحة بالنظام في بغداد، وهو مؤيد للإرهاب، ستكون رسالة إلى الصديق والعدو أننا جادون في مكافحة الإرهاب " [126].

النقطة المهمة والخطيرة التي حاول بول بريمر أن يرسخها وربما أخذ البعض يرقص على هذه النغمة هي: أن الدولة العراقية الحالية ملفقة فقد أنشأها البريطانيون في أعقاب الحرب العالمية الأولى، بتجميع ثلاث مقاطعات " ولايات" من الإمبراطورية العثمانية خليفة ألمانيا الإمبريالية والمقصود هناك ولاية بغداد في الوسط وولاية البصرة في الجنوب، ولاية الموصل في الشمال مع تأكيده أن هذه التوليفة مختلفة إثنيا وطائفيا، ففي الجنوب توجد روابط بين الغالبية العربية الشيعية المسلمة وإيران، وكانت الأقلية العربية السنية تشكل نحو 20% والأكراد والتركمان وهم سنة أيضا في الشمال، إضافة إلى أقليات مثل المسيحيين واليزيديين، بهذا فهو يجمع على نحو غير متجانس، القومي بالديني، ويقسم العرب إلى مذاهب فهذا سني وذاك شيعي، ويضع معهم الأكراد بصورة نمطية ويضيف إليهم التركمان، ولا يقول لنا كم يؤلف العرب من سكان العراق، رغم أن التقديرات تقول أن نسبهم ساحقة وتصل نحو 80 % أو ما يزيد على ذلك ولهم امتداد إقليمي وعمق إستراتيجي وهم الذين طبعوا تاريخ العراق ومثلوا وجهه العروبي الإسلامي وهكذا يفعل مع الأديان أخرى كالمسيحية واليزيدية ولا يذكر الصابئة وغيرهم، في حين لا يتحدث عنهم كأقليات دينية مقابل أغلبية مسلمة تصل إلى 95% من سكان العراق [127].عن إدارة

---

[125] إبراهيم خليل العلاف ، المرجع السابق الذكر.

[126] محمود شرقي ، المرجع السابق الذكر، ص324.

[127] عبد الحسين شعبان ، بول بريمر العراقي في الميزان ، الحوار المتمدن ، العدد 1687 ، 2006 / 09 / 28 ، على الموقع :

-http : // www.ahewar.org / debat/show. Asp ? aid = 76721 [07/ 05/ 2015 .

العراق في حدود السلطات المتاحة لهم بترتيب أوضاع الجماعات والأحزاب التي ينتمون إليها في مرحلة ما بعد انتهاء مهمة المجلس الانتقالي [128].

في 8 جوان 2004 أصدر مجلس الأمن قرارا أخر يحمل رقم 1546 يرحب فيه بالتقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات الانتقال السياسي للعراق المشار إليها في القرار 1511 (2003)، ويقرر تشكيل حكومة ذات سيادة للعراق على النحو الذي عرض في 01 جوان 2004 تتولى كامل السلطة بحلول 30 جوان 2004 لحكم العراق إلى أن تتولى حكومة انتخابية مقاليد الحكم، وبالتالي انتهاء الاحتلال وانتهاء وجود سلطة التحالف المؤقتة، ويقر بأن الجدول الزمني المقترح لعملية الانتقال السياسي إلى الحكم الديمقراطي يشمل ما يلي:[129]

1-تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة تتولى السلطة والحكم بحلول 30 جوان 2004.

2-عقد مؤتمر وطني يعكس تنوع المجتمع العراقي.

3- إجراء إنتخابات ديمقراطية مباشرة بحلول 31 ديسمبر 2004 إذ أمكن، أو في موعد لا يتجاوز بأي حال 31 جانفي 2005 لتشكيل جمعية وطنية انتقالية تتولى جملة من المسؤوليات منها : تشكيل حكومة انتقالية، وصياغة دستور دائم تمهيدا لقيام حكومة منتخبة انتخابا دستوريا بحلول 31 ديسمبر 2005.

أما بخصوص الممثل الخاص للامين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق فيقرر ما يلي:[130]

- المساعدة في عقد مؤتمر وطني خلال شهر جويلية 2004 لاختيار مجلس استشاري
- تقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق والحكومة المؤقتة والجمعية الوطنية بشأن عملية إجراء الانتخابات.
- تشجيع الحوار والتوافق في الآراء بشأن صياغة دستور وطني.
- تقديم المشورة إلى حكومة العراق في مجال توفر الخدمات المدنية والاجتماعية، والمساهمة في تنسيق وأصدر مجلس الحكم الانتقالي بيانا حدد فيه تسع نقاط هي [131]:

1-توفير الأمن والاستقرار.

2-تصفية آثار الاستبداد السياسي والتميز القومي واجتثاث حزب البعث وأفكاره وترسيخ مبادئ الديمقراطية.

3-وضع أسس نظام ديمقراطي تعدوي فيدرالي يكفل الحريات العامة.

4-توفير الخدمات العامة من خلال تفعيل أجهزة الدولة.

5-إنتعاش الاقتصاد.

6-تطوير وتأهيل القطاع النفطي.

7-رعاية ذوي الشهداء وتعويض ضحايا الاضطهاد العرقي والطائفي.

---

[128] جواد بشارة ، العراق بعد ثلاث سنوات من السقوط ، هل حان وقت تقديم الحسابات ، على شفاف الشرق الاوسط الإلكترونية ، 10 / 04 / 2006 ، على الموقع :
-http : // www. metraamsparant. com .07 / 05 / 2015 ،

[129] علي الصراف ، جمهورية الموت الحرية الشهيدة في العراق ما بعد صدام حسين ، ط 1 ، الجزائر : قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص ص56 ، 57.

[130] المرجع نفسه ، ص58.

[131] علي الصراف، المرجع السابق الذكر، ص ، 58.

8-تطوير علاقات العراق مع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي.

9-تطوير العلاقات مع الأمم المتحدة وتطوير دورها في العمليات السياسية الإنسانية الجارية في العراق.

غير أن قرار مجلس الأمن 1511 الصادر في 16 أكتوبر 2003 الذي أكد سيادة العراق وأقر بأن الحكم يجسد سيادة الدولة العراقية لم يذهب إلى حد الاعتراف به كسلطة شرعية في البلاد.

كما اتفق مجلس الحكم مع سلطة التحالف في شهر نوفمبر 2003 على التزام مجلس الحكم من إعداد دستور لإدارة المرحلة الانتقالية بحلول شهر مارس 2004، وتلتزم كذلك الولايات المتحدة الأمريكية بنقل السيادة للحكومة العراقية نهاية شهر جوان 2004 وهذا جوهر قرار 1483.

وبشكل عام انشغل أعضاء مجلس الحكم الانتقالي بالاتصالات الخارجية لتأمين التأييد للتطورات السياسية الجارية في العراق، الأمر الذي ترك آثار سلبية على أداء المجلس، وعلى قدرة أعضائه في تدعيم صلاتهم وقواعد تأييدهم الداخلية في العراق كما أن أعضاءه انشغلوا بالمساعدات التعمير والتنمية، والمساعدات الإنسانية وتعزيز حماية حقوق الإنسان، والمصالحة، والإصلاح القضائي، وتعداد السكان[132].

[132]خير الدين حسيب، المرجع السابق الذكر، ص 118.

المبحث الثاني: الحكومة العراقية المؤقتة والحكومة العراقية الانتقالية.

المطلب الأول: الحكومة العراقية المؤقتة.

تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في الأول من جانفي 2004، استنادا إلى دستور مؤقت أقره مجلس الحكم العراقي في مارس 2004 تمثلت مهمة الحكومة المؤقتة في تسلم السلطة من سلطات الاحتلال الأمريكية والبريطانية، وستنتهي صلاحياتها عندما يتم تشكيل مجلس وطني انتقالي جديد وحكومة انتقالية جديدة بعد الانتخابات المقرر إجراءها، وبموجب الدستور المؤقت، يكون للحكومة الانتقالية رئيس ونائبان له ورئيس وزراء، ويتولى رئيس الوزراء مسؤولية مجلس الوزراء ويعتبر الرئيس رمزا للبلاد، طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي 1546، تسلمت الحكومة العراقية المؤقتة مقاليد السلطة في العراق من سلطات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة يوم 28 جانفي 2004، وفي المؤتمر السياسي الذي عقد في 15 أوت 2004، أنشئ المجلس الوطني المؤقت المكون من 100 عضو لمراقبة المؤقتة والإعداد لتشكيل مجلس وطني جديد في انتخابات يناير[133].

تسليم غازي عجيل الياور ورئيس الجمهورية، وإياد علاوي رئيس الوزراء، السيادة من السفير بول بريمر وتم تشكيل الحكومة التي جرى توزيع حقائبها بنفس الطريقة والأسلوب الذي تكون فيه مجلس الحكم الانتقالي السابق على أسس طائفية وعرقية [134].

فيما يخص حكومة إياد علاوي، فاللافت للانتباه أن الصلاحيات الواسعة التي منحها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية إلى رئيس الوزراء بقيت مقيدة بموافقة مجلس الرئاسة، وفقا للمادة التاسعة والثلاثين، وهو الأمر الذي يعني نوعا من المشاركة في المسؤولية، لكن إذا ما تركنا النصوص جانبا فإن الواقع العملي يشير إلى أن تكوين الحكومة الأولى (وزارة إياد علاوي) جاء بناءا على مساعي قام بها مندوبو الأمم المتحدة، وبالتحديد الأخضر الإبراهيمي الذي انتدبته الأمم المتحدة بتوصية من الولايات المتحدة الأمريكية لتشكيل حكومة خلال أيام، وهو ما حدث بالفعل بعد أن اجتمع الإبراهيمي بشخصيات مثلث الكتل الرئيسية في مجلس الحكم الانتقالي، ومع ذلك فقد تدخل الأمريكيون مرة أخرى ليفرضوا على الحكومة رئيس الوزراء، ووزيري الدفاع والداخلية ومستشار الأمن القومي عن طريق السفير بول بريمر الذي كان يمتلك كل الصلاحيات لصنع القرار، وتشير التجربة العملية إلى أن رئيس الحكومة وأعضاءها كانوا قد انفردوا بصنع القرارات بعيدا عن مشورة الجمعية الوطنية، بل إن الواقع يشير إلى أنه كانت توجد فجوة واسعة بينهم، ففيما يتعلق بصنع قرارات السياسة العامة نجد أن القانون قد أعطى الحكومة تلك الصلاحيات، ولكنه قيدها بمشورة الرئيس وموافقته [135].

واختير إياد علاوي رئيسا للحكومة العراقية المؤقتة في 3 ماي 2005 خلال تصويت داخلي لأعضاء مجلس الحكم، فترة حكم إياد علاوي القصيرة شهدت عمليات عسكرية لمواجهة نفوذ جيش المهدي، حيث قاد حملة ضدهم في النجف، وحاصرهم في الروضة الحيدرية، وتعرض على إثر ذلك لمحاولة اغتيال في إحدى الجوامع في

---

[133] جريدة الشعب ، جريدة يومية ، العراق ، العدد 324 ، / 31 جانفي 2005 ، ص 4.
[134] العلوبي عبد الكريم ، المرجع السابق الذكر ، ص ص110 ، 111.
[135] أحمد يوسف أحمد ، وآخرون ، المرجع السابق الذكر ، ص ص357 ، 358.

مدينة النجف، أدت لإصابته بجروح، بعدها بدأت حملة عسكرية واسعة على الفلوجة للقضاء على المسلحين، واعطيت الأوامر للقوات متعددة الجنسيات والقوات العراقية لبدء حملة عسكرية واسعة على مدينة الرمادي [136].

قام الدكتور إياد علاوي في الفترة التي سبقت الانتخابات التي جرت في 30 جانفي باساءات استخدام سلطته كرئيس وزراء ووظفها بالكامل لدعم قائمته الانتخابية وبشكل منافي لأبسط القواعد الديمقراطية ومبادئ المنافسة الشريفة والمتكافئة، كما قام بتوظيف قناة القضائية العربية لبرنامج استمر لأسابيع طويلة افتخر فيه بماضيه البعثي، ويبدو أن ذلك استهدف كسب أصوات البعثين، هذا بالإضافة إلى ملايين الدولارات التي صرفت كما يقال لشراء أصوات الناخبين.

لقد كان إياد علاوي وكثرة من وزرائه ولسنوات طويلة أدوات ديمومة النظام البعثي الذي استمر طيلة 35 عاما كما أن قسما منهم خدم النظام ليوم دخول قوات الاحتلال لبغداد وهزيمة صدام وانهيار السلطة، وبالرغم أن ذلك لا يعني إقصاء البعثيين أو فصلهم من وظائفهم بالجملة وبدون تمييز ولكن المطلوب إبعادهم من مراكز المسؤولية الرئيسية والإسراع بإجراء محاكمات عادلة وشاملة لمعاقبة المجرمين منهم، ولا ينبغي أن تسقط الجرائم بالتقادم أو لانتقال قسم من أولائك الناس لخدمة الأمريكيين عبر أجهزة علاوي والجبلي، إذ كيف يمكن للشعب العراقي أن ينسى بأن الكثير من العناصر التي انضمت إلى جماعة إياد علاوي (الوفاق الوطني) وبعض جماعة أحمد الجبلي (المؤتمر الوطني) هي عناصر بعثية قد تكون أياديهم ملطخة بالدماء وأن لم يكونوا كذلك فكانوا في مراكز متقدمة لحكم صدام والبعث وأجهزته الأمنية والاستخباراتية مما يساعد في إطالة حكمه واستباحته للعراق وأبنائه وبناته.و السؤال هو كيف يمكن للشعب العراقي أن يثق بنزاهة مثل هذه التشكيلة السيئة وقد أكد الدكتور محمود عثمان من عدم وجود أية مصداقية لهذه الوزارة. خاصة وأن العديد من الصحف العراقية قد نشرت عن فضائح مالية بمئات الملايين من الدولارات لوزارات الدفاع والكهرباء والعمل والإسكان.إن من الغريب فعلا أن مشاهدة الدكتور إياد علاوي في الفضائيات وهو يمتدح ويفتخر بانجازات حكومته وهي التي فشلت على كافة الأصعدة وخاصة في المجال الأمني أو معالجة البطالة أو توفير الخدمات، أما قضية تفشي الفساد الإداري والرشاوي والسرقات وإساءة استخدام الموقع الحكومي، فقد وصلت لحدود 70% كما يشير رئيس مفوضية محاربة الفساد الحكومي القاضي محسن الراضي[137].

لقد خدمت حكومة إياد علاوي بالفعل المصالح الأمريكية وخطتهم التي استهدفت تمزيق وحدة الشعب العراقي وتقسيمه على أسس طائفية وعرقية إذ استخدمت حكومته كواجهة لقصف المدن العراقية كالنجف والفلوجة وفق سياسة الغطرسة الأمريكية التي فشلت وبشكل مزري في توفير الأمن للمواطن العراقي وهي مهمة من المفروض أن تأتي في مقدمة مهمات قوات الاحتلال، وكذلك قامت حكومة إياد علاوي بمنح عقود بملايين الدولارات لتدريب الشرطة والحرس الوطني للدولة العربية المجاورة أي الأردن والتي كانت مستفيدة على طول الخط

---

[136] محمد العجيل ، كيف تغير حكم العراق بعد " إئتلاف بول بريمر ؟ دوت مصر ، 2015 / 02 / 20 ، على الموقع : العراق] ، 2015 / 05 / 07. / *-http : // www. Dotmsr. com / details /*

[137] محمد الموسوي ، إخفاقات وإنجازات حكومة علاوي الراحلة ، 2015 / 04 / 19 ، على الموقع : *-http : // www. ahewar. org / debat / show. art. asp?aid = 35736.2015 /05 /2015 .*

من حكم صدام، في حين تقوم تلك الدولة بتصدير السيارات المفخخة والعناصر الإرهابية التكفيرية من أمثال رائد ألبنا الذي قام بتفجير نفسه بين المئات من خيرة شباب العراق الخريجين في مدينة الحلة، في حين يستمر إياد علاوي في علاقاته الوثيقة وزياراته المتواصلة إلى الأردن دون أن يقوم حتى بمجرد مطالبة الأردن بالتحقيق مع المحرضين على هذه الأعمال الإرهابية الموجهة ضد العراقيين والبعيدة كل البعد عن أية مقاومة شريفة ضد قوات الاحتلال[138].

إن الأغلبية الساحقة من أعضاء البرلمان في زمن حكومة إياد علاوي كانوا من نواب قائمة الائتلاف العراقي والقائمة الكردستانية وكان من المؤمل أن يقوموا بتشكيل الحكومة المؤقتة في فترة وجيزة لتقوم كتلة إياد علاوي بدور المعارضة وهذا ما هو متعارف عليه في البرلمانات الديمقراطية ولتكون خطوة متقدمة على ما جرى من أسلوب المحاصصة والتوافق الذي ساعد على ازدياد الرشوة والفساد والمحسوبية، إن المرحلة الانتقالية هي مرحلة دقيقة وحساسة وكان من المفروض أن تتطلب تضافر جهود العراقيين الشرفاء للخروج بالعراق من محنته وتخليصه من الاحتلال آنذاك وصياغة دستور دائم يستجيب لطموح وتطلعات العراقيين في إقامة عراق ديمقراطي فيدرالي تعددي وفق مبادئ سيادة القانون والعدالة والمساواة في حقوق المواطنة واختراق حقوق الإنسان والسير قدما في تحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي والتحكم بثروات العراق وخيراته بعيدا عن نهب الشركات الأجنبية[139].

و هذا ما أدى إلى تأخر وتعثر تشكيل الحكومة الجديدة في ذلك الوقت التي انتظرها العراقيون بفارغ الصبر وعلقوا أمالا كبيرة، وأن يكون أدائها أفضل من طريقة تشكيلها وأن تتمكن من التصدي بشكل أفضل لتركات الحكم الدكتاتوري البعثي لصدام وأزلامه وما جلبوه من ويلات وماسي للعراق والعراقيين لتضاف لها مآسي الاحتلال وما جلبه من دمار للدولة العراقية ومؤسساتها بالرغم من تخليص العراق من حكم صدام ولكن بثمن باهظ استمر لسنوات عديدة ومازال العراق يدفع استحقاقاته لسنوات طويلة قادمة.

كان الاعتقاد السائد في اختيار إياد هاشم علاوي تم اختياره حسب توصية مبحوث الأمم المتحدة الخاص في العراق آنذاك السيد الأخضر الإبراهيمي، إلا أن الإبراهيمي صرح فيما بعد لجريدة نيويورك تايمز بأنه تم الضغط عليه من قبل السفير بول بريمر لتزكية علاوي لهذا المنصب، وقد استقال الإبراهيمي من مهمته بعد أسبوعين من اختيار علاوي بسبب ما وصفه بـ (المصاعب الجمة والإحباط) الذي كان يعانيه، وقد كان للدكتور علاوي باعتباره رئيسا للوزراء نائب واحد هو الدكتور برهم صالح، وقد تألفت الحكومة المؤقتة من 30 وزيرا وست وزيرات وخمس وزراء للدولة، وقد واجهت هذه الحكومة مشاكل جمة أمنية، اقتصادية، سياسية[140].

وصف الأخضر الإبراهيمي بول بريمر بالدكتاتور وحين سأله الصحفيون عن الدور الذي قام به الأمريكيون في تشكيل الحكومة الجديدة، واختيار رئيس الحكومة الدكتور إياد علاوي قال بأن السفير بول بريمر (يدير الأمور في العراق، بريمر هو ديكتاتور العراق فهو يملك المال والتوقيع) [141].

---

138 المرجع نفسه.

139المرجع نفسه .

140 إبراهيم خليل العلاف ، المرجع السابق الذكر.

141 المرجع نفسه.

3 أحمد يوسف أحمد وأخرون ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 358 ، 359.

المطلب الثاني : الحكومة العراقية الانتقالية:

بعد انتخاب 30 ديسمبر 2005 انتقلت السلطة إلى حكومة جديدة برئاسة إبراهيم الجعفري الذي تأخر في الإعلان عن برنامجه الحكومي لأكثر من شهرين، وربما يكمن السبب الرئيسي في ذلك في التدخلات الواسعة التي أبدتها الإدارة الأمريكية، والتي صرحت بها هيلاري كلنتون عندما أبدت عدم موافقتها على اختيار الجعفري كرئيس للحكومة، بسبب توجهاته الدينية وإصرارها على ترشيح شخص أخر بديلا عنه، وهو الأمر الذي تفاداه الجعفري عن طريق التنازلات الواسعة التي قدمها إلى سلطة الاحتلال، ومع ذلك، فبعد الإعلان عن السياسة العامة للحكومة الجديدة، برزت الخلافات بين رئيس الحكومة وأعضاء حكومته، ويكفي أن نشير هنا إلى أن المناشدات التي تقدم بها الجعفري إلى مسعود البرزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردي لتغيير وزيرين سبق أن رشحهما الحزب لم تجد أذنا صاغية، علما بأن الوزيرين فشلا في أداء مهامها، بل إنهما لم يستشيرا رئيس الحكومة في ما يتخذانه من قرارات[142].

شهدت فترة حكمه تفجير مقام الإمام العسكري في سامراء، لتدخل البلاد في دوامة عنف طائفي استمرت أكثر من عامين[143].

حلت الحكومة العراقية الانتقالية محل الحكومة العراقية المؤقتة وتم التصديق على هذه الحكومة من قبل ما كان يسمى بـ (الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة) في 28 أفريل 2005، وقد بدأت هذه الفترة الانتقالية والتي يقصد بها الانتقال التدريجي بالعراق إلى حكومة وبرلمان دائمين، بانتخابات، حيث صوت العراقيون لاختيار (275) عضوا في الجمعية الوطنية الانتقالية، وقد جرت مع هذه الانتخابات كذلك عملية الاقتراع على (مجلس المحافظات) الـ 18 العراقية، والاقتراع عل (المجلس الوطني الكردستاني) المعروف بـ (برلمان إقليم كردستان) في شمال العراق، وقد تم اعتبار العراق في هذه الانتخابات دائرة انتخابية واحدة، وكانت المهمة الرئيسية للجمعية الوطنية الانتقالية هي اختيار مجلس الرئاسة مكونا من رئيس للجمهورية ونائبان، ويقوم المجلس الرئاسة باختيار رئيس الوزراء وقد تم اختيار السيد جلال حسام الدين الطالباني رئيسا للجمهورية والشيخ غازي مشعل الياور، وعادل عبد المهدي المنتفكي نائبين له وقام الثلاثة باختيار إبراهيم الجعفري ليكون رئيسا للوزراء[144].

ويتضح مسار الخلافات حول صنع القرار في حكومة الجعفري بشكل أكبر بالإشارة إلى تلك الخلافات التي نشبت بين الجعفري (رئيس الحكومة) والطالباني (رئيس الجمهورية)، التي دعا بسببها رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، إلى تقديم استقالته، وهو الأمر الذي تناولته معظم الفضائيات العالمية، كذلك فإن الجمعية الوطنية العراقية (البرلمان)، لم يكن لها حضور خلال هذه المدة الزمنية بسبب انشغالها بوضع مسودة الدستور الذي تم التصويت عليه بتاريخ 15 أكتوبر 2005، والجمعية لم يصدر عنها أي قرار خلال هذه الحقبة، باستثناء بعض قرارات داخلية خاصة بأعضائها، ومثل هذا الجمود يضع الجمعية ذاتها موضع المساءلة، خاصة أن أوضاع البلد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية قد تدهورت إلى حد مثير للانتباه في الفترة السابقة على تشكيل حكومة المالكي، وفي

---

[4] محمد العجيل ، المرجع السابق الذكر.

[144] ابراهيم خليل العلاف، المرجع السابق الذكر

واقع الأمر، فإن سياسة حكومة الجعفري قد خضعت لنقد واسع، خاصة بعد استلامها أجزاء كبيرة من الملف الأمني لعدد من المناطق، حيث اتخذت قرارات متسرعة كان مردودها سلبيا على المواطنين تحت مسمى مكافحة الإرهاب، كما إنها عجزت عن اتخاذ قرارات تكسب الشارع من خلالها إلى جانبها، لأسباب عدة، أهمها استمرار الاحتلال والهيمنة على صنع القرار من قبل القوات الأمريكية، ومن خلال تدخلات السفير الأمريكي، والقائد العسكري في عمل الحكومة، أكثر من ذلك، فإن الكثير من القرارات كانت القوات المحتلة وراء صنعه واتخاذه بشكل صريح وعلني، خاصة قرارات مطاردة المقاومة تحت إسم مكافحة الإرهاب، وقرارات قصف المدن وإبادة السكان، والاحتجاز، والتفجيرات حرصا على البقاء في الحكم ليست إلا، وقد جسدت الفترة التي تلت الانتخابات النيابية في عام 2005 شدة تمسك الجعفري بالسلطة، فحين تم الاعتراض على ترشيحه من قبل بعض الأطراف المشتركة في العملية السياسية، أظهر تماسكا واضحا بها تحت ذريعة أن الترشيح جاء من قبل الإئتلاف العراقي الموحد، كونه أكبر كتلة في البرلمان، ويمثل أوسع قاعدة جماهيرية [145].

وقعت حكومة العراق تحت قيادة الجعفري في جملة من الأخطاء الإستراتيجية التي جعلتها أسيرة الفشل السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي إلى أخر قائمة الإخفاقات التي عاشها الشعب العراقي طيلة عام 2005 فلقد أخطأت حكومة الجعفري في مفهومها لتطبيق القانون وفرض الأمن والاستقرار بالبلاد، وأقامت المفهوم كله على عنصر القوة وإرهاب الدولة دون إعمال لقيمة الحوار مع جماعات العنف على اختلافها، وأخطأت حين وعدت بالرخاء الاقتصادي فإذا بها تفرض الفقر بكل أشكاله ومستوياته على شعب ودولة إسمها العراق كانت ولا تزال تملك أكبر ثروات العالم : نفطا وموارد زراعية، وادعت حكومة الجعفري أنها أتت لتسيد ثقافة حقوق الإنسان إنطلاقا من أنها عانت من استبداد تاريخي لحزب البعث الصدامي، ومن ثم هي لن تكرر هذا الاستبداد فإذا بها وفي مجال حقوق الإنسان تنتهك وبأبشع صور الإنتهاك حقوق الإنسان العراقي في امتداد جغرافية العراق وبخاصة في المثلث المسمى بـ(المثلث السني)، وهذه الحكومة أيضا تعاملت في الموضوع الإيراني باعتبارها ملحقا للنفوذ الإيراني وليست دولة مستقلة ينبغي أن تقيم العلاقات على أساس من الندية والتوازن وليس التبعية، فكان الخطأ الاستراتيجي القاتل في أن الوجود الإيراني المسلح والسياسي قد ملأ العراق من شماله إلى جنوبه مما أفقد البلاد استقلالها السياسي وبات العراق وقد استبدل احتلال بأخر، مما مثل خطأ استراتيجيا جديدا يضاف إلى جملة أخطاء حكومة الجعفري الاستراتيجية[146].

إن من يستعرض أعمال حكومة العراق التي ترأسها الدكتور إبراهيم الجعفري بداية من عام 2005 يستطيع أن يصل إلى أنها حكومة تحطيم الأرقام القياسية ولكن في حجم الإخفاقات التي تعرضت لها في شتى المجالات : ورغم تعهدات الجعفري قبل توليه رئاسة الحكومة والخاصة بتحقيق الاستقرار الأمني، والقضاء على أعمال العنف وتوفير الخدمات المختلفة للمواطنين والتي انهارت عقب سقوط النظام السابق وإعادة الإعمار،

---

[145] أحمد يوسف ، وآخرون ، المرجع السابق الذكر ، ص 360.

[146]- رفعت سيد أحمد ، على مذبح الاحتلال في العراق ، دراسة وثائقية في ملفات : الإسلام / المقاومة/ احتلال، ط1، القاهرة: مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 83.

وتحقيق مصالحة بين الطوائف المختلفة ووضع دستور عراقي دائم واحترام حقوق الإنسان، وغيرها سيجد أن كل هذا لم يتحقق وسيجده قد أخفق في تحقيق أي وعد من وعوده [147].

حاول القانون الجمع بين النظام الرئاسي والبرلمان على نحو شديد الغرابة فاعتبرت الحكومة العراقية الانتقالية أي الحكومة الاتحادية تتألف من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ويضمنه رئيس الوزراء والسلطة القضائية، وهو ما ذهبت إليه المادة 24، وحدد قانون المادة 25 إختصاصات الحكومة العراقية الانتقالية برسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات الاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها وإبرامها، وتنظيم أمور المقاييس والأوزان وسياسة الأجور وإدارة الثروات الطبيعية ولعل هذا الأمر يثير بعض الإشكالات بخصوص حق جهة غير منتخبة ومؤقتة إبرام معاهدات وتوقيع اتفاقيات قد تلحق ضررا بمستقبل العراق ماليا وسياسيا وعسكريا، خصوصا اتفاقيات خاصة بموضوع القواعد العسكرية أو معاهدات " الصلح" مع إسرائيل أو العقود النفطية أو أولويات إعادة الإعمار أو غير ذلك، ولعل التجربة الأولى وما رافقتها من فساد واتهامات من بعض أعضاء مجلس الحكم ضد بعضهم البعض يثير الكثير من علامات الاستفهام حول بعض المواد الخطيرة التي تضمنها القانون، وينعكس هذا الأمر على موضوع الأمن الوطني والقوات المسلحة والسياسات المالية وإصدار العملة وإدارة الثروات الطبيعية وأمور الجنسية واللجوء والهجرة وغيرها من المسائل الحساسة والعقدية في الوضع العراقي تاريخيا[148].

---

[147] - المرجع نفسه، ص 84.

[148] د. عبد الحسين شعبان، العراق الدستوري والدولة من الاحتلال إلى الاحتلال ،ط1، القاهرة: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، 2004 ، ص 112.

المبحث الثالث: الانتخابات والتصويت على الدستور، والحكومة العراقية الدائمة (2006-2010).

المطلب الأول : الانتخابات والتصويت على الدستور.

استهدف مشروع دستور جمهورية العراق، الذي أعده خبراء القانونيون بإشراف مركز دراسات الوحدة العربية وعرض على النقاش في ندوة علمية ضمت نخبة عراقية زادت على 100 شخصية تعبر عن الأطياف والاتجاهات السياسية والفكرية والثقافية العراقية التأكيد على ما يلي :[149]

1-إن الدستور المقترح هو استمرار للدساتير العراقية السابقة وليس إنقطاعا عنها، وهو تأكيد لاستمرار وتواصل الدولة العراقية، التي تأسست عام 1921، والتي شهدت أول دستور للعراق في عام 1925.

2-إن مشروع الدستور هذا هو لعراق ما بعد الاحتلال، أي أنه لا يعترف بالتغيرات الدستورية والقانونية البنيوية التي أقامها المحتل والتشكيلات التي استندت إليه، ويعتبرها باطلة ولاغية، لأنها تتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام 1949 وملحقيها لعام 1977، ولميثاق الأمم المتحدة.

3-إن مشروع الدستور هو تطوير وتعميق لوجهة الدساتير الجمهورية السابقة خصوصا في مجالات فصل السلطات والتوازن والرقابة فيما بينها وفي باب الحقوق والحريات بما ينسجم مع تطور الفقه الدولي باتجاه احترام حقوق الإنسان وحرياته، وبخاصة حرية التعبير وحق التنظيم الحزبي والنقابي والمهني وحق الاعتقاد وحق المشاركة في الحياة العامة وتولي المناصب العليا دون تمييز بتأكيد أن المواطنين سواء أمام القانون.

4-إن مشروع الدستور شدد على هوية العراق العربية التي وردت في جميع الدساتير السابقة منذ تأسيس الدولة العراقية والتي عمقتها الدساتير الجمهورية جميعها حين أكدت كون العراق جزءا من الأمة العربية خصوصا وأن هناك محاولات من جانب المحتل لتعويم عروبة العراق.

5-إن مشروع الدستور وإقتفاء بأثر الدساتير السابقة حدد الهوية الغالبة للشعب العراقي، حين أكد أن " الإسلام دين الدولة "وأن " الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر الرئيسية للتشريع " مع تأكيد طابع الدولة المدني وكفالة الحريات والحقوق خصوصا حرية العقائد الدينية وممارستها.

6-تجنب مشروع الدستور أي تصريح أو تلميح للطائفية السياسية تلك التي أصبحت من المحتل والقوى التي تعاونت معه معيارا أساسيا للتقييم مما ألحق ضررا بالغا ليس بواقع العراق الراهن فحسب، بل بمستقبله أيضا وعلى نحو شديد الخطورة، لذا بنيت فلسفة مشروع الدستور على فكرة المواطنة في الدولة العصرية التي تستند إلى المساواة وعدم التميز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الإنتماء القومي أو الرأي السياسي.

7-استند مشروع الدستور على ما تحقق من انجازات لحل القضية الكردية على الصعيد القانوني، وسعى إلى تطويرها وتعميقها بما يلبي حقوق الشعب الكردي المشروعة خصوصا بربط معاناته بغياب نظام ديمقراطي، لذلك

---

[149] جعفر ضياء جعفر وآخرون ، برنامج لمستقبل العراق ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص 35.

أكد أن الحل السلمي يتطلب ترسيخ وتعزيز النظام الديمقراطي، لذلك أكد أن الحل السلمي يتطلب ترسيخ وتعزيز النظام الديمقراطي على أساس وحدة العراق واستقلاله وسيادته.

وسعى مشروع الدستور لتطوير الحكم الذاتي الإقليمي من خلال اللامركزية إدارية موسعة وعبر خصوصية وخيارات تنسجم مع الحل الديمقراطي، وأطلق على الهيئة التشريعية اسم " برلمان إقليم كردستان " مبنيا على نحو واضح اختصاصات وصلاحيات الهيئات الإقليمية من جهة وصلاحيات واختصاصات الحكومة المركزية وعلاقتها بالإقليم من جهة أخرى.

8-اعتمد مشروع الدستور على النظام اللامركزية الموسع لعموم الدولة العراقية بهدف إشباع المحافظات وسلطات الإقليم بالصلاحيات وتفعيل دور المواطن في اختيار من يمثله خصوصا بعدها وصلت إليه الأمور من مركزية صارمة توغلت فيها السلطة على حقوق المواطن، كما استندت الدولة إلى بناء نظام برلمان بمجلسين الأول للنواب والثاني للشيوخ، يتم انتخاب أعضائهما بشكل دوري، وحدد هذا النظام مدة رئاسة رئيس الجمهورية بدورتين، وأقر نظاما قضائيا مستقلا ومنحه سلطات واسعة.

إن مشروع الدستور الذي ناقشه وأجرى تعديلات عليه عددا من أصحاب الرأي والخبرة والممارسة يصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، الذي سيضعه في تصرف أي هيئة تأسيسية منتخبة للإستفادة منه خصوصا بعد إنهاء الاحتلال وتحرير العراق عرضت مسودة الدستور على الشعب العراقي للتصويت عليها بعدما عانت ولادة هذه المسودة من إحتقانات شديدة بين الكتل السياسية داخل أروقة البرلمان العراقي ولكن بالرغم من كل هذا صدرت صيغة توافقية بين الأطراف من أجل الوصول إلى صيغة نهائية للدستور فصدرت مسودة الدستور العراقي المتكونة من 139 مادة قانونية، وأن العمل بهذا الدستور ونفاذه يتطلب موافقة الشعب العراقي عليه بالاستفتاء العام والتصويت وتتم هذه بعد مرحلة النشر للدستور الحالي ومعرفة عامة من أبناء الشعب العراقي بهذه المسودة والإطلاع عليها من قبل العامة حتى يتمكنوا من معرفة تفاصيله والوقوف على نصوصه وبعدها التصويت عليه، ولتنظيم مسألة الاستفتاء على الدستور العراقي لسنة 2005 [150].

جرت في 15 أكتوبر 2005 وكانت عبارة عن الإقتراع للإدلاء بأصوات العراقيين على مشروع الدستور العراقي وكان من المرجع حتى قبل بدأ التصويت أن يضمن الشيعة والأكراد الذين يمثلون نحو ثلاثة أرباع عدد الناخبين البالغ قرابة 15 مليونا تحقيق الأغلبية المطلوبة لإقرار الدستور ولكن مجرد تصويت ثلثي الناخبين في ثلاث فقط من المحافظات العراقية الثمانية عشر بالرفض كانت تعني سقوط الدستور، التصويت على الدستور العراقي كانت بمثابة مقدمة لإجراء إنتخابات برلمانية جديدة في ديسمبر 2005 لاختيار مؤسسات وحكومة دائمة مدتها 4 سنوات.[151]

---

[150] ـ صائب خدر نايف، شرح قانون الاستفتاء على مشروع الدستور العراقي الجديد، الحوار المتمدن، العدد 1318، 07/05/2005، على الموقع:

-http : // www. ahewar. org / debat / show. art. asp? Aid = 45532 .07 / 09 / 2015 .

[151]-خير الدين حسيب، المرجع السابق الذكر، ص 201.

قررت الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات أمنية مشددة تخوفا من وقوع هجمات، وأعلن وزير الداخلية العراقي سلسلة من إجراءات الأمن من بينها إعتبار في حالة إجازة رسمية حتى يوم الأحد، وكذلك منع المدنين من حمل السلاح، بالإضافة إلى منع حركة السيارات في الشوارع تماما يوم السبت (يوم الانتخاب)، ووضعت إجراءات مشددة حول مراكز الاقتراع في العاصمة بغداد وكبرى المدن العراقية الأخرى، كما أغلقت الحدود الجغرافية بشكل كامل أمام حركة السيارات حتى لا يسمح للسيارات التي تحمل أطعمة أو ماء أو وقود من المرور عبر الحدود، اعتبر السفير الأمريكي في العراق (زلماي خليل زادة) نجاح الاستفتاء عنصرا أساسيا لانسحاب القوات الأمريكية من العراق.[152]

"(في 25 أكتوبر 2005أي بعد 10 أيام من الاقتراع أعلنت اللجنة العليا المستقلية للانتخابات في العراق أن نحو 78% من الناخبين العراقيين صوتوا بنعم للدستور العراقي الجديد، فيما رفضه 21%.

وقد رفض معظم السنة الدستور العراقي حيث أن محافظة " صلاح الدين " ومحافظة " الأنبار " قد صوتتا بلا بأغلبية تبلغ 81% و96% على الترتيب، إلا أن قانون إدارة الدولة العراقية إشترط رفض ثلاث محافظات بأغلبية الثلثين لمشروع الدستور لكي يتم رفضه، وكانت محافظة " نينوى" هي الفصل في إقرار الدستور من عدمه ولكن محافظة " نينوي" صوتت" بلا للدستور العراقي بنسبة 55 % وهي أقل من نسبة الثلثين اللازمة لرفض الدستور، وحظي مشروع الدستور الجديد بتأييد كبير في المناطق ذات الأغلبية الشيعية والكردية، وكانت نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور الذي جرى في 15 أكتوبر بلغت 63 % حسبما أعلنت اللجنة من قبل يشار إلى أن التصويت بلا بأغلبية كبيرة في محافظتي " الأنبار " و" صلاح الدين"، حيث يوجد أغلبيته من العرب السنة، يرجع إلى مخاوف من أن يؤدي الدستور الجديد إلى إنشاء فيديراليات في المناطق الغنية بالنفط في شمال وجنوب العراق، فيما يحرم سكان وسط وغرب العراق من العائدات النفطية وبعد إقرار مشروع الدستور العراقي الجديد، أصبحت الخطوة القادمة إجراء انتخابات برلمانية يوم 15 ديسمبر القادم بهدف تكوين برلمان له صلاحيات دستورية كاملة لدورة تستمر أربع سنوات وكانت النتائج النهائية كالأتي كنسبة المصوتين بنعم في كل محافظة [153].

محافظة أربيل 99.36 %.

محافظة الأنبار 3.04% .

محافظة بابل 94.56 %.

محافظة بغداد 77.7 %.

محافظة البصرة 96.02%.

محافظة كركوك 62.91%."

محافظة دهوك 99.13% .

---

[152] -المرجع نفسه، ص 213.

[153] - عملية الاقتراع الثانية في سلسلة الانتخابات العراقية ، وكيبيديا الموسوعة الحرة ، على الموقع :
-http : //ar. Wikipadia. org / wiki .07 / 05 / 2015

محافظة ديالي 51.27%.

محافظة ذي قار 97.15%.

محافظة السليمانية 98.96%.

محافظة صلاح الدين 18.25 %.

محافظة القادسية 96.74%.

محافظة كربلاء 96.58% .

محافظة المثنى 98.65%

محافظة ميسان 97.79%.

محافظة النجف 95.82%.

محافظة نينوى 44.92%.

محافظة واسط 95.07%.

و على ضوء ذلك أجرت الانتخابات التشريعية في 15 ديسمبر 2005 التي شاركت فيها مجموعة من الأطراف السياسية التي فضلت الانخراط في العملية السياسية عكس الأطراف الأخرى التي رفضت إجراء هذه الانتخابات قبل انسحاب قوات الاحتلال أو على الأقل قبل تحديد جدول زمني للانسحاب الذي يجب أن يكون تحت إشراف دولي وانقسم أطراف المجموعة المنخرطة في العملية السياسية فيما بينهم حول الاعتراف أو عدم الاعتراف بنتائج العملية الانتخابية بسبب اتهامات بالتزوير لصالح قائمة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية، كما انقسموا حول تقسيم الحقائب الوزارية ومسألة تعديل الدستور وحدوده، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة إلى المطالبة بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية دون الالتزام بقاعدة الحصص التي جاءت بها نتائج الانتخابات كخطوة لمحاولة استقطاب العرب السنة للمشاركة في العملية السياسية واحتواء المقاومة [154]، وللعلم أن الحركة السياسية العراقية قد توزعت على اتجاهين متناقضين، الاتجاه أو القوى التي وافقت على الانخراط في العملية السياسية، كالحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان حاليا، والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني، ومجموعة المؤتمر الوطني برئاسة أحمد الجلبي، والوفاق الوطني بقيادة رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي، بالإضافة إلى تجمع الديمقراطيين المستقلين بقيادة عدنان الباجة، والحزب الشيوعي، والقوى الإسلامية الشيعية كالمجلس الإسلامي الأعلى، وحزب الدعوة – تنظيم العراق، وحزب الفضيلة، وحزب الدعوة الإسلامية، وجماعة السيد مقتدى الصدر الشيعية وبعض أحزاب التيار السني كالحزب الإسلامي العراقي بزعامة محسن عبد الحميد والذي يمثل أمنية العام الحالي طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية، ومؤتمر أهل العراق بزعامة عدنان الدليمى، مجلس الحوار الوطني أما عن القوى التي لم تنخرط في العملية السياسية فهي تتمثل على العموم في هيئة علماء المسلمين بقيادة الدكتور حارث الضاري والمدرسة الخالصية الشيعية بقيادة الشيخ جواد

---

[154]- إدريس محمد السعيد، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة ، المستقبل العربي، العدد 326 ، أفريل 2006، ص 36.

الخالص، بالإضافة إلى التيار القومي العربي واتجاه المقاومة [155] وفي هذه الفترة أصدر مجلس الأمن قراره 1619 في 11 أوت 2005، أكد فيه مجددا الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي والحكومة فيما يتعلق بالجهود الوطنية والوحدة الوطنية، وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات لفترة أخرى اثني عشر شهرا. أما في قراراه 1637 الصادر في 8 نوفمبر 2005 فقد رحب بتولي حكومة العراق المؤقتة سلطة الحكم بصورة تامة في 28 جوان 2004، وإجراء انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في 30 جانفي 2005 وصياغة دستور جديد للعراق والموافقة عليه في 15 أكتوبر 2005، كما قرر تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات بناء على طلب من حكومة العراق [156].

كانت هناك نزعة طائفية تهدد بتفاقم المشكلة الطائفية وهي الدستور العراقي الجديد، الذي كتبت مسودته خلال الصيف بتوجيه من الأمريكيين، من خلال منح المحافظات الحق بتشكيل مقاطعات فدرالية والمطالبة بالاستقلال عن بغداد " عبد العزيز الحكيم "، زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق هو الذي أقترح هذه الفقرة ووضعها في الدستور العراقي الجديد، التي أيدها الأكراد بحماس كبير إلا أن بعض الجماعات الشيعية عارضت هذا الاقتراح ولم توافق على هذه المسودة، مثل الصدريين [157].

و اعتبرت الجماعات السنية هذه الخطوة محاولة لإضعافهم، لأنها تسمح للمحافظات الإبتعاد عن المركز والاكتفاء بالمخزون النفطي الذي تحتويه وتكوين مقاطعة فيدرالية لعراق مقسم. و في ما يتصل بما يسمى " دستور العراق " الذي يزعم أن حكومة العراق المؤقتة صاغت مسودته تحت دفع من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المادة 43 من اتفاقيات لاهاي (1907) بشأن الحرب البرية، تحظر قطعيا التغيير في قانون أساسي مثل دستور دولة أثناء مسار إحتلال محارب [158].

فالولايات المتحدة الأمريكية برهنت بوضوح تحريف كل قانون في العراق وقف في طريق مخططاتها بشأن المصالح البترولية في العراق، بما في ذلك وبصفة خاصة الدستور العراقي المؤقت لجمهورية العراق، الذي أعدته قبل الغزو في عام 1990 وبسبب التدخل الأمريكي المستمر شعر بعض أعضاء اللجنة المكلفة بكتابة الدستور بأنهم شبه متفرجين، حيث قال أحد الأعضاء الشيعة متذمرا : " لم نلعب دورا كبيرا في كتابة مسودة الدستور، نحن نشعر بأننا كنا مهملين، إذا لم يستشرنا أحد حول القضايا الهامة " وقال مفاوض سني : لقد طبخ هذا الدستور في مطبخ أمريكي، وليس في مطبخ عراقي[159].

المطلب الثاني : الحكومة العراقية الدائمة (2006 – 2010).

---

[155] النصراوي صلاح ، مستقبل الشيعية في عراق ما بعد صدام ، السياسة الدولية ، العدد 153 ، جويلية 2003 ، ص ص 37 ، 38.

[156] المقدادي ، كاظم ، نقل اليورانيوم من العراق والتسمم الإشاعي جريمة بوش ، المستقبل العربي ، عدد 307 سبتمبر 2004 ، ص 17 ، 18.

[157] ستيل جوناثان ، الهزيمة : لماذا خسر والعراق ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009 ، ص 311.

[158] بويل فرانسيس ، الولايات المتحدة كمحتل محارب ، المستقبل العربي ، العدد 324 ، 2006 ، ص 15.

[159] ستيل جوناثان ، المرجع السابق الذكر ، ص 342.

بعد إعلان نتائج انتخابات 15 جانفي 2005، بدأت حالة من الحراك السياسي بين الأطراف والأحزاب السياسية، حيث صرح جلال طالباني في 23 ديسمبر 2005، بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع أطياف الشعب العراقي، كما دعا أية الله السيستاني في 24 ديسمبر 2005، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، مؤكدا على ضرورة عدم اللجوء إلى العنف ودعت الأطراف السنية والكردية في 3 جانفي 2006 إلى تشكيل وحدة وطنية متوازنة، ففي 22 أفريل 2006 تم انتخاب نوري المالكي رئيسا للوزراء وجلال طالباني رئيسا للجمهورية [160].

تسلم نوري المالكي السلطة في العراق عام 2006، حيث كانت الأوضاع الأمنية تتفاقم من حيث الاقتتال الطائفي بين الشيعة والسنة عام 2006، ويعتبر السنة المالكي زعيما شيعيا يدين بالفضل لإيران، فقد حافظ المالكي الذي ينتمي إلى الأغلبية الشيعية العربية على علاقات وثيقة مع إيران الشيعية جارة العراق المنخرطة في نزاع مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب برنامجها النووي ونفوذها في دول عربية.

فعندما أعلن عن تعيين " نوري المالكي "، لم تكن الإستخبارات الأمريكية تعلم مشاعره حيال انسحاب القوات الأمريكية فأرادت الاستخبارات إختبار مشاعره حيال هذا الموضوع حينما أشار " رامسفيلد " إلى الحاجة لمناقشة تخفيض عدد الدوريات الأمريكية في بغداد، فرد الرئيس الوزراء العراقي " نوري المالكي " بقوله : من المبكر جدا التحدث عن هذا الموضوع، وعندها أحس الأمريكيون بالارتياح [161].

لقد مرت العملية السياسية في العراق بمراحل متعددة تعتبر هي الأولى من حيث تنوعها وتعددها السياسي، وسارت العملية السياسية وفق أجندة أمريكية ووفق معايير ومقاييس سياسية قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحكومة العراقية، عبر انتقال الحكومات بين فترة وأخرى، في مرحلة استعداد لتسليم السلطة بشكل دائم إلى الحكومة العراقية، إذ تعتبر هذه السياسات، من وجهت نظر الولايات المتحدة، بمثابة فاتحة الديمقراطية والحرية للعراق والعراقيين، إلا أن الواقع أنحدر إلى غير ذلك، فقد شهد العراقيون حالات الفوضى السياسية والأمنية، وانهيار البنى التحتية الحيوية، وانعدام الأمن، وتكالب على السلطة، وتدخل دول خارجية لتحقيق النفوذ الإقليمي، إضافة إلى أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق لم تكن صحيحة بالمعنى القانوني والشرعي فيما يتعلق بتسليم السلطة للعراقيين. فالحقيقة التي لا مراء فيها، هو أن مجلس الحكم الانتقالي أريد له أن يكون أداة صورية يمارس من خلالها الحاكم المدني الأمريكي، إدارة العراق، وتوجيهه الوجهة التي شن العدوان من أجلها [162]، فالولايات المتحدة الأمريكية كمحتل محارب للعراق، حرة في إقامة حكومة العوبة اما بمقتضى قوانين الحرب فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تبقى خاضعة لمساءلة كاملة عن حكومتها اللعوبة هذه، فكان من قبيل الخداع والتزوير والكذب من جانب إدارة بوش بنقل " السيادة " إلى العوبتها حكومة العراق المؤقتة خلال صيف 2004، فالسيادة بمقتضى قوانين الحرب لا تنتقل أبدا من دولة ذات سيادة هزمت مثل العراق إلى محتل محارب

---

[160] العلوجي عبد الكريم ، ازمة القيادة الشيعية – السنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، القاهرة: مكتبة جرير الورد ، 2010 ، ص 121.

[161] ستيل جوناثان ، المرجع السابق الذكر ، ص 329.

[162] الحديثي، خليل إسماعيل ، تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق ، المستقبل العربي ، العدد 324 ، 2006 ، ص 119.

مثل الولايات المتحدة، وتوضح هذه بجلاء الفقرة 353 من الدليل الميداني للجيش الأمريكي رقم 27 – 10 – 1956.و بمقتضى هذه الحالة فإن الحكومة العراقية بعد انتخابات 2005، كانت حكومة العوبة أيضا وفقا لقوانين الحرب.تعد وزارة المالكي هي الأطول عمرا بين الوزارات التي تشكلت بعد احتلال العراق، كما أنها الوزارة التي شهدت عددا من أبرز التطورات على الصعيد الداخلي، وفي علاقات العراق الإقليمية والدولية[163].

داخليا عرفت بداية تشكيل المالكي حكومته في أفريل 2006 تأجج إعمال العنف الطائفي والقتل على الهوية بشكل غير مسبوق، وذلك على خلفية تفجير مرقدي الإمامين عبد الهادي والحسن العسكري في فيفري 2006 في مدينة سامراء، فعلى أثر هذا التفجير إندلعت موجة من التطهير المذهبي بلغت حصيلتها اليومية وفق إحصاءات الامم المتحدة نحو مئة وعشرين قتيلا، وقد جاء اعدام الرئيس صدام حسين في نهاية العام بكل ما أحاط به من ملابسات مأساوية ونزعة انتقام طائفية ليصب على النار مزيدا من الزيت، كما أن فترة حكم المالكي شهدت بالتدريج تزايد القدرة على السيطرة على الوضع الأمني بفعل عاملين أساسين : العامل الأول هو دخول الامن العراقي في مواجهة مسلحة مفتوحة مع ميليشيا المهدي التابعة لمقتدى الصدر، واعتقال عدد كبير من عناصر هذه الميليشيا، وفرار عدد أخر إلى إيران، وذلك قبل أن يعلن الصدر تجميد نشاطه المسلح، والعامل الثاني هو بناء تحالف عشائري سمي بـ " الصحوات " بدأ في الأنبار، ثم انتقل إلى نيوى، فصلاح الدين، فبغداد، ثم إلى ديالي بهدف محاصرة نشاط تنظيم القاعدة، وذلك مقابل راتب شهري قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لعناصر الصحوات، وساعد على نجاح هذا التحالف في تحقيق أهدافه إنزلاق تنظيم القاعدة إلى مزيد من التطرف على أثر مقتل زعيمه أبي مصعب الزرقاوي في غارة جوية أمريكية في 2006 مما أدى إلى انفضاض المقاومة عن التنظيم وعن دولته دولة العراق الإسلامية التي أعلن تأسيسها في أكتوبر 2006 هذا بطبيعة الحال عدا العامل المتعلق بزيادة عدد القوات الأمريكية في العراق، مع تأكيد أولوية العاملين في تفسير تحسن الوضع الأمني [164].

وبشكل عام، يمكن تلمس أهم خصائص عملية صناعة القرار في حكومة المالكي في ما يلي :[165]

- وجود السفارتين الأمريكية والبريطانية والحكومة العراقية في منطقة واحدة هي مقر القصر الجمهوري السابق في ما بات يعرف بـ " المنطقة الخضراء "، وهو الأمر الذي يحد من حركة الحكومة العراقية، كما يفرض عليها التزامات أمنية معقدة، ولقد أدى ذلك إلى إفقاد الحكومة هيبتها أمام المجتمع العراقي من جهة، ووضعها في مواقف محرجة من جهة ثانية، وكمثال، فإنه في يوم واحد حضر إلى العراق وزراء ورؤساء وزراء من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والدنمارك دون علم الحكومة العراقية أو موافقتها أو توجيهها دعوة إليهم طبقا للاتفاقات والعرف الدبلوماسي، أكثر من ذلك فإن قسما منهم لم يقابل أي مسؤول عراقي لا في الحكومة، ولا في البرلمان.
- تنامي نفوذ بعض القوى الإقليمية، وخاصة إيران، على السياسة والساسة العراقيين، ولا سيما على أولئك الذين ارتبطوا سياسيا وعقائديا مع إيران، واعتمدوا كليا على دعمها على وتمويلها، وهي الحالة التي ولدت نوعا

---

[163] بويل فرانسيس ، المرجع السابق الذكر ، ص17.
[164] المرجع نفسه ، ص ص 24 -26.
[165] أحمد يوسف أحمد ، المرجع السابق الذكر ، ص ص363 – 365.

من التضارب بين العديد من الكيانات والأحزاب السياسية، وانعكس ذلك على أدائها داخل البرلمان وفي نطاق السلطة التنفيذية.

- ثمة تأثير غير منظور للمقاومة العراقية في صناعة القرار العراقي، على الأقل من حيث طبيعة رد الفعل على ما يصدر من أعمال وتصرفات للمقاومة ضد الاحتلال
- التردد الواضح لرئيس السلطة التنفيذية، وسعيه إلى الحصول على دعم المرجعيات الدينية، خاصة المرجعية الدينية في النجف الأشرف، الأمر الذي أعطى هذه المرجعيات الدور الأكبر، سواء في صناعة القرار أو اتخاذه أو تنفيذه، ومن الأمثلة ذات الصلة تلك القرارات ذات الطابع المصيري، كما هو الحال مع قرار المصالحة الوطنية، حيث إن هذا القرار لم يتخذ إلا بعد مباركة المرجعيات الدينية له، او مع انتقاد المرجعية الدينية، المتمثلة بالمرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني، لكثرة سفر المسؤولين العراقيين من وزراء وأعضاء مجلس النواب إلى خارج العراق، حيث بادرت الحكومة فورا إلى إصدار قرار يحث المسؤولين على عدم السفر وإرسال من ينوب عنهم.
- تفشي المحسوبية والفساد الإداري والانتشار الواسع للرشوة في جميع مفاصل الدولة، واشتراك مسؤولين كبار في هذا الفساد، وفي سرقة الأموال العامة، مع عجز الدولة أو ترددها في محاربته، وتدخل الإدارة الأمريكية لمنع محاسبة المتهمين بالفساد من العراقيين الذين يحملون جنسيتها، مثل مطالبة الأخيرة بإطلاق سراح وزير الكهرباء الأسبق أيهم السامرائي بدعوى أنه مواطن أمريكي لا يمكن اتخاذ أي إجراء قانوني ضده، حسب قانون صدر بعد الاحتلال.
- محاولات سلطة الاحتلال شرذمة المجتمع السياسي العراقي، وكذلك الكيانات السياسية، باتباع أسلوب المحاصصة الطائفية والسياسية، وهو الأمر الذي يحد من قدرة السلطة التنفيذية على صنع القرارات المصيرية، خاصة تلك المتعلقة بمستقبل البلاد، نتيجة انعدام الثقة بين الفصائل السياسية التي اشتركت في العملية السياسية
- غياب الوضوح في الخطاب السياسي الأمريكي، مما انعكس على صانع القرار العراقي، ولقد تجلى ذلك بتركيز الخطاب على النبرة الطائفية والعرقية، فلم تدرك سلطة الاحتلال خطأها إلا لاحقا.
- إلغاء الرأي الأخر من قبل سلطة الاحتلال، وعدم فسح المجال أمام الساسة العراقيين لمناقشة الأمور واتخاذ القرار.
- تعدد الجهات المخولة بإصدار الجوازات، بل إن البعض في المناطق المحافظات (خاصة في كردستان العراق) يصدر جوازات خاصة به.
- امتلاك العديد من المحافظات مليشيات خاصة به، كما هو الحال مع البشمركة في إقليم كردستان، ومع مليشيات أخرى في المحافظات الجنوبية، تسيطر عليها بعض الأحزاب والكتل السياسية، ومثل هذا الوضع يضعف المركز.
- كثرة القرارات التي اتخذتها المحافظات بعيدا عن سلطة المركز وصلاحياته في صناعة القرارات المهمة، كما هو الحال مع بناء المطارات في المحافظات، واستقبال الزوار ومنح تأشيرة السفر، بل إن البعض من هذه المحافظات

(كما هو الحال مع المحافظات الكردية) ذهب بعيدا في هذا المجال، حينما أعلن عن منح الأجانب، بل حتى العراقيين من غير الأكراد، سمة الدخول إلى المنطقة الكردية والإقامة فيها، وإصدار قانون ينظم تلك الإقامة، وهو بهذا التصرف يعلن صراحة عن حقيقة الانفصال عن المركز في صناعة القرار واتخاذه.

- الاستقلالية المالية لبعض المحافظات (كما هو الحال مع المحافظات الكردية)، فعلى الرغم من كل المخاطبات التي أجرتها وزارة المالية العراقية في بغداد مع وزارتي المالية في منطقة كردستان العراق، إلا أن الإدارتين الكرديتين رفضتا تزويد وزارة المالية بمعلومات تتعلق بنوعية مواردهما أو خزانتهما أو مصروفاتهما.
- تعدد مراكز صناعة القرار في بغداد والمحافظات، وخاصة في الجنوب، ففي البصرة يتصرف المحافظ بأسلوب لا ينم عن أية علاقة مع سلطة المركز، وخاصة في مجال الاستخراج والتسويق النفطي، وهنالك تهريب واضح ومفضوح للنفط العراقي عبر البصرة إلى الخارج يتم على يد بعض الجماعات ذات النفوذ الديني أو السياسي.
- تعامل العديد من المحافظات مع الخارج، أي مع جهات أجنبية دون علم الحكومة، أو حتى دون الرجوع إليها، ومعروف أن مثل هذا التعامل يضعف من قدرة المركز على صناعة القرار على الأقل في مجال السياسة الخارجية، وهو الأمر الذي يتنافى حتى مع بنود الدستور العراقي الجديد الذي يعطي الحق في توجيه السياسة الخارجية إلى المركز، وليس إلى الأقاليم.

لقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الأحداث والقضايا، حيث بعد استفتاء على الدستور الدائم وإجراء الانتخابات التشريعية وإعلان نتائجها النهاية في جانفي 2006، تم تشكيل الحكومة الدائمة لأربع سنوات بعد اعتراضات شديدة على رئيس الحكومة السابق إبراهيم الجعفري [166].

ولقد صدر في هذه الفترة مجموعة من القرارات. ففي القرار 1700 الصادر في أوت 2006 مدد مجلس الأمن ولاية البعثة الأممية لتقديم المساعدة إلى العراق، لفترة أخرى مدتها إثني عشر شهرا، وفي قراره 1762 الصادر في 29 جوان 2007 أقر بوجود حكومة عراقية منتخبة ديمقراطيا ومرتكزة على الدستور، وملتزمة بجهود نزع السلاح، ويقر بأن استمرار عمليات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومكتب العراق للتحقيق النووي التابع للوكالة لم يعد ضروريا للتحقيق من امتثال العراق. للاتزاماته المنوطة به بموجب القرارات ذات الصلة بهذا الشأن[167].

و في القرار 1770 الصادر في 10 أوت 2007، شدد على أهمية استقرار وأمن العراق، وضرورة نبذ التعصب الطائفي ومشاركة جميع الطوائف في العملية السياسية والحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لفترة أخرى مدتها إثني عشر شهرا، وأن يقوم الممثل الخاص للأمين العام الأممي والبعثة حسب ما تسمح به الظروف وبناء على طلب حكومة العراق بتقديم المشورة والمساعدة للعراق لتحقيق تقدم في الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وإلى الحكومة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن وضع الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات والاستفتاءات، وإلى مجلس النواب والحكومة بشأن مراجعة الدستور

---

[166] أحمد يوسف أحمد وآخرون ، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص ص 132 – 134.

[167] المرجع نفسه، ص133.

وتنفيذ أحكامه وتيسير الحوار الإقليمي والتخطيط الأولي لإجراء تعداد شامل للسكان، وكذا التنسيق مع الحكومة العراقية فيما يتعلق بتنسيق المساعدة الإنسانية وإيصالها وعودة اللاجئين، وتنفيذ العهد الدولي مع العراق بما فيها التنسيق مع المانحين والمؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى القيام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني[168].

بينما في قراراه 1790 الصادر في 18 ديسمبر 2007، فقد رحب مرة أخرى بعمل الحكومة العراقية المتواصل في سبيل عراق اتحادي ديمقراطي وتعددي وموحد، يحترم حقوق الإنسان وضرورة نبذ النزعة الطائفية والمشاركة في العملية السياسية والانخراط في الحوار السياسي وجهود المصالحة الوطنية، ويقرر تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات بناء على رسالة رئيس الوزراء العراقي المؤرخة في 7 ديسمبر 2007 ، ورسالة وزيرة الخارجية السابقة **"كوندوليزا رايس"** المؤرخة في 2007/12/10 وعلى صعيد عمل وأداء الحكومة بصفة عامة، يمكن القول أن خطة رئيس الحكومة نوري جواد المالكي قد ركزت على محاولة تحقيق المصالحة الوطنية، والحفاظ على الأمن، وحل المليشيات ونزع سلاحها.

و إذا كانت مبادرة الجامعية للمصالحة الوطنية بين المجموعات العراقية لم تؤدي إلى نتائج ذات أهمية[169] ، فإن فشل خطة رئيس الوزراء العراقي في هذا الشأن تعود إلى العديد من الأسباب منها : مشكلة الاجتثاث والاستبعاد، وضعف الحكومة وانقسامها، واشتداد المقاومة واشتراطها إنهاء الاحتلال واستبعاد القوى المتعاونة معها ، فضلا عن غياب الحوار وعدم وجود جهة قادرة على تقريب وجهات النظر وتحقيق قدر من التوافق على مشكلات مثل وجود الاحتلال والفدرالية والمحاصصة الطائفية والمذهبية والعرقية والعنف ومشكلة تعديل الدستور والمسائل الخلافية فيه.

و في المقابل ازداد العنف المذهبي والطافي وزيادة القتل على الهوية وانتشار ظاهرة الجثث المجهولة، بالإضافة إلى ارتفاع عدد القتلى في صفوف الأمريكيين وارتفاع أصوات الاحتجاج ضد الوجود العسكري في العراق، مما اثر على خطة المصالحة الوطنية وأمن بغداد التي تزامنت مع تفاقم أزمة البطالة ونقص الخدمات الرئيسية مثل الكهرباء والوقود والماء وغيرها، فضلا عن استمرار الحديث عن المصالحة وفرض سيادة القانون دون حدوث أي تقدم في مجال الاستقرار والأمن[170].

فعلى الرغم من الظروف الدولية والإقليمة الرافضة للمقاومة ومحاولات تشويهها، إلا أنها استطاعت أن تطرح خيار التحدث عن التفاوض والإنسحاب وتخفيض أو زيادة عدد القوات بالإضافة إلى تقديم تنازلات للسنة لتشجيعهم على الانضمام إلى العملية السياسية واحتواء المقاومة وغيرها من الخطط التي تهدف إلى تهدئة الرأي العام الأمريكي وإعطاء الإدارة الأمريكية الفرصة الملائمة لتنفيذ أجندتها المختلفة[171].

---

[168] علي الصراف، المرجع السابق الذكر، ص25.

[1] أحمد يوسف أحمد ، ومسعد نيفين ، حال الأمة العربية ، 2006 -2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص 134.

[170] المرجع نفسه، ص135.

[171] إدريس محمد السعيد ، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة ، المستقبل العربي ، العدد 326 ، 2006 ، ص ص 42 – 47

وجرت الانتخابات البرلمانية العراقية في مارس 2010 في ظروف سياسة مختلفة عن سابقتيها في بعض النقاط ومتشابهة معها في نقاط أخرى :[172]

1-تعديل قانون الانتخابات رقم 16 لعام 2005 فتم إلغاء المادة 15 من القانون السابق وتم تعديلها بحيث حددت نسبة المقاعد التعويضية للمكونات التالية (المسيحيون، الأيزيديون، والصابئة والشبك) وقد أثار تعديل المادة استياء من قبل هذه المكونات ورأت فيها انتقاصا جديد من حقوقها السياسة ولهذا توجب في رأي يجب القيام بعملية تعداد سكاني حيث مكن من معرفة نسب كل مكون عراقي بالنسبة لعدد السكان وذلك وفق أسس عملية تعطي أرقام حقيقية ومنصفة مما يمكن أن تمثل كل فئات الشعب العراقي بصورة عادلة.

2-من التعديلات التي حدثت في هذه الانتخابات اعتبار كل محافظة وفقا لحدودها الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة تختص بعدة مقاعد متناسبة بعدد السكان في المحافظة حسب أخر الإحصائيات المعتمدة للبطاقة التموينية.

3-تم استبدال الترشيح والتصويت بطريقة القائمة المغلقة ليتم التصويت والترشيح وفقا للقائمة المفتوحة على ألا يقل عدد المرشحين فيها عن 3 ولا يزيد عن ضعف المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وتم اعطاء الناخب الحق في التصويت على القائمة أو أحد المرشحين الواردين فيها،كما تم السماح بالترشيح الفردي.

4-وجود خلافات شديدة الحدة بين الحكومة المركزية في بغداد وبين الحكومة الإقليمية في إقليم كردستان العراق حول العديد من القوانين مثل قانون الغاز والنفط وحول بعض القضايا الهامة مثل تطبيق المادة 140 من الدستور والمتعلقة بكركوك وكذلك الخلاف حول ترسيم وتحديد المناطق المتنازع عليها، هذا وقد اشتكت بعض الأقليات من ممارسة حكومة كردستان الإقليمية ضد المعارضين لسيطرة حكومة كردستان على شؤون الأقليات في المناطق المتنازع عليها، ولقد أدى هذا الخلاف إلى أن وتعلن الحكومة الإقليمية الكردستانية انضمامها إلى أي تحالف في مرحلة ما بعد الانتخابات، سيتحدد وفلقا لموقف الأطراف التي ستتحالف معها من المطالب الكردية وتقديم تعهدات تؤكد الاستجابة لهذه المطالب وهذا ما جعل بعض المحللين يرون بأن التحالف الكردستاني سيسعى بكل قواه لاستبدال المالكي ومنع عودته إلى رئاسة مجلس الوزراء ما لم يقدم تنازلات حقيقة في قضايا المتنازع عليها وأن تحالف **إياد علاوي** مع القوى السياسية المناوئة للحكومة الكردية في محافظة نينوى قد يدفع الجانب الكردي للتحالف مرة أخرى مع قائمة دولة القانون والتخلي عن التشدد في مطالبها وأهمها إزاحة السيد نوري المالكي من رئاسة الوزراء.

5-نتيجة لخسارتها في الانتخابات مجالس المحافظات ورغبتها في الاستمرار في لعب دورا اساسيا في البرلمان والحياة السياسية العراقية قامت بعض الكتل مثل التيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي بإجراء انتخابات تمهيدية لمرشحيهم في جميع المحافظات العراقية وذلك لاختيار أفضل المرشحين القادرين على كسب أصوات الناخبين والوصول إلى البرلمان.

6-من الخلافات التي ظهرت قبل إجراء الانتخابات هو الخلاف على منصب رئيس الجمهورية، فبينما يتمسك الأكراد بالمنصب ويؤكدون على رغبتهم في إعادة ترشيح السيد جلال الطالباني مرة أخرى ترى قوى سياسية عراقية أن

---

[172] سهام فوزي ، تحليل الانتخابات البرلمانية العراقية 2010 ، 2010 / 05 / 15 ، على الموقع :
-http : // www. Alnoor. se / artiche. asp ? = 77315 .07 / 05 / 2015 .

هذا المنصب لا يجب أن يكون حكرا على قومية معينة، وطالب بعض قيادي القائمة العراقية أن يتم تعديل الدستور كي يتم اختيار الرئيس من قبل الشعب، كما تحاول تركيا وبعض الساسة العرب الحصول على دعم قوي لترشيح السيد طارق الهاشمي لهذا المنصب وهذا ما يرفضه الأكراد الذين يعدون العامل المرجح للأغلبية المسيطرة في البرلمان.

أما النقاط التي تتشابه فيها هذه الانتخابات مع الانتخابات السابقة فيمكن تلخيصها فيما يلي [173]:

1-حالة العنف الشديد والحوادث الإرهابية التي سبقت إجراء هذه الانتخابات وهي الحوادث التي رأى فيها البعض أنها محاولة لإحراج رئيس الوزراء العراقي السيد نوري المالكي وإظهاره بمظهر العاجز عن توفير الأمن والأمان للمواطنين خاصة في ظل نجاحه في الحصول على عدد كبير من مقاعد في انتخابات مجالس المحفظات خاصة في المحافظات الجنوبية وذلك بعد الحملات الأمنية التي ساعدت في عودة الأمان في هذه المحافظات. هذا وقد أشيرت أصابع الاتهام إلى عدد من القوى والدول الإقليمية المجاورة للعراق.

كما استمرت الجماعات المسلحة في اضطهاد الأقليات خاصة في المناطق المتنازع عليها في شمال العراق، هذا وقد شن المسلحون منذ يونيو 2009 هجمات مروعة على الأقليات الدينية، ففي محافظة نينوى وحدها وقعت عدة تفجيرات في أربع بلدات وأسفرت عن مقتل أكثر من 1307 شخصا وإصابة نحو 500 آخرين.

2-استمرار النفوذ الإيراني وظهوره واضحا في هذه الانتخابات وذلك رغبة من إيران في احكام سيطرتها على العراق ونظامه السياسي قبل اكتمال الإنسحاب الأمريكي من العراق وقرر أن يكتمل في 2011 ولهذا قامت إيران بزيادة استخدام القوى الناعمة المتمثلة في الدبلوماسية والتجارة وصفقات الغاز والمساعدات من أجل إعادة الإعمار وتقديم التبرعات الدينية وتقديم الدعم المادي الغير محدود للقوى التابعة لها وذلك من أجل إحكام نفوذها وضمان وجود برلمان مؤيد وموالي لها في أغلبه، هذا ويرى البعض أن إيران هي المسؤول الأول عن طرح فكرة اجتثاث بعض الأسماء من خوض الانتخابات البرلمانية وهي أسماء يرى البعض أنها مناوئة علنا وبقوة للنفوذ الإيراني المتزايد في العراق.

3-أصدرت الهيئة التميزية قرارا في 13 – 02 – 2010 باستبعاد 145 مرشحا من الانتخابات بسبب شمولهم بإجراءات اجتثاث البعض، هذا وسمحت الهيئة بمشاركة 26 مرشحا آخرين وذلك بعد تدقيق ملفات 177 مرشحا قدموا طعونا ضد اجتثاثهم من بين أكثر من 511 مرشح تم استبعادهم من خوض الانتخابات بقرار من هيئة المساءلة والعدالة، لقد أثار هذا القرار بعض الكتل والتحالفات الانتخابية مثل القائمة العراقية التي هدد بعض قادتها بإمكانية اللجوء إلى العنف وإمكانية إندلاع حرب أهلية جديدة في العراق، شكك أنصار القائمة العراقية بمصداقية الانتخابات ونزاهتها.

4-استمرت مشكلة كركوك في تأزيم الوضع العراقي خاصة مع عدم وضع حل جذري لها والاستمرار في التعامل معها بصيغة المسكنات المؤقتة، ولهذا حاولت أطراف النزاع الأساسية وهم العرب والأكراد والتركمان في محاولة التأثير في كيفية إجراء هذه الانتخابات بطريقة تضمن لهم الحصول على النسبة الأكبر من مقاعد الانتخابات المخصصة لكركوك وذلك من خلال محاولة عرقلة قانون الانتخابات في البرلمان العراقي وهذا ما أدى إلى تأجيل إجراء الانتخابات في وقتها المحدد في جانفي وتأجيلها إلى مارس 2010.

---

[173] المرجع نفسه.

5-استمرار لحالة الانقسامات في التحالفات السياسية والتي سادت في الانتخابات السابقة انقسمت التحالفات وتبدلت خارطتها.

كانت الفرصة التالية لرئيس وزراء العراق، المالكي، وقائمته انتخابات مجلس النواب التي كانت مقررة في جانفي عام 2010. حدثت الكثير من الأخطاء في التحضير لهذه الانتخابات. فقد أعادت سلسلة من التفجيرات الكبيرة على المكاتب الحكومية في بغداد في 19 أوت و25 أكتوبر و8 ديسمبر/ جانفي عام 2009 المخاوف القديمة وقوضت مصداقية حكومة القانون والنظام للمالكي. وبسبب منع الخلافات وعدم الثقة من حل قضايا هامة – مثل بنية الدولة، والتحكم بعائدات النفط وتوزيعها، حاولت جميع الأطراف الرئيسية الاستفادة من الانتخابات للحصول على تنازلات أو تصفية حسابات. استغرق الاتفاق على قانون انتخابات جديد وقتا طويلا إلى حد تأجيلها حتى 7 مارس عام 2010. ازدادت التوترات أكثر بعد إبعاد حوالي 500 مرشح في اللحظة الأخيرة لصلات مزعومة بحزب البعث المنحل[174].

جلبت الانتخابات فوزا ضعيفا لصالح الحركة الوطنية العراقية، وهي ائتلاف وطني علماني يحظى بتأيد قوي من العرب السنة بزعامة رئيس الوزراء المؤقت السابق إياد علاوي، وهو شيعي علماني. فازت الحركة الوطنية العراقية بـ 91 مقعدا من أصل 325 مقعد (24.7%من الأصوات)، أكثر بمقعدين فقط من ائتلاف دولة القانون (89، 24.4) (بهيمنة شيعية) لرئيس الوزراء نوري المالكي، فاز التحالف الوطني العراقي (الشيعي) بـ 71 مقعدا (18.2%)، في حين فاز التحالف الكردستاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) بـ 43 مقعدا (14.6%) وكوران بـ 8 مقاعد (4.1%)، وفازت الأحزاب أو القوائم الأربعة المتبقية بأقل من عشرة مقاعد لكل منها.بلغت نسبة المشاركة 62.4 % (كانت 79.6% عام 2005)، عقد البرلمان الجديد جلسة الأولى في 14 ماي[175].

احتجت الأحزاب الرئيسية، الحركة الوطنية العراقية وائتلاف دولة القانون إلى دعم الأحزاب أو القوائم الأخرى للحصول على أغلبية مطلقة في المجلس النواب (163 مقعدا). إلا أن الحركة الوطنية العراقية لم تكن قادرة على تشكيل ائتلاف أغلبية، تاركة الميدان للمالكي. وبعد أشهر من المفاوضات المطولة والتدخل الخارجي، تمكن تحالف دولة القانون للمالكي في 11 نوفمبر، وبعد ثمانية أشهر الانتخابات، تم التوصل إلى اتفاق مع التحالف الوطني العراقي وقوائم التحالف الكردستاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، كوران وحزبين كرديين آخرين صغيرين)، وذلك فقط بعد الحصول على ضمانات بشأن تنفيذ المادة 140 من الدستور، وكجزء من الصفقة، أعيد انتخاب طالباني كرئيس من قبل مجلس النواب، وتم اختيار أسامة النجيفي من الحركة الوطنية العراقية كرئيس لمجلس النواب، بينما كان من المفترض أن يصبح علاوي رئيسا للمجلس الذي لم يتم تأسيسه في ذلك الوقت، وهو المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، وفي 22 ديسمبر عام 2010، تلقت الحكومة الائتلافية التي يقودها المالكي دعم الأغلبية في مجلس النواب[176].

---

[174] المرجع نفسه

[175] الانتخابات في العراق عام 2010 ، 15 / 02 / 2015 ، على الموقع :
-http : // www. Chronicl. fanack. com 07 / 05 / 2015 .

[176] المرجع نفسه

" إذن فالعراق مر خلال عام 2010 بمراحل مهمة السياسية والوضع الأمني، فعلى الجانب السياسي جرت كما رأينا انتخابات أفرزت انقسامات سياسية أدى لتاخر تشكيل الحكومة قرابة تسعة أشهر، بينما شهد الجانب الأمني مقتل أمير دولة العراق الإسلامية وإلى جانب هجمات استهدفت مسيحيين، إنهاء المهام القتالية للقوات الامريكية، وبقي العنف والخلاف السياسي على تشكيل الحكومة، ودخلت العديد من الدول وعلى رأسها السعودية للحل، ولكن السياسيون لم يستجيبوا حتى أعلن من كردستان العراق عن مبادرة الطاولة المستديرة، فقسمت المناصب على الكتل السياسية ، وخرج إياد علاوي بمنصب جديد فلي الدولة، واختير الطالباني للرئاسة والمالكي للحكومة والنجيفي للبرلمان، كما ذكرنا بينما توزعت الوزارات وفقا للاستحقاقات الانتخابية، ومع نهاية العام 2010 مثل واحد من اخطر مراحل العراق التاريخية وبدأت القوات الأمريكية بالمغادرة، حيث سجلت الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشطن أن خروج آخر جندي سيكون بعد عام منها "[177]

[177] الجزيرة، 2010 حصاد عام عن العراق،03 /01/2010 ، على الموقع :
-http ://www.toutube. com/watch?v=98GUWK-SaF8, 27/05/2015

تمهيد

تواجه عملية التحول الديمقراطي في العراق ضعف سياسي و فشل أمني و ضعف الأحزاب و هشاشة المجتمع المدني و تكريس المحاصصة الطائفية السياسية و غياب الحوار و الوعي، بالإضافة إلى أن هناك الخلافات التي برزت حول أحكام الدستور و بنوده المختلفة وارتباط صياغة الدستور بنوايا أمريكية بتقسيم العراق هذا ما ولد الفوضى و الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان المختلفة وبروز تنظيم جديد منشق عن تنظيم القاعدة المعروف بداعش الذي يقوم بأعمال تخريب احترافية و سيطرته على منابع النفط و توسعه للسيطرة على كامل العراق و خارجها خاصة مع غياب إرادة سياسية مستقلة تحرص على حماية و ممارسة الديمقراطية و تجذرها شعبيا، وعدم جود منظومة دستورية تكفل ممارستها و تطورها بالإضافة لعدم التكريس لضرورة توفير شروط التوافق المختلفة، فإن اقتران ظاهرة الانفتاح السياسي بوجود وانتشار أعمال الإرهاب و العنف و الفوضى و ضعف الحكومة و عدم الاستقرار، و غياب التوافق بين مختلف القوى السياسية و الاجتماعية، و ضعف الأحزاب و نقص شرعيتها، بالإضافة إلى غياب الوعي و تعدد المصالح والصراعات و تداخلها نتيجة الانقسام و الاختلاف حول مجموعة من المسائل و القضايا، تعتبر من أهم السمات التي تحول دون تحول أو تطور ديمقراطي حقيقي في العراق، و تجعل الممارسة الديمقراطية في هذا البلد مجرد عملية شكلية لا غير و هذا ما يشهده العراق اليم بعد مرور 12 سنة من التدخل الأمريكي وإسقاط نظام صدام حسين.

المبحث الأول : الضعف السياسي في العراق.

المطلب الأول: الدستور

إذا كان لابد من إدارة سياسية مستقلة تحرص على حماية ممارسة الديمقراطية و تجذرها شعبيا[178]، فإن بنائها يتطلب هو الآخر وجود منظومة دستورية تكفل ممارستها و تطورها، مادام الدستور عبارة عن ذلك العقد الذي ينظم العلاقة بين الحاكم و المحكوم، و الوثيقة الأسمى التي تنبع منها القوانين وتنظم من خلالها سلطات الحكم العامة، و تكفل حقوق الأفراد المختلفة، بل و بفضله تقيد ممارسة السلطة و تصبح الدولة دستورية[179].

طالما الدسترة (*constitutionnalisation*) تعرف بأنها عملية سياسية تواكب سياقات الخروج من السلطوية أو الكليانية و الانتقال نحو الديمقراطية، و تحديد سلطة الحاكمين و المحكومين في ظل النظام السياسي المزمع الخروج منه من خلال التصورات الدستورية المعيارية (*Normative*) و الوضعانية (*positiviste*) و وضع شرعية جديدة بتزامن مع بروز حدود النسق القانوني الذي يشرعن للنظام السياسي[180]

و في العراق الذي يعتبر دستوره الدائم الأخير من أكثر دساتير منطقة الشرق الأوسط ارتكازا على أسس و مبادئ الديمقراطية و الانفتاح السياسي. [181]و أكثرها إثارة للجدل في نفس الوقت، سواء من حيث السرعة و الظروف التي جاء فيها و مختلف الأحكام أو البنود التي تضمنها أو من حيث مدى مشاركة جميع فئات الشعب في صياغتها و الاستفتاء عليها و التي أثرت على وحدة العراق الوطنية وتماسكه الاجتماعي. و لو أن هذا من جهته لا ينفي حالة الشبه الموجودة بين الوضع الذي عاشه العراق في مرحلة التأسيس إبان فترة الاحتلال و الانتداب البريطاني، ومرحلة إعادة البناء بعد التفكيك التي جرت بقيادة الولايات المتحدة على حساب دور الأمم المتحدة و الشرعية الدولية. [182]

إذا كانت مسألة وجود الدساتير المؤقتة و المشاركة في وضعها هي من أهم المشكلات التي عرفتها الدولة العراقية منذ تأسيسها عبر الزمن فإن هذا لا ينكر بدوره أهمية المشاركة في إعدادها و العمل الدائم على تطويرها مادام النظام الدستوري الحقيقي ما هو إلا محصلة تراكم ثقافي تاريخي لحياة المجتمع السياسية و الاقتصادية و الحقوقية يجب أن يتطور بتطورها، و يكون عاملا مهما في تقييد السلطة القائمة وكفالة مختلف حقوق و حريات الأفراد واجباتهم و تقديم الضمانات لعدم تجاوزها، فضلا عن أهميته في تحقيق الشرعية الدستورية المطلوبة.[183]

و على هذا الأساس يبرز ضعف البنية الدستورية للتحول الديمقراطي في العراق، المتعددة تعدد الأبعاد المختلفة المرجوة من عملية التحول السياسي ذاتها ، و البداية تتجلى بحل مختلف المؤسسات التي تمثل الدولة العراقية، و إماهة فكرة المواطنة بتغليب الانتماء الطائفي و العرقي و الديني على الانتماء الوطني كما يبرز جليا و

---

[178] أحمد عبد اله ناهي، مسارات التحول الديمقراطي في العراق، 24/05/2011، على الموقع:

-httpM//www.alsabah.com/pageer?

[2] علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص25

[3] فتحي العفيفي، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو إستراتيجية: الخليج العربي في عام 2006، المستقبل العربي، العدد333،2005، ص14 .

[4] أحمد عبد الله ناهي ، المرجع السابق الذكر.

[5] أحمد يوسف أحمد وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص114.

[183] عبد الحسين شعبان ، المرجع السابق، ص62.

بناء المؤسسات على فكرة المحاصصة العرقية و الدينية و الطائفية. ومعلوم أن التجربة الأولى كانت مع مجلس الحكم الانتقالي لتعمم فيها بعد على باقي المؤسسات العامة الأخرى، و لعل أهمها صدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية برعاية أمريكية و دون مشاركة عامة ، وبموجبه كلفت الجمعية الوطنية لجنة لصياغة مسودة الدستور الدائم واجهت صعوبات كثيرة في أداء عملها، و في مقدمتها صعوبة إيجاد توافق سياسي بين مختلف القوى و الشرائح الاجتماعية العراقية نتيجة المقاطعة التي عرفتها انتخابات جانفي 2005، فضلا عن الخلافات حول بنوده المختلفة التي تمثل بحق أهم المعيقات الدستورية التي أثرت على عملية التحول الديمقراطي في العراق و على مستقبل الوحدة الوطنية العراقية و الرغبة في أقامت دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية و مذهبية و من أهم نقاط الضعف نذكر:[184]

- مسألة الاعتراف بالتعددية القومية و الدينية و المذهبية للعراق و إغفال الانتماء العربي له: حيث ينص الدستور في مادته الثالثة على أن العراق بلد متعدد القوميات و الأديان و المذاهب، و جزء من العالم الإسلامي، بينما الشعب العربي فيه فهو جزء من الأمة العربية.
- التخوف من تعدد اللغات في العراق: حيث تنص المادة 4 فقرة 1 على أن اللغة العربية و اللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق، و يضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم بلغة الأم كالتركمانية أو السريانية الأرمينية في المؤسسة التعليمية الحكومية على وفق الضوابط التربوية أو أي لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة و في الفقرة 4 ينص على أن اللغة التركمانية و اللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية.

أما في الفقرة 5 منه فينص على أنه "لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أي لغة محلية أخرى لغة رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام".

- تكون القوات المسلحة و الأجهزة الأمنية على مبدأ المحاصصة القومية الطائفية.
- مسألة حرية الالتزام بالأحوال الشخصية : حيث تنص المادة 39 منه على العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم و ينظم ذلك بقانون و في المادة40 ينص على أن لكل فرد حرية الفكر و الضمير و العقيدة
- ممارسة الشعائر الدينية بحرية.

مسألة تعدد الجنسية، واجتثاث حزب البعث كما تنص المادتين 7 و 18 ، منه مشكلة تقاسم الثروة و توزيعها على الأقاليم و المحافظات و خاصة المنتجة لها و التي حرمت منها من قبل.

وهو ما يعني أن هذه النصوص الدستورية لم تأت بهدف تعزيز الوحدة الوطنية و السياسية للعراق و إنما لأجل إبراز و تقسيم تركيبته السكانية و الجغرافية وانتماءاته العرقية و الدينية و المذهبية كمقدمة أولى لتفتيته و تجزئته إلى دويلات أو كانتونات صغيرة.[185]

---

[184] علي خليفة الكواري ، المرجع السابق الذكر ، ص43.

[185] بجك باسيل يوسف وآخرون، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006،ص150

مشكلة الفدرالية التي تعتبر صلاحيتها و إمكانية تطبيقها و لاسيما منها علاقتها بالإحلال و غياب التوافق بشأنها في ظل الظروف الراهنة لاسيما تصورها كجزء من مكونات الاحتلال و مخلفات سياسية في المنطقة، وغياب التوافق بشأنها فهذه الكلمة التي يقابلها من الناحية اللاتينية كلمة ***Feuds*** و هي عبارة عن اتفاق سياسي و دستوري بين مجموعة أقاليم، و دويلات على الاتحاد في دولة واحدة و التوافق على أهمية حكومة مركزية لها مركزية لها سلطات و صلاحيات لا تناوعها فيها الأطراف ولا تتجاوزها. أي بعبارة أخرى تمثل اتحاد مجموعة من الدول المستقبلة بمقتضى دستور ينظم العلاقة بين الولايات بعضها ببعض، بينها و بين الحكومة المركزية، و تكون للدولة الجديدة شخصية قانونية دولية، في حين تفقد الدول الداخلية في الاتحاد شخصيتها القانونية الدولية السابقة[186].

و هو ما يعني أنها لا تكون إلا بوجود دول و أقاليم تتمتع بالسيادة و الاستقلال ومن ثم صعوبة تطبيقها في العراق الذي شكل منذ ولادته دولة بسيطة موحدة و مركزية، بالرغم من الوضع الاستثنائي الذي عرفه إقليم شمال كردستان[187]. فضلا عن النية مبيتة لتقسيم العراق وكما نرى ان وحدته الوطنية قد ضربت ، ما دام هذا النظام لا يمكن تطبيقه دون أنا يكون نابعا أو متوافقا مع خصائص البيئة الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية السائدة في المجتمع، ناهيك عن ارتباطه بالاحتلال وعدم وجود الرغبة أو الحاجة إليه. وعموما أن هذه القضايا العالقة و غيرها قد زعزعت استقرار العراق وأثارت نزعة الانفصال لدى أقاليمه المختلفة، ومن ثم أصبحت رغبة المشرع في إضفاء المزيد من الديمقراطية و المزيد من تقييد السلطة المركزية، في المقابل توسعت سلطات الأقاليم و المحافظات أدى للقضاء على وحدة العراق و ضعفه و مستقبله السياسي في ضل تعدد القوميات و الاتجاهات الدينية و السياسية و المصلحية وارتباط مصيره بأطراف داخلية و خارجية.[188]

و لهذا يصبح وجود الضمانات القانونية و الدستورية للحفاظ على سيادة العراق و وحدته الوطنية أمر لا بد منه مثل : [189]

- ربط الانفصال بالإجماع وحق النقض .
- حق السلطة المركزية في استخدام القوة حفاظا على سيادة الدولة و وحدتها الوطنية و الجغرافية.
- المسائل المتعلقة بالسيادة الوطنية و حمايتها يجب أن تكون من صميم السلطات المركزية.
- ربط المناطق متعددة القوميات و التي هي موضوع خلاف (كركوك مثلا) بالمركز مباشرة وجعلها من ثم أداة توحيد و توافق لا أداة صراع و انقسام.
- وجود سلطة قضائية (محكمة دستورية) تتولى حل النزاعات بين السلطات المركزية و الأقاليم بين الأقاليم ذاتها.

---

[186] علي خليفة الكواري ، المرجع السابق الذكر ، ص51.

[187] بجك باسل وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص163.

[188] أنظر: فلاح إسماعيل حاجم، الفدرالية وضمانات وحدة العراق، على الموقع:

-httpM.iraqparliment.com/arto2/dr.falashmars3.htm;14/15/20

[189] عبد الحسين شعبان، المرجع السابق الذكر، ص ص50،51.

– ولكن هذا بدوره لا يجب أن ينكر أهمية الاستجابة أو المعالجة لمختلف مشاكل المجتمع التعددي العراقي بالمزيد من الديمقراطية ، و تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات ، وسيادة القانون ، واحترام التعددية بمضامينها و أنواع مختلفة و دون اعتماد أي تمييز أو تقسيم على أساس طائفي أو ديني أو عرقي أو مذهبي[190].

المطلب الثاني : مشكلة التوافق السياسي و الوحدة:

لقد اقترن الانفتاح الذي شهده العراق بالعديد من النقائص و العقبات التي أدت إلى عدم حدوث أي تحول أو تطور ديمقراطي حقيقي ليس بسبب الاحتلال وانتشار أعمال الإرهاب و العنف و الفوضى فحسب و إنما أيضا لهشاشة مشهده السياسي و الاجتماعي وعدم استقراره انطلاقا من العديد من الأسباب أهمها: غياب التوافق بين مختلف القوى السياسية و الاجتماعية و ضعف الأحزاب السياسية نقص الشرعية أو غيابها و هو ما جعل الممارسة الديمقراطية في هذه البلاد مجرد عملية شكلية لا طائل من ورائها، مادام التحول الديمقراطي يتطلب مجموعة من الشروط و المستلزمات في مقدمتها ضرورة وجود البيئة الملائمة لزرع الديمقراطية واحتضانها و الدفاع عليها. وهذا لن يكون إلا بوجود وعي سياسي واجتماعي كبير وثقافة سياسية تساهم في بلورتها مجموعة من العوامل[191].

فبقدر امتلاء الساحة السياسية في هذه المرحلة بمجموعة من الحركات و التجمعات السياسية ذات

التيارات و الاتجاهات المختلفة، لا تزال الكثير منها تعاني من مشكلة الإيمان أو الاقتناع بفكرة الديمقراطية و الممارسة العملية لها لأسباب عديدة في كونها لا تعدو مجرد كيانات شكلية دون إطار إيديولوجي أو تنظيم محكم، أو منهج سياسي واضح، أو سند شعبي ملائم، و لا تمتلك القدرة على توجيه الجماهير و قيادتها، ليست إلا ديكور تخفي وراءه شخصيات سياسية وطائفية و عشائرية بغرض المصلحة أو المنفعة الشخصية. ويتمثل الخطأ الذي وقعت فيه الجهات القائمة على بناء الديمقراطية في العراق في اعتماد سياسة خرق المراحل بالقفز على المشاكل الحقيقية التي يعاني منها العراق، كغياب الوعي الاجتماعي، و تعارض القيم الدينية السائدة مع قيم الديمقراطية، و تأثير العشرية على السلوك الاجتماعي، فضلا عن مختلف المشاكل التي تعاني منها الكيانات الحزبية العلمانية و الدينية على حد سواء، كعدم تطبيق مبدأ التداول السلمي على السلطة[192].

و عليه يذهب البعض إلى أن العدد الكبير للأحزاب و الكيانات السياسية قد شكل عبئا سياسيا على خيارات المواطن العراقي، كما أدت غياب الرغبة في الانضمام إلى التشكيلات الحزبية المختلفة بسبب ما يحدث على الساحة العراقية اليوم إلى انعدام الأمن و الاستقرار و الصراعات الحزبية وضعف المشاركة في صنع مستقبل

---

[190] أنظر: أحمد عبد الناهي، المرجع السابق الذكر

[191] أنظر : سعدون محمد صمد، مجتمع مدني: مستقبل البناء الديمقراطي في العراق بين أحزاب لا تؤمن بالديمقراطية ومجتمع لا يهمهم 18/02/2012، على الموقع:

-http://www.alsabaah.com/paper?source:akbarmlfinterpagesid:22384;14/05/2015.

[192] عبد الحسين شعبان ، المرجع السابق الذكر، ص60.

البلاد السياسي و تصاعد الشعور الديني الرغبة في الانتماء إلى التكوينات القبلية و العشائرية طلبا للمتعة و الحماية أو المصالح و المزايا. [193]

و هو ما يتطلب بطبيعة الحال ضرورة تقييم الأحزاب و إصلاحها بما يساعد على نجاح الحياة الديمقراطية و تكييف طبيعة المجتمع معه ولو أن الأمر ليس بالسهل بسبب طبيعة الواقع العراقي التاريخي و الاجتماعي و السياسي الذي تميز بمجموعة من السمات منها:[194]

- سيادة النظم الاستبدادية وغياب الحياة الدستورية و الديمقراطية، بالإضافة إلى مشكلة تأزم العلاقة بين السلطة و المجتمع في مختلف المراحل التي مرت بها الدولة العراقية الحديثة.
- مشكلة التمييز العرقي و الديني والقومي و الطائفي و عدم الاعتراف بحقوق القوميات المختلفة.
- التراث السلبي للدين وانعكاساته على الوعي الفردي و الاجتماعي.
- التدخل في شؤونه و صراع المصالح الأجنبية عليه.
- تدني مستوى الوعي بالحرية و حقوق الإنسان و عدم استيعابها و ممارستها من طرف الأحزاب.
- تعدد المصالح و الصراعات في المرحلة الحالية و محاولة تأجيجها واستغلالها من طرف قوى داخلية و خارجية لخدمة أهدافها و مصالحها و تحدد موضوعات الصراع في السلطة، الديمقراطية و المجتمع المدني و العلمانية، الفدرالية و اللامركزية، النفط واستخدام الموارد المالية، التنمية و العدالة الاجتماعية. أما القوى المتصارعة فهي سلطة و القوى العلمانية و القوى الدينية و العشائرية بالإضافة إلى القوى القومية و الإقليمية و الدولية.

إن غياب التوافق السياسي و الاجتماعي في العراق يبرز كما سبق و أن رأينا من عدة جوانب منها إلى جانب الانقسام و الخلاف حول المسائل أو القضايا المتعلقة بوجود مختلف البنود التي تضمنها الدستور، هناك أيضا رفض لعملية المشاركة في العملية السياسية و إجراء الانتخابات و التشكيك في مصداقية نتائجها، بالإضافة إلى التقسيم الطائفي و العرقي في توزيع الحقائب الوزارية و الاختلاف حولها، و مشكلة ضعف تمثيل السنة و تأثيرها على سير العملية السياسية و الدستورية في العراق، بالرغم من أن ذلك قد يزيد في درجة تهميشها و حرمانها من تحقيق مختلف حقوقها بالمقارنة مع القوى السياسية الشعبية و الكردية التي استطاعت أن تحصل على مزايا و مكاسب كثيرة بفضل مشاركتها في العملية السياسية و تعاونها مع الاحتلال. و تصبح من ثم مشكلة الانتخابات تتمثل في درجة الاستفادة منها و ليس في مسألة رفضها أو التشكيك في نتائجها، خاصة و أن التصويت في الانتخابات كان للإنتماء الديني أو الطائفي أو القومي و ليس للبرنامج السياسي الذي اعتمدته الأحزاب و الحركات السياسية المتنافسة كما رأينا[195].

و هو ما يعني أن الحالة العراقية تعاني من غياب التوافق في مسائل عدة نجملها في غياب التوافق عن الديمقراطية كأسلوب للحكم (ديمقراطية أم ولاية الفقيه)، و غياب التوافق حول الفدرالية كشكل أساسي للدولة

---

[193] كاظم حبيب، الأفكار الأساسية، محاضرة حول مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، 01/01/2014، على الموقع:
-http://www.alsabaah.com/paper?source:akbarmlfinterpageside:7977;14/05/2015

[194] أحمد يوسف وآخرون، المرجع السابق الذكر ، ص ص117،118.

[195] المرجع نفسه، ص05.

(جغرافية، قومية، أم دولة موحدة واحدة)، بالإضافة إلى غياب التوافق على مفهوم التداول السلمي على السلطة و طبيعة النظام الانتخابي، و دور المفوضية العليا للانتخابات، و مسألة حماية الانتخابات قانونيا وعمليا. أما على المستوى السياسي، فإذا كانت التوافقية هي البديل المطروح للديمقراطية التمثيلية في معالجة مشاكل المجتمعات التعددية،) فإن خطورتها تكمن في إمكانية تسببها في تقسيم المجتمع التعددي وزيادة درجة الهوى و التمايز بين عناصر مكوناته المختلفة، فضلا عن اعتماد مبدأ المحاصصات و التوافقات بدلا من معيار الكفاءة و النزاهة، و تغييب مبدأ المساواة الفردية لحساب مساواة الجماعات[196]

و في حالة العراق ساعدت نتائج الاستحقاق الانتخابي و ظروفه المختلفة بما فيها الرغبة في إشراك مكونات المجتمع المتعددة، بناء على ما تنص عليه المادة 48 فقرة الأولى من الدستور التي تشترط مراعاة تمثيل مكونات الشعب، حيث تقول يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، و يراعي تمثيل سائر مكونات الشعب فيه و على ضوء ذلك، تم توزيع عدد مقاعد البرلمان إلى 230 مقعد للمحافظات و 45 مقعد تعويضي يمثل مختلف مكونات الشعب العراقي الأخرى. كما تم تقسيم المناصب السيادية العليا بغض النظر عن عدد المقاعد المحصل عليها بين قائمة الإئتلاف العراقي الموحد و قائمة التحالف الكرديستاني قائمة التوافق ليذهب هكذا منصب رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية و نائب رئيس مجلس النواب لقائمة التحالف، ومنصب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء ونائب رئيس مجلس النواب ،أما قائمة التوافق فقد حصلت على منصب رئيس مجلس النواب و نائب رئيس الوزراء و منصب نائب رئيس الجمهورية و نفس الشيء حدث في توزيع مناصب الوزراء، علما أن المحاصصة لم تستثني حتى المناصب الصغيرة ووظائف الجنود و الشرطة[197]

تتوضح صورة المشهد السياسي العراقي بكل وضوح بأنه دخل باب التخبط و الاضطراب و مسلسل الانحدار نحو الهاوية و يعزو ذلك بسبب الحكومة التي تفتقد الإعداد الجيد في التنظيم و التنسيق و الترتيب أوراقها و أولويات عملها بوضوح كامل فهي لم تعد نفسها بالشكل المطلوب بالمراجعة و الدراسة الأوراق السياسية للحكومة السابقة و سبب إخفاقها و تأزم الوضع السياسي بالخطر و لم تتفهم بالوعي و النضج مطلوب في معرفة أسباب الأخطاء و الثغرات التي أفشلت حكومة المالكي حتى لا تقع في نفس الفخ و نفس الأخطاء و الثغرات و تتجنب البؤر التي تزيد الوضع السياسي أكثر تفاقما و خطورة و السبب أن الصعود العبادي المفاجئ إلى منصب رئيس الوزراء بعد هزة سياسية عنيفة افتعلها (نوري المالكي) بهدف التمسك بعناد و اصرار بالولاية الثالثة لذا فقد جاءت حكومة العبادي كالتحصيل الحاصل بسبب الضغوط الداخلية و الخارجية. لذلك حملت نفس الفيروسات

---

[196] أنظر : عبد الإله النصراوي، مشكلة العراق ليست مجلس النواب أو الحكومة إنما في التركيبة السياسية ، 14/05/2013، على الموقع :
-http://www.alsabaah.com/paper?source:akbarmlfinterpagesid:57979;14/05/2015.

[3] شاكر الأنباري، مفهومها... ونماذجها...،عرض كتاب الديمقراطية التوافقية ، 20/06/2013 على الموقع:
-http://www.alsabaah.com/paper?source:akbarmlfinterpageside: 57973;14/05/2015

و الأمراض المزمنة للحكومة السابقة، ولكنها فتحت الباب إلى الصراعات الناشبة داخل التحالف الوطني الشيعي، في العراك و التنافس و الخصام على المناصب و مراكز النفوذ.[198]

مما خلقوا أجواء التنافر و التناحر و البلبلة و الاضطرابات داخل صفوف تحالفهم، و تراجع في المسرح السياسي لحسم المشاكل و الخلاف بينهم، مما أضعف حكومة العبادي بدعمهم الفعال بل حصرت في زاوية ضيقة و بدأ بعض فرقاء من الزعماء الشيعة يلوح بعصا العصيان و عدم الطاعة، و منذ الأيام الأولى لزعامة العبادي لمنصب رئيس الوزراء اشتدت حملة التشهير و الرفض و بعضهم لوح بالتهديد بمليشياته المسلحة بإسقاط العبادي، و البعض الآخر يضع العصى و العراقيل و يفتعل بث الشائعات الملفقة و الخطيرة، بهدف إجبار العبادي على الاستقالة مما اتاح للذين يحلمون بالولاية الثالثة أن يرفعوا رؤوسهم بالتهديد و البتزاز بالمزايدات السياسية الرخيصة مما خلقوا وضع سياسي متوتر و خطير ينذر بالعواقب الوخيمة وزيادة عواصف الأزمات و المشاكل، و خلق حالة عدم الاستقرار داخل الحكومة نفسها لذلك ظهر التحالف الوطني الشيعي أدنى من المستوى المطلوب و ظهرت عليه أثار الشيخوخة و الانقراض في التنافر و التناقض و الخلاف على

كرسي الزعامة و توزيع المناصب و مراكز النفوذ حتى انزوى التحالف الوطني عن المسرح السياسي [199]

و فقد السيطرة على التعامل و التوجيهات السياسية و الرؤية في أسلوب تعاطي القضايا الساخنة و المطلوبة و الملحة حتى أن بعضهم أخذ يشهر علانية بعملية الانقلاب على العبادي و عودة الولاية الثالثة في هذه الأجواء الخطيرة التي يمر بها العراق و القتال الضاري على جبهات إن الخطأ الكبير الذي وقعت فيه حكومة العبادي، بأنها لم تكن بالحزم المطلوب في تأدية واجباتها و مسؤولياتها رغم أن البيان الوزاري الذي أدلى به العبادي حين كلف بمنصب رئيس الوزراء، كان يثير الأمل بالإصلاح و التغيير لكن على الواقع الفعلي تقوقع و تراجع وانتهجت حكومة العبادي أسلوب التلميع و الترقيع الهاشمي، مما سمح للآخرين الذين هم أصلا قلبا و قالبا ضد تولي العبادي ، بأن يدعموا حججهم مع استمرار المالكي بالولاية الثالثة و في إشعال الحريق السياسي بالتهديد بعملية الانقلاب عبر الدس و التحريض وافتعال الأخبار و المعلومات المزيفة و الشائعات الخطيرة الملفقة هذا الخطر الجدي الذي يعصف بالعراق بالأخطار يدل بأن سقوط النظام البعثي سقط شكليا و لكن عقليته لم تتغير و لم تسقط بل سارت إلى الأسوأ[200] .

و عقمت المأساة في العراق و هو نتيجة طبيعية، فمنذ الأيام الأولى للتغيير هبت قيادات الأحزاب الإسلامية كالوحوش الجائعة إلى مغادرة (علي بابا) و خرجوا بما ثقل من حمله في عمليات النهب و السلب و السرقة الشعواء و الضارية حتى تناسوا بأن هناك شعب ووطن جريح، هناك مؤسسات الدولة ينعق فيها الخراب، و هناك مواطنين ينتظرون بفارغ الصبر ساعة الفرج التي تلبي طموحاتهم و آمالهم و تطلعاتهم، و هناك دولة معطلة تنتظر البناء و الإصلاح و لكن ماذا فعلوا هؤلاء القادة السياسيين بأن بددوا عشرات المليارات من الدولارات على المشاريع الوهمية لتحط الأموال في الأخير في جيوبهم ، واستمرار الفوضى و الأزمات لحد اليوم، فأصبحت العراق دولة ممزقة بالصراعات دولة تتطاحن و

---

[198] المرجع نفسه

[199] طارق حرب، مجتمع مدني، ديمقراطيتنا ليست ديمقراطية توافلقية وإنما ديمقراطية مكونات عراقية، 20/03/2013، على الموقع:
-*http://www.alsabaah.com/paper?source:akbarmlfinterpageside:57977;14/05/2015*

[200] علي الصراف، المرجع السابق الذكر ، ص185.

تتعارك على المناصب و مراكز النفوذ، دولة مهددة بالقادم الأسوأ و الأعظم فداحة وهم يذرفون دموع التماسيح على الوطن الذي تهدد كيانه عصابات داعش والعراق يغرق في الفوضى الخانقة دون بصيص أمل[201]

المبحث الثاني: الفشل الأمني في العراق

المطلب الأول : تدهور الوضع الأمني

إذا كانت المقاومة برزت نتيجة الأغلاط المختلفة التي وقعت فيها سلطات الاحتلال الأمريكية في العراق، فإن الفشل الأمريكي يعود حسب السيناتور الأمريكي الديمقراطي هاري ريد إلى ضعف جهودها العسكرية و تدهور الاقتصاد العراقي و عدم الاستقرار الداخلي بسبب تدهور الوضع الأمني وازدياد ضربات المقاومة. [202]

مما أدى إلى بروز مطالب تدعو إلى سحب القوات الأمريكية من المستنقع العراقي قبل ارتفاع تكاليفه الباهضة على المستويين المادي و البشري فالاحتلال الأمريكي شكل مشاكل ليس على مستوى الوضع العراقي فحسب، و إنما على الوضع الأمريكي الداخلي كذلك فحسب التقديرات التي قدمها المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية خير الدين حسيب، أن عدد القتلى في صفوف القوات الأمريكية قد بلغ 1700 عنصر، و يتراوح عدد الجرحى بين 26 و 54 ألف، بالإضافة إلى الخسائر التي تتعلق بالمعدات العسكرية و مشاكل الوضع الأمني. [203]

---

[201] المرجع نفسه، 187.

[202] عوني عبد الرحمان السبعاوي، أمريكا والحرب على العراق، الفكر السياسي، العدد 25، خريف2006، ص ص97،98.

[203] أدم روبيرستس، المرجع السابق الذكر، ص226.

تزامنت مع الوضع الاقتصادي الأمريكي الذي يعاني هو بدوره من عجز وصل إلى 500 مليار دولار، بالإضافة إلى مشاكل انخفاض العملة و تدني نمو الناتج القومي وارتفاع نسبة البطالة. (26) و في التقرير الصادر عن معهد الدراسات السياسية و مركز السياسة الخارجي المناوئتان للحرب على العراق، قدرت كلفة الحرب الشهرية أكثر من خمسة مليار دولار و التي ارتفعت في ظرف خمس سنوات إلى حوالي 1.4 تريليون دولار، علما أن الحرب الأمريكية على العراق تم تمويلها عن طريق الاستدانة[204] و صرح الدكتور خير الدين حسيب أن حجم الخسائر المالية و البشرية قد وصلت إلى 2700 قتيل، 20 ألف جريح و حوالي 220 مليار دولار كنفقات حرب في نصف السنة الواحدة، إضافة إلى العجز السنوي الذي عانت منه و يقدر بحوالي 400 مليار دولار، و كونها أكثر دولة مدينة في العالم بحوالي 4500 مليار دولار.[205]

و إلى جانب الكلفة الثقيلة في حجم الخسائر المادية و البشرية للقوات الأمريكية، هناك بعض المشاكل الأخرى مثل التي تكلم عنها الجنرال الأمريكي ستيفن بلوم أما جلسة استماع للجنة العسكرية بالكونغرس في فيفري عام 2005، كضعف الكفاءة التدريبية في مواجهة عناصر المقاومة، و إصابة الجنود الأمريكيين بحالات الإحباط المعنوي و الاكتئاب بسبب ظروف المناخ و الحياة السائدة، وانتشار حالة الهروب من الخدمة و عدم الرغبة في الالتحاق بالمؤسسة العسكرية من طرف الشباب فضلا عن المشاكل التي افرزها الوضع الأمني المتردي بالعراق، كوجود قوات عسكرية تابعة لشركات خاصة وانسحاب عدد من قوات التحالف و عزم أخرى على الانسحاب و تخفيض حجم قواتها.[206]

لقد بلغ عدد القتلى من المدنيين جراء أعمال العنف في السنتين الأوليين، حسب تقرير نشرته مجلة المستقبل العربي في سبتمبر 2005، حوالي 24865 مدنيا، منهم من الذكور البالغين و عدد آخر من الأطفال و الرضع و النساء و حسب التقرير الخاص بحقوق الإنسان الصادر في 01 جويلية – 31 أوت 2010، فإن عدد القتلى من المدنيين قد وصل في شهري جويلية و أوت إل 6599 بما فيهم النساء و الأطفال، و قد استمرت عمليات القتل العشوائي ضد المدنيين و رجال الشرطة و المجندين، و الصحفيين و العاملين في مجال الإعلام، إلى جانب انتشار عمليات التعذيب و الاعتقال، حيث وصل العدد الإجمالي للمعتقلين في شهر أوت وحده حسب وزارة حقوق الإنسان إلى أكثر من 35 ألف معتقل لدى كل من وزارة العدل و الدفاع و الداخلية ووزارة العمل و الشؤون الاجتماعية العراقية و القوات المتعددة الجنسيات.[207]

---

[204] خير الدين حسيب، حوار حول مستقبل العراق، المستقبل العربي، العدد 304، جوان 2004، ص ص24-26.

[205] خير الدين حسيب، خير الدين حسيب يناقش هموما عراقية: الإحتلال- الأكراد – النفط- الصراع الطائفي، المستقبل العربي، العدد333، نوفمبر 2006، ص ص167 -169.

[206] أنظر: عوني عبد الرحمان، المرجع السابقالذكر، ص98.

[207] علي الصراف، المرجع السابق الذكر، ص68.

فضلا عن مشكلات التطهير العرقي و المذهبي و الطائفي و عمليات الإجلاء و التجهير، و عدم القدرة على نزع سلاح المليشيات و حلها، وانتشار الجثث المجهولة، و الفشل في مشروع المصالحة ووقف التدخل الإقليمي بسبب مجموع التأثيرات العقائدية المذهبية و المصلحة الضيقة.[208]

ففي التقرير الذي نشرته اللجنة المستقلة بشأن قوات الأمن العراقية، جاء أن الأحوال الأمنية متفاوتة بين الملاحظات و الواقع و هي الخصائص الجغرافية و الديمغرافية لكل منطقة و في الإجمال يتغذي التوتر و العنف الفئويان داخل العراق من المصالحة الوطنية ذات السرعة البطيئة و المخيبة للأمل، و يشتدان حدة بفعل تدفق أجانب و إرهابيين و أسلحة و تشجيعها بلدان مجاورة كايران و سوريا.[209]

أما عن تقييم قدرات الأمن العراقية في مجال التدريب و المعدات و القيادة و السيطرة و غيرها، فقد اعترف التقرير بمحدودية قوات الأمن العراقية في حماية الحدود في المدى القريب ، و معاناتها من العجز في الدعم القتالي ، و عدم قدرتها على تولي مسؤولياتها الأمنية الأساسية بمفردها. وكما تواجه الشرطة عراقيل كثيرة منها الفساد و الخلل الوظيفي و الاختراق وضعف الأداء ، تعاني كل من وزارة الدفاع و الجيش من مشاكل عديدة مثل قلة الخبرة و غياب الانضباط و المركزية و محدودية الفعالية ، مما يؤثر على جاهزية هذه القوات و قدرتها على القيام بالمهام المنوطة بها.و في مقابل تصاعد السخط الشعبي من قوات العراقية وإخفاقها في خلق المناخ الملائم لإنجاح الجهود السياسية و الاقتصادية و الأمنية .[210]

تبقى مهمة الانتقال إلى الديمقراطية ناهيك عن ترسيخها من أهم العراقيل التي تواجه عملية بناء الدولة في العراق حاليا في ظل غياب الاستقرار و الفوضى، و تنامي ثقافة العنف و ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل ، وندرة توفر المواد الأساسية اللازمة.[211].

بالإضافة إلى عدم وجود خطة ذات صدقية لبناء الدولة و مواجهة مشكلة الطبقة السياسية الحاكمة التي تعاني من ضعف الشرعية و الشعبية اللازمة فضلا عن الانقسامات بين أعضائها وعدم فعالية القوات العراقية وانتشار الفساد و كثرة الانتهاكات لحقوق الإنسان و غيرها من القضايا التي لا تساعد على تحقيق التحول السياسي نحو الديمقراطية ترسيخها ، لأن ذلك يتطلب وجود مجموعة من الشروط و المستلزمات كما رأينا على الصعيد السياسي.[212]

لقد أسفرت الأوضاع الفوضوية المزرية و الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان إلى :

---

[208] أحمد يوسف أحمد وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص120

[209] أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد، المرجع السابق الذكر، ص ص135-145.

[210] أنظر : تقرير اللجنة المستقلة بشأن قوات الأمن العراقية، المستقبل العربي، العدد 344، أكتوبر 2007، ص125.

[211] أنتوني كورد سمان وآخرون، مناهضة احتلال العراق: دراسات ووثائق أمريكية وعالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005، ص ص39-42.

[212] المرجع نفسه، ص ص 28-29.

- انتشار حالة الفلتان الأمني و الفوضى و عدم الاستقرار و وقوع حرب الأهلية و التوترات بين مختلف فئات المجتمع العراقي و إلى جانب التدخلات الخارجية. [213]
- انتشار الأعمال الإجرامية المختلفة ضد المدنيين و بشكل متصاعد بغرض إثارة عدم الاستقرار و الفوضى ، بسبب الوضع الداخلي المتردي من أجل نشر المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في العراق.
- في ضل عدم القدرة على حل المشاكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، و إغفال دور الأمم المتحدة و أهمية الالتزام بالشرعية الدولية في المساعدة على حل أزمة العراق و وحدته الوطنية، [214]
- تنوع أوصاف الأوضاع القائمة بين الحرب الأهلية المقدمة لها و بين أعمال الفوضى و حروب مصغرة تقوم بها ميليشيات مسلحة تابعة لحركات سياسية و مذهبية داخل السلطة أو خارجها بهدف السيطرة على السلطة أو بعض المناطق.[215]
- ارتفاع عدد القتلى المدنيين بما فيهم الأكاديميين و الإعلاميين و العلماء و الأطباء، وانتشار ظاهرة الهجرة و الجثث المجهولة الهوية و السيارات المفخخة ، و فشل الحكومة في نزع أسلحة الميليشيات ، مما أدى إلى وقوع صدمات مسلحة معها[216].
- الخسائر المادية و البشرية التي وصلت إلى أكثر من 500 مليار دولار، وانتشار أعمال النهب و الفوضى و عدم القدرة على حل مشاكل وبناء الدولة و تأثير ذلك على أعمال التجارة و الإستثمار و إعادة الإعمار ، أدى إلى المزيد من الأزمات و المشاكل التي تزداد كل يوم التي أثرت على العملية السياسة .
- عدم القدرة على خلق قوات عراقية قادرة على التحكم و الحد من الفوضى و عدم الاستقرار في البلد و نزع سلاح الميليشيات و المتمردين ، وحماية العراقيين ، و قوات الشركات الخاصة... ،مما أثر على حقوق الإنسان و رفع في حصيلة أعداد القتلى و الجرحى من المدنيين.[217]
- فا حد الجوانب الأساسية التي تميز الوضع الحالي في العراق هو غياب السيطرة المركزية المخولة لاستخدام القوة في البلاد، أدى إلى نمو متزايد للمتمردين و الخارجين عن القانون وانتشار العصابات و المجرمين و الجريمة المنظمة التي تتهم في بعض الأحيان بأنها على علاقة مع بعض القطاعات في الشرطة و قوات الأمن ، و تستمر الميليشيات التي تكون لها صلة أحيانا ببعض الأحزاب السياسية و التي تشكل جزءا من الحكومة في العمل خارج نطاق القانون و بالمثل فإن فرق الموت و المتطرفين الدينيين و الطائفيين يميلون إلى ارتكاب إنتهاكات حقوق الإنسان و نشر الفوضى و الرعب و عدم الإستقرار في البلاد. [218]

---

[213] علي الصيرفي، المرجع السابق الذكر، ص118

[214] المرجع نفسه، ص122.

[215] أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد، المرجع السابق الذكر، ص137.

[216] المرجع نفسه، ص138

[217] أنظر: وليد الزبيري، مصير العراق بعد سنوات الاحتلال الخمس، **06/07/2007**، على الموقع:
-http//www.aljazeera.net/NR/axarces/7756503.Fog4F04oF;14/05/2015

[218] خير الدين حسيب، حوار حول مستقبل العراق، المرجع السابق الذكر، ص ص**229-231**.

وحول أعمال الإعتقال و التعذيب في العراق و انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة ، فإن قوات الامن العراقية التي تمارس الحجز المعاملة السيئة للمعتقلين و المحتجزين . و غيرها من الإنتهاكات التي تحدث خارج القانون و النظام العام في العراق ، كمخالفة الإجراءات القضائية، و عودة العمل بحكم الإعدام و هو ما يعني أن الولايات المتحدة لم تأتي من أجل تأسيس دولة وطنية ديمقراطية حقيقية ، و إنما بغرض تدميرها و نشر الفوضى بداخلها، ناهيك عن بناء النظام الديمقراطي الذي يتطلب وقتا أطول .[219].

قيل في أوقات ما أن الفوضى في العراق مسألة مفروغ منها و لكنها وقتية و ستؤدي إلى الاستقرار و بناء الدولة و المؤسسات الديمقراطية و مبادئ حقوق الإنسان و بعد مرور 12 سنة على هذا الحديث لم يحصل ما كان متوقعا حصوله بل صارت فوضى عارمة بالرغم من التوجه الذي يبذله السيد رئيس الوزراء من أجل العبور بالوضع إلى شاطئ الأمان، إلا أن الأمر ليس كذلك حيث أن الخلافات التي كانت مستورة إلى حد ما في عهد المالكي نتيجة الرشاوي الكبيرة التي كانت تقدم لهذا الطرف أو ذاك أو هذا القائد أو ذاك أو لهذا رئيس العشير أو ذاك، ظهرت اليوم على المكشوف و يلاحظ الخلاف داخل المؤسسة الواحدة و في داخل المحافظة الواحدة و بين الدولة المركزية و المحافظات ، بين العشائر و العشيرة الواحدة ، و كل هذه الخلافات تغذى علنا من دول إقليمية و دولية ، و لا يوجد في الأفق حل لهذا الوضع المزري إلا بالعمل السريع لاستكمال بناء مقاومات الدولة من خلال إشراك كل القوى السياسية الوطنية التي تؤمن ببناء مجتمع مدني ديمقراطي بعيدا عن المحاصصة و الطائفية ، و بناء جيش قوي باعتماد كل الأساليب الممكنة و منها الاعتماد على دول صديقة جادة في دعمها للعراق وبناء جيشها الوطني[220].

إلا أن الخطر الآن يصيب الجميع و مجهول النتائج، نتيجة احتلال داعش ثلث أراضي العراق و ما يقومون به من جرائم بشعة من ذبح و إعدام واغتصاب و مليوني نازح و نشر العنف و الفوضى و عدم الاستقرار، إن هذا الوضع الذي يصعب وصفه يتطلب ليس فقط تصريحات من المسؤولين من قبيل (سنعمل ، سنقضي، سنطرد، ....)، غير ذاك ، بل يتطلب فعلا شجاعا حتى لو فيه تنازل ، لأن الخطر يطال الجميع و على أصحاب المحاصصة و الطائفية أن تعي ذلك ، بمعنى أن الخطر سيطالهم و كلما استمرت الفوضى ستزداد المشاكل في كل مفاصل الحياة التي أصبحت فوصى عارمة لا تعرف العراق نهايتها ، و على الحكومة أن تتجاوز عجزها في نجدة الجنود المحاصرين و العمل على إمدادهم و إنقاذهم ، ولا يجوز التفرج على ذبح الجنود المساكين وسط عجز الحكومة ، في التحكم في الوضع الذي وصل إليه العراق اليوم من عدم الاستقرار وانشار الفوضى و العنف و الخراب و الفساد.[221]

المطلب الثاني: الإرهاب

تفاقمت العمليات الإرهابية في الفترة الأخيرة من العصر الحديث، وكبرت المعاناة الإنسانية جراء نتائج تلك الأعمال التي أتسمت بنتائجها الإجرامية و انعكاسها الوخيم على حياة الناس، و توسعت رقعة المساحة التي

---

[219] خالد المعيني، تداعيات احتلال العراق على دول الجوار**29/01/2011** على الموقع:

*http//www.aljazeera.net/NR/Exercices/9E282079.32694D;**14/05/2015***

[220] حجي مصطفى، الأكراد والحرب الأمريكية، شؤون الأوسط، العدد111، صيف 2003، ص ص203-206

[221] حمزة عبد الله، الفوضى الخلاقة،29/04/2015، على الموقع:

-http//www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/27835-2015-04-29-18-48-55;14/05/2015.

تمارس فيها التنظيمات المتطرفة و المجموعات الإرهابية أفعالها في ارتكاب عمليات القتل غير المحدد و في عمليات الخطف و التفجيرات و الذبح و التي طالت الأبرياء و المدنيين من البشر، و مما زاد من فعالية هذه الأعمال الإرهابية وجود دول و تنظيمات و مؤسسات و شخصيات تساند بشكل علني أو خفي أو بشكل غير مباشر الأعمال التي تصدر عن هذه التنظيمات[222]

بالنظر لتقاطع المصالح الدولية واستغلال مثل هذه التنظيمات لغرض أرباك الخصم، واعتبارها أوراق يتم التعامل بها ضمن اللعبة الدولية و حرب المصالح السياسية و الاقتصادية و التصفيات الشخصية، بالإضافة إلى دور رد الفعل الذي يعبر عن الموقف الصادر من دول تحارب الإرهاب بشكل علني و مباشر، و دول أخرى تحاول أن تتقي شره و تأثيره على حياة الناس و أمنهم في منطقة العربية فتسلك طرقا غير مقبولة من أجل ذلك، فالموقف الدولي من الإرهاب و أن كان بشكله العلني يتجه نحو التكاليف و الاتفاق على محاربته و نبذه و ملاحقة عناصره، إلا أن الحقيقة المرة تكمن في أن العديد من الدول تنقسم بين المتملق و المحايد و المتردد في مواجهته التنظيمات الإرهابية في هذه الحرب، و بين من يقف معه و بشكل خفي و غير مباشر و لكنه واضح.[223]

تمر العراق منذ شهور عدة بالعديد من الأزمات سياسية واقتصادية و مجتمعية و أمنية، و لعل الأزمة الأكثر خطورة و تهديدا للأمن العراقي و لتماسك الدول العراقية هي الأزمة الأمنية وحالة الانقلاب المتصاعد التي تشهدها الدولة ما حدث، و ما زال يحدث، في مدينة الفلوجة و غيرها من المدن العراقية يجسد حجم الإشكالية السياسية التي أدخلت العراق من خلالها إلى مرحلة النزاع الطائفي هذه المدينة التي دائما ما كنت تفتخر بصمودها أمام الاحتلال الأمريكي قبل حوالي 12 عام. تتمحور الإشكالية حول تهميش الطائفة السنية في العراق و هو الدافع الرئيسي وراء تفجر العديد من الحركات الاحتجاجية في محافظات غرب العراق–ذات الأغلبية السنية منذ الأعوام الماضية إلى الآن، وما صاحب هذا من تدهور في الأوضاع الأمنية و تنامي لنشاط و نفوذ الإرهاب في العراق .[224]

استغلت هذه التنظيمات الإرهابية القضايا القومية والدينية لتأجيجها و اتخاذها ستارا لتغطية أعمالها و أهدافها، وبذلك أتسعت المساحة الفاعلة للعمليات الإرهابية، وانفلتت تنظيمات متطرفة كانت تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية عونا في محاربتها الاتحاد السوفياتي لإضعافه، بقصد الطرق على قواته التي كانت تحتل أفغانستان في حينه لإرباكها وإشغالها، بالإضافة إلى كونها معركة خفية بين المعسكرين الدوليين، وبعد أن رحلت القوات السوفياتية عن أفغانستان، و بعد أن انحلت الرابطة العقدية لدول الإتحاد السوفياتي، انقلبت تلك التجمعات و المنظمات على الراعي و المساند و الصانع لتنقل شرورها إلى أراضيه و الأراضي التي انتشرت خيوطها التنظيمية فيها، لتروع الإنسان ضمن عمليات إرهابية سجلها العالم بمرارة و بشاعة يتم ممارسة العنف من خلالها بشكله

---

[222] زهير كاظم عبود، الإرهاب في العراق، على الموقع:

-http//.startimes.com/?t=15965324;14/05/2015.

[223] مروة وحيد، المركز العربي للبحوث والدراسات، العراق: قراءة في الأزمة، 15/01/2014 على الموقع:

-http*//www.acrseg.org/2422;14/05/2015.*

[224] المرجع نفسه.

العشوائي و الأعمى و البشع ضد كل البشر دون تحديد أو قيود، و تطورت ظاهرتي العنف و الإرهاب في الفترة الأخيرة لتنتقل بشكل سريع من منطقة إلى أخرى بحكم ظروف المنطقة أو تواجد عناصر أرهابية فيها، و مايلفت النظر توفر الأموال و السلاح و القدرات الفنية في تجهيز جوازات السفر وسمات الدخول و الإتصالات و البطاقات المزورة و الإمكانيات الفنية و التقنية، بالإضافة إلى توفر الإمكانيات البشرية المتمثلة في وجود أعداد من المتطوعين للقتال ضمن أعداد المنتمين إلى هذه التنظيمات[225]،

وكما توفر للتنظيمات أعداد أخرى من البشر ممن تم غسيل دماغهم، فعاد بعض لا يفهم غير ما يتم شحنه من صور و مفاهيم و مخططات يتم إدخالها ضمن أساليب بعيدة عن إعتماد المنطق و الحقيقة، و يكون فيها الدين الواعز و الوسيلة و الدافع الناتج الذي يتم غسيل دماغ الإنسان بمفاهيم يتم تشويهها للتأثير على بعض من العناصر المتسمة بضعفها و سهولة انقيادها، و خصوصا العناصر المراهقة و المبتلية بأمراض الإدمان على المخدرات أو المبتلية بأمراض نفسية أو اليأس أو المصابة بعقد لا تجد لها خلاصا إلا بالموت، بشرط أن يكون لهذا الموت ما يجعل له معنى–على حد فهم القائم بأعمال الغسيل– ليستعد الإنسان لتفجير جسده وقتل نفسه بواسطة الانتحار بربط الأحزمة الناسفة حول الصدر تحت الملابس، أو شحن المركبات بحمولة من المتفجرات يقودها المنتحر ليتحول جسده إلى شظايا تقتل الناس و قنبلة مدمرة قوة تدميرية كبيرة لتخريب الممتلكات في كل الأحوال بعد أن تقتله.[226].

فارتفاع وتيرة أعمال العنف في العراق، لتحصد أرواح العديد من الأبرياء، و أثارت هذه الموجة التي وصفها البعض بالانتكاسة الأمنية، تساؤلات حول العلاقة بين تلك الهجمات و تأخر تسمية الوزراء الأمنيين في حكومة نوري المالكي و يرجع العديد من السياسيين العراقيين و المحللين ارتفاع وتيرة أعمال العنف في انحناء متفرقة من البلاد إلى تأخر تسمية وزراء الدفاع و الداخلية و الأمن الوطني و الخروقات في الأجهزة الأمنية أثناء فترة حكومة المالكي.و في هذا الصدد قالت سهاد العبيدي عضوة القائمة العراقية في تصريح صحفي "إن الوضع الأمني في عموم البلاد يشهد تراجعا و ترديا كبيرين، و عمليات إرهابية منظمة" ، مضيفة "أن السبب الرئيسي للخرقات الأمنية هو تأخر تسمية "الوزراء الأمنيين، ما ولد شيئا من الأرباك، إضافة إلى أن أغلب الأجهزة الأمنية مخترقة من جهات عديدة[227].

و دعت العبيدي آنذاك إلى إعادة النظر في بناء الأجهزة الأمنية و تكثيف الجهد الإستخباري، قائلة "إن الأجهزة الأمنية شكلت في ظل ظروف استثنائية و صعبة جدا، و رئيس الوزراء بنفسه اعترف بأن الأجهزة الأمنية مخترقة، ما يستدعي الإسراع بتسمية الوزراء الأمنيين و تكثيف الجهد الإستخباراتي، و يعتقد الملا ناظم الجبوري الخبير في شؤون تنظيم القاعدة "أن الأسباب التي تكمن وراء عودة القاعدة إلى المشهد العراقي و قوتها هو التأخر في إقرار الوزارات الأمنية و قادتها، و هذا التأخر جعل المؤسسات الأمنية تعيش في حالة من التخبط و الإرباك،

---

[225]زهير كاظم عبود، المرجع السابق الذكر

[226] المرجع نفسه.

[227] الشرق الأوسط ، تحليل إخباري: الأمن في العراق .....إشكالية تبحث عن حل ، 28/01/2011، على الموقع :

- *http://arabic.people.com.cn/31662/7275917.html;14/05/2015*

وانعكس هذا الارباك بصورة إيجابية في انتعاش القاعدة و عودتها بقوة محاولة فرض أمر واقع على الساحة".و تابع الجبوري قائلا لوكالة أنباء (شينخوا) "إن تنظيم القاعدة وحسب استراتيجيته في العراق، ينفذ هجمات ذات بعد طائفي كلما تعرض لضربات و ضغوط أمنية، إذ أن مثل هذه الهجمات تعتبر متنفسا له ، كونها تأخذ بعدا إعلاميا محليا و دوليا، و هذا أحد أهداف القاعدة، إلى جانب احراج الحكومة العراقية و مؤسساتها الأمنية.[228]

تنظيمات الإرهاب الدولي و تجمعات التطرف الديني و التحجر المذهبي كلها تقاطرت على العراق و تجمعت في الساحة العراقية فلا طالما أرادت أن تثبت أنها تقاتل الامبريالية العالمية في هذه الساحة، العناصر التي أستكلبت على العراقيين من جهاز الأمن و المخابرات و الاستخبارات و الأمن الخاص و من كان يعتقد أن لا فرصة له من البعثيين و من الذين تلطخت أياديهم بدماء أهل العراق تزاحموا و تجمعوا ليشكلوا فريقا غير متجانسا من مجموعات القتل و الاغتيالات تبطش بالعراقيين، حتى من كان يعتقد واهما أنه يستطيع أن يخدم الإسلام بحرق الكنيسة أو الجوامع و تهديم و تفجير الأماكن المقدسة و الإساءة إلى الأديان و المذاهب، و من كان يعتقد بغباء ملموس أنه بقتل مسيحي المسالم و المندائي و الأيزيدي من البسطاء و الفقراء من هذه الشرائح سيدخل الجنة، و تقاطرت هذه النماذج لتشعل و تؤجج الذهنية المتطرفة و المذهبية الطائفية و تشجيع الجريمة كوسيلة وسط ساحة العراق و يكون البسطاء و الفقراء من أهل العراق الوقود و الضحايا[229].

و التوجه المتطرف لقتل الإنسان على الهوية مرض لم يكن قد انتشر في العراق، و هو نتيجة لما كان النظام الصدامي يحقن به المجموعات التي علمها ووظفها و زرع فيها هذه الأفكار، حيث حقنها بأفكار العداء للإنسان و الاستخفاف بالحياة الإنسانية، و لهذا قصد القتلة معتنقي الأديان من العراقيين المسيحيين و الأيزيديين و المندائيين بهدف قتلهم دون سبب سوى أيمانهم بدياناتهم و بالله الواحد الأحد الذي تؤمن به جميع الديانات في العراق.و تزاحم شيوخ الجوامع العربية الذين قرروا إطالة لحاهم و تقصير ملابسهم ليصدروا أوامرهم للشباب العربي المغرر به و الذي غاب عنه العقل و الحكمة و معرفة الحقائق ليقبلوا أن يصيروا قنابل مفخخة ليس لحياتهم معنى، ليقتلوا أكبر عدد ممكن من العراقيين اعتقادا منهم أنهم سيعبرون إلى الجنة عبر أشلاء و دماء العراقيين.[230].

أن الإرهاب في العراق يعتبر من التحديات الخطيرة التي يتعرض لها كيان المجتمع و الدولة و الحكومة و من الضروري وعي ذلك التحدي و معرفة أسبابه لوضع الحلول و المعالجات و أن يدرك الباحث السياسي و المراقب خطورته من خلال الوقوف على أسبابه و آثاره وهنا نعرض جملة من الأسباب التي أمست مصادر تغذي الإرهاب أو حواضن توفر الأجواء لنموه واستمراره في العراق و هي[231]:

---

[228] المرجع نفسه.

[229] المرجع السابق الذكر

[230] المرجع نفسه

[231] حسين جلول، الإرهاب في العراق، 06/04/2015، على الموقع:

-http://www.alhudamissan.com/index.php/2013-03-0521-25-9-2013-03-05-25-18/5151-2015-04-06-19-49-24.html;

1- طريقة التغيير في العراق التي جاءت من خلال قوات التحالف و بضربة عسكرية أسقطت النظام الدكتاتوري في العراق و أصبح تحت إدارة الاحتلال الأمريكي، وكان هناك اعتراض لدى البعض من هذه الطريقة كما كان هناك متضررين من عملية التغيير عبر أولئك عن اعتراضهم بطريقة العنف و العمل المسلح لتكون تلك الأجواء حواضن للإرهاب ليذهب لأبعد من مقاومة الاحتلال في استهداف العملية السياسية و رجالاتها و مؤسسات الدولة و يشمل الحكم جميع الناس الذين تنفسوا نسيم الحرية بعد سقوط النظام السابق أي نظام صدام حسين.

2- ثقافة العنف التي اجتاحت المجتمع العراقي إثر سياسة النظام السابق و ما قام به من حروب دموية ضد جيرانه إيران و الكويت ثم الحروب الداخلية لإبادة الأكراد في شمال العراق و قمع الشيعة في الجنوب و الوسط و عمليات القتل و التشريد و التهجير و الترميل و السجن و الإعدامات الجماعية و المطاردات كل ذلك و غيره جعل الفرد و المجتمع العراقي يعيش حالة من التوتر الدائم و ترتسم على سلوكه و تصرفاته جمله من الانفعالات النفسية جراء سياسة النظام و أصبح العنف كسلوك و ثقافة له مبرراته و أجواءه تلك الظاهرة أصبحت إحدى الأسباب.

3-الثقافة الدينية المتطرفة التي اعتمدها الإرهاب في العراق و الذي نجد في ثناياه الفتاوى و الآراء لعلماء المسلمين في الحث على الجهاد و القتال و محاربة الإحتلال و الانحلال حسب وجهة نظرهم و الحماس لتطبيق الشريعة بطريقة مرعبة دموية قائمة على أساس العنف و التفكير و التهديد و القتل و التفجير ،إن للشعار الديني مجالات واسعة في تحريك الإرهاب و إيجاد الحواضن و المنطلقات و الغطاء الشرعي و ذلك بتأسيس الدولة الإسلامية في العراق و التي ما برحت تعلن عن العمليات الإرهابية التي تقوم بها و الممارسات المرعبة التي تمارسها في الكثير من مناطق العراق الغربية و الوسطى و تتوسع يوما بعد يوم لسيطرة على مختلف مناطق العراق.

4-خوف الدول الإقليمية من التحولات التي تترقبها المنطقة بعد التغيير في العراق فكان القلق و الهواجس و المخاوف التي تعيشها بعض الدول من الديمقراطية و المشاركة و حقوق الإنسان و الانتخابات الحرة كلها تجعل الدول تغذي الإرهاب من أجل إسقاط التجربة في العراق، بعضها قام بفتح المعسكرات للاستقطاب و التدريب و إرسالها إلى العراق، و البعض أمدها بالمال و الرجال و توفير الدعم اللازم في أعمالهم الإرهابية، و الآخر مد الإرهاب بالسلاح و صارت حدوده منفذا لإيصال السلاح إلى التنظيمات الإرهابية و الميلشيات المسلحة، فيما ظل البعض يوفر المكان الآمن للقيادات المجرمة ليعظهم الدعم السياسي، و ترى أن الدول الإقليمية تقوم بأدوارها تلك رغم العداء بينها إلا أنها اجتمعت على دعم الإرهاب في العراق .

5-رفض الديمقراطية المعبرة عن إرادة الشعب وتنوعه و حضوره في الواقع السياسي، فقد برزت المكونات السياسية و الإجتماعية بحجمها الطبيعي من خلال نتائج الانتخابات التي أعطت الحجم الطبيعي لكل مكون أو حزب مما أدى بالبعض رفض هذا النظام لأنه يعتبر تقليل من دوره في الحياة السياسية أو أنه يؤدي إلى إضعافه مستقبلا و يغير قاعدة الحكم في العراق من الهيمنة إلى الديمقراطية و المشاركة، إن الإطراف المتضررة من التحول الديمقراطي

اتكأت على الإرهاب لإسقاط العملية السياسية و عودة الدكتاتورية من جديد و تحت مسميات دينية و طائفية مما جعلهم في توتر دائم ، و أصبحت بعض المناطق حاضنة للإرهاب على أساس هذه العقيدة.

6-النزعة الدينية و الانقسام الذي أصيبت به مكونات الشعب العراقي حيث أصبح التنوع عنصر إثارة بدل أن يكون عامل إثراء، فقد أخذت مكونات العراق و أطيافه تعبر عن وجودها و ترسم آمالها و تبحث عن مكانتها في أجواء ذاتية و محاصصة سلبية و تعتمد على العنف في تحقيق مطالبها، و لذلك اعتاد أبناء الشعب العراقي على حدوث الانفجاريات و العمليات الإرهابية بعد كل حلة من الاختلاف و التقاطع بين المكونات السياسية المعبرة عن المكونات الاجتماعية الدينية و القومية.

7-الصراع الطائفي الذي تمتد جذوره في تأريخ العراق الإسلامي و الحديث و المعاصر، حيث أن المذاهب الإسلامية تعيش حالة من الصراع و التنازع و الاختلاف في أجواء سياسية ذاتية و محيط إقليمي يغذي هذا الصراع و توازن قوى ضاغطة باتجاهات عدة لتزيح كفة الصراع، مما جعل الكثير من الأحداث الإرهابية التي تعرض لها العراق ذات طابع طائفي.

8- حالة الفقر و العوز و التخلف و الحرمان التي عاشها العراق اثر الحروب الخارجية و الداخلية و التي قام بها النظام السابق نظام صدام حسين و الحصار الذي دام أكثر 12 سنة من الزمن و مخلفا نقصا بالخدمات و تضيق بالجهات، و عوز مادي وانكسار نفسي، و في هذه الحالة تأتي الشعارات الدينية المزيفة لتستغل الشباب و تجعلهم وقودا لنارهم فتكون حالة الفقر أحد الأسباب التي يعتمد عليها الإرهاب.

وتبعا للمعطيات التي تتحرك في الشارع السياسي العراقي فهناك لون من تلك القوى السياسية يعتمد ثقافة الإرهاب السياسي و يعزز لغة العنف داخل المجتمع من خلال التنظير و الدفع بالضد و التخندق بالاتجاه المغاير لحركة دوران العمل السياسي. فتنتج تلك السلوكيات و التداعيات لمجاميع إرهابية بأسماء و مسميات شتى عابرة من خارج الحدود تتزاوج مع حواضنها في الداخل لتنذر بخطورة الوضع السياسي القادم . وتراهن على انهيار منظومة القيم المجتمعية و تفتيت اللحمة الوطنية من خلال إفساد الحياة و تسميم مفاصلها بكل شيء وزرع البذور الطائفية و الدينية.[232]

و هناك دول إقليمية كما سبق و ذكرنا انفا ساعدت على استقطاب جيل من السياسيين المرتزقة و تجار الموت و حشرهم في العملية السياسية من أجل إفشال التجربة السياسية العراقية الجديدة. من خلال خلق المقاطعات و التقاطعات في مشهد الحراك اليومي، و إذكاء حالة الصراع السياسي بأدوات طائفية و جعل الساحة العراقية بيئة صراع دائمة بين الأطراف المتنازعة. تتحكم في خيوطها أجندات خارجية مختلفة مدمرة تشترك في صناعة الموت و القتل اليومي من خلال تجنيد فصائل سياسية تعنى بتجارة الموت و القتل لتصنع الإرهاب

---

[232]ناجي الغزي، الإرهاب السياسي و سياسة الإرهاب، 09/11/2011، على الموقع :
-http://www.najialghezi.com/index.php.html;14/05/2015

السياسي كمبرر لحماية مدنها من رياح التغيير. وتلك الأعمال الإرهابية تخضع إلى إستراتيجيات دموية منظمة تهدف إلى استنزاف كامل لإرادة الشعب العراقي و ثوابته الوطنية.[233]

فالعراق يعاني من الإرهاب الوافد الذي جعل منه مسرحا لصراع الأجندات الدولية و الإقليمية باستخدام التنظيمات المسلحة و المليشيات و فوق الموت المخابراتية، و يعد هذا عمل عدواني يجرمه ميثاق الأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة 51، لأن الدولة التي ترعى الإرهاب ضد دول أو مجتمعات أخرى تكون قد تورطت في حرب غير معلنة معها، و بالتالي الدولة تصبح مسؤولة دوليا عن هذه الحرب ذات الشحن المنخفض قد تقدم أحيانا على أعمال إرهابية مباشرة عن طريق قواتها المسلحة النظامية و مخابراتها و قوات لا متناظرة أي المليشيات ضد دولة أخرى أو ترويع السكان المدنيين فيها وذلك من أجل تحقيق أغراض سياسية معينة و ينطبق هذا على التدخل الإيراني المباشر بالعراق منذ عام 2003 و حتى الآن و يصنف عملا عدوانيا بصرف النظر عن ذرائع الدفاع عن النفس إذ أنها تخالف عمل أحكام المادة 51 و شروطها من ميثاق الأمم المتحدة و هذا ينطبق على الإرهاب الوافد للعراق[234]

أصبح الإرهاب منظومة إيديولوجية و عسكرية و مالية و بشرية و أضحت صناعة متقنة لسوق اقتصادي بشع وقوده البشر و المجتمعات، و لعل سوق الإرهاب في العراق الأكثر رواجا في العالم، حيث أصبح يستقدم غالبية شركات الأمن القومي الإسرائيلية و الغربية و الأمريكية و الإيرانية و الروسية و الصينية و العربية تحت شعار (((الحرب على الإرهاب)))، دون الأخذ بعين الاعتبار مظاهر فشل التجربة السياسية في العراق، و غياب القانون، واندثار المؤهلات المهنية للقيادات و الأفراد القائمين على الأمن و الدفاع و مكافحة الإرهاب، و كذلك غياب الطبقة السياسية الواعية التي تبحث عن مشروع تنمية و بناء الوطن و المواطن، و لعل غالبية أحزاب السلطة و المخول لهم دوليا و محليا و إقليميا بإدارة العراق ما بعد الغزو هم من ذوي خلفيات إرهابية و قادة مليشيات مسلحة و من ذوي السوابق الجنائية مما يخلق مناخ العسكرة و المليشيات و الإرهاب ، و بذلك أصبح سوق العراق المضطرب يجذب بأمواله المباحة خزائن الدول و الشركات على حساب أمن و سلامة المواطن العراقي و معيشته و حريته و رخائه، واستبدالها بالأسلحة و الواقيات ضد الرصاص و السيارات المصفحة و الكلاب و الأجهزة الكاشفة و القائمة تطول . [235]

كانت القرارات التي اتخذها تنظيم "القاعدة في العراق" و بغداد حتى الآن عاملا على نفس القدر من الأهمية على الأقل في بث الحياة مرة أخرى في الجماعة . و قد أكد أبو بكر البغداكي و أبو سليمان الناصر– الزعيم و القائد العسكري الجديدان لتنظيم "القاعدة في العراق"، على التوالي – على القيادة العراقية ل التنظيم وركزا دعايتهما على القضايا التي تمثل أهمية كبرى بالنسبة للسنة العراقيين: و هي تحديدا مصير السجناء و هي تحديدا، مصير السجناء السنة، ونطاق النفوذ الإيراني على بغداد، و العقاب الجماعي للسنة من خلال عمليات

---

[233] المرجع نفسه

[234] مهند العزاوي ، صناعة الإرهاب في العراق، 15/03/2015،على الموقع:

-http://aliraqnews.com;14/05/2015.

[235] المرجع نفسه

مكافحة الإرهاب العشوائية و جهود حل حزب البعث غير التمييزية. لقد استهدفت هجمات تنظيم "القاعدة في العراق" بشكل متزايد المتعاونين مع الحكومة من الشيعة و السنة ، على الرغم من أنه قد توخى الحذر بعدم تنفير عموم السكان السنة من خلال شن هجمات أو فرض قيود غير تمييزية على حياتهم اليومية.[236]

و في غضون ذلك، لعبت بغداد دورا صب في صالح الدعاية التي قام بها تنظيم "القاعدة في العراق". فمنذ أن بدأ انسحاب الولايات المتحدة في عام 2009 و تدهور الشراكة بين القوات العراقية و الأمريكية، تخلي الجيش العراقي عن النموذج الناجح المتمثل في جهود مكافحة التمرد التي تركز على السكان. فقد تم إقصاء جماعات "الصحوة" –وهي قوات شرطة شبه عسكرية من أهل السنة تم تعيينها من قبل الحكومة– بشكل تدريجي: فقد أصبحت رواتب أفرادها متقطعة، و تم تقييد حقهم في حمل الأسلحة للدفاع عن النفس، و كثيرا ما ألقي القبض على قادتهم. و الآن أصبحت جماعات "الصحوة" في حالة تراجع و فرار، إذ باتوا أهدافا سهلة للقتلة التابعين لتنظيم "القاعدة في العراق" و يسعون بشكل متزايد إلى إبرام اتفاقات مع الإرهابيين.[237]

" كما تخلت القوات الأمن العراقية عن العديد من المبادئ الأساسية الأخرى لعمليات مكافحة التمرد القائمة على السكان فالقوات تعيش حاليا بعيدا عن مجتمعاتها المحلية، و بسبب التغيب المتزايد لأفرادها بصورة جزئية، فقد انسحبوا من الشبكة الكثيفة التي تضم مواقع قتالية في الأحياء إلى قواعد أكبريسهل تزاويدها بالرجال و دعمها لوجستيا. و في العديد من المواقع، تبنوا نفس وجهة النظر غير التمييزية تجاه السكان المحليين التي تبنتها قوات التحالف في عام 2003، لكن مع اختلاف هام: لم تستطع قوات التحالف في بادئ الأمر التمييز بين المتمردين و المدنيين بسبب جهل حقيقي، بينما كانت الوحدات العراقية (بأخذها زمام المبادرة من السياسيين الوطنيين المتناحرين) تقوم غالبا بتجميعهم مع بعضهم البعض بصورة متعمدة بسبب التعصب الطائفي و عدم الرغبة في الإلتزام بالعمل الصعب لمكافحة أعمال التمرد القائمة على السكان. و نتيجة لذلك، أصبحت أحياء سنية كاملة في غرب بغداد مناطق معزولة لسنوات حتى الآن ، و عرضة لحصار اقتصادي و لمداهمات دورية وفقا لنزوات القادة العسكريين المحليين. و يحاول الجيش الآن القيام بعمليات تطهير واسعة النطاق –ويذكرنا ذلك مرة أخرى بجهود التحالف في الفترة 2003-2004، عندما كانت النتائج متواضعة أو حتى عكسية على نحو مماثل" . [238]

و برجوع للوراء نجد أن خمسة و ثلاثون عاما و صدام يوظف أجهزة الأمن العامة و المخابرات و الاستخبارات و الأمن الخاص و الأجهزة الخاصة و أجهزة الحزب لصالح قضية الإرهاب المواطن العراقي و إذلاله و تطويعه و إدمانه على هذا الإذلال و أقراره كونه صار جزءا منه، بحيث يوصله إلى مرحلة لا يمكنه الحياة دون أن

---

[236] مايكل نايتس ، إعادة بناء قدرات مكافحة الإرهاب في العراق ، 31/07/2013 ، على الموقع:

-http://www.washingtoninstitute.org/car/policy-analysis/view/rebuilding-iraqs-counteryerrorism-capabilities;14/05/2015

[237] المرجع نفسه

238 المرجع نفسه

يجد من يذله أو يقسو عليه أو يرهبه على الأقل، فيجد فيه جزء من شخصيته و حياته التي أعتادها ، و يمعن أولا و قبل كل شيء في سبيل إذلال منتسبي هذه الأجهزة مهما كانت منزلتهم ودرجة أهميتهم، فكل عنصر من عناصر هذه الأجهزة مهان وذليل أمام سلطة صدام و عائلة صدام ، و هذا العنصر المهان يعكس إذلاله و إهانته على الناس بموافقة السلطة و معرفتها و ربما بأوامرها .يستطيع أي عنصر من هذه العناصر أن يستدعي من يشاء من الناس دون قضية، و يستطيع أيضا أن يقتاد من يشاء دون أمر ، لا بل يستطيع أن يوقف يحجز من يشاء دون تهمة و دون قرار من قاضي، و يستطيع أن يقوم بتعذيب أي مواطن حتى دون تهمة أو حتى شبهة، كما يستطيع مصادرة الأموال و الأرواح دون أن يتدخل أي مرجع قضائي أو حكومي مهما بلغت أهميته.[239]

فالمواطن العراقي مرعوب من إسم الجهاز الأمني و يمتلأ عقله بالإرهاب من عمل تلك الأجهزة و ثقته بضياع الحقيقة في دهاليزها، مثلما يبقى المواطن العراقي مرعوب من كل شخص يعمل ضمن هذه الأجهزة، أو حتى كونه مخبرا أو صديقا لهذه الأجهزة، مجرد حالة الرعب تثير الاطمئنان و الرضى في عقل صدام وسلطته، العنصر الذي يعمل في الأجهزة الأمنية فوق القانون، ولا يخضع لمسائلة القانون و هو مصان غير مسؤول ، مع أن صدام لا يمكن أن يطمئن قطعا لعناصر هذه الأجهزة مطلقا، و هو يريد نشر الرعب داخل الأجهزة الأمنية وداخل المجتمع العراقي سوية، و هذا الانتشار يحقق له غاية نفسية من الاطمئنان في عملية الترويع المتبادل، بالإضافة إلى إحساسه في أكمال رغبة عارمة و دفينة داخل نفسه و المتناقضة، هذا ماولد فكر مليء بالرعب العنف و الطائفية و الانقسامات داخل المجتمع العراقي. [240]

إذن فالوضع الأمني مرتبط ارتباط وثيق بالمشهد السياسي و هذا ليس الآن وإنما منذ فترة طويلة و بعد الاحتلال فعلى كل النخب السياسية التي تفوز في الانتخابات و التي لم تفز إلى أن توحد صفوفها أمام الهجمات الإرهابية التي تريد أن تدمر العراق من جهة و التي تريد أن تعيد المشهد كما حصل عام 2006، فبعد 2006 حدثت تفجيرات سامراء في الفترة التي أعقبت الانتخابات و قبل تشكيل الحكومة و بالتالي دفعت البلاد إلى أتون حرب طائفية.[241]

و اليوم هنالك أيضا نفس الأجندة التي تريد أن تدفع بالعراق إلى اصطفا فات طائفية جديدة و هناك تقصيرا من قبل الحكومة لأنها هي المسؤولية الحقيقية عن الملف الأمني و بالتالي إذا هناك قيادات في الملف الأمني غير كفوءة أو ولاؤها للمليشيات أو ولاؤها للأحزاب أو ولاؤها للإرهاب بالتأكيد هذا تقصير الحكومة، كان عليها أن تعيد هيكلة الملف الأمني و هذا ما طالبت به دائما لجنة الأمن و الدفاع إثر التفجيرات التي حصلت خصوصا التفجيرات الدامية ، فوجب بأن تعاد هيكلة القوات المسلحة و القيادات الملف الأمني بالشكل الذي ينسجم مع التحديات من جهة و كذلك إعادة الخطط و الإستراتيجية الأمنية أيضا بما ينسجم و مستوى التحدي الأمني

---

239 المرجع نفسه

[240]زهير كاظم عبود، المرجع السابق الذكر .

[241]المشهد العراقي ، الوضع الأمني و الجدل السياسي في العراق، على الموقع:

-http://www.aljazeera.net/programs/iraqi-scene/2010/4/13;14/05/2015

الذي يواجهه البلد اليوم، لذلك يعني أن تكون هنالك فعلا أجندة مرتبطة بخيوط داخلية و خارجية تحاول أن يعيد الاصطفافات الطائفية و كذلك تحاول رسم المشهد السياسي[242]

من جهة أخرى تعتمد الفتاوي التي يصدرها قادة هذه التنظيمات الإرهابية في العراق على ضرورة استعمال العنف لغرض حماية الدين و انقاذ الشريعة من تسلط الكفار، و ضرورة العمل بقوة على تطبيق
الشريعة الإسلامية و إن كل البشر من غير المسلمين هم من الكفار الذين يستحقون جز الرقاب، و أن الإسلام في حرب شعواء من أجل البقاء، و دون هذا الجهاد و التضحية بالنفس و الانتحار لن تقوم للإسلام قائمة ، و مزاعم كثيرة تنطلي على العديد من الشباب فيقعون فريسة لهم و لشيوخهم، و من خلال هذا المنطق المبتور يعمد الشباب المتطوع بالنظر للسيطرة الذهنية و العقلية عليه، و بالنظر لإصابته بالانغلاق الذهني و عدم تمكنه من النظر أبعد من النقطة التي يقففيها إلى استعداد الشباب لرمي أرواحهم إلى التهلكة، مما يمكن قياداته من استخدامه أبشع استخدام في عمليات انتحارية يكون جسده الوقود فيها كوقود في اللعبة السياسية، إضافة إلى التأثير النفسي القدرة على السيطرة النفسية و التحكم في عقول الشباب المندفع تحت تأثير قدرة قيادات الإرهاب العراقي و تلبسها بلباس الدين كوسيلة لإيهام الشباب بنظافة الوسيلة و الهدف الذين يعملان مكن أجلهما[243]

و إذا كانت الاعترافات التي أدلى بها ضباط الاستخبارات العراقية تدل على بقاء الارتباطات مستمرة، و إذا كانت الارتباطات بين هذه الفصائل و بين التنظيمات السرية لجهاز المخابرات العراقي و التي استعدت للعمل في الخفاء بعد سقوط النظام، لا يمكن أن تكون عفوية و غير مرتبة و غير منظمة، إضافة إلى تمكن (أيمن الظهراوي) و هو القائد البديل للقاعدة من زيارة العراق أكثر من مرة لا بد أن يترك خلفه من العقول الجاهزة لتفجير نفسها باللحظة و المكان التي تختاره، و يكون وقودها الإنسان المتفجر و الواهم بأنه يقوم بترسيخ أسس الدين الإسلامي عند ارتكابه جريمة من أبشع الجرائم الإنسانية و بحق الله عز وجل و ليس غريبا أن يكون لبعض مراسلي القناة الفضائية ممن يرتبطون بتنظيم القاعدة الإرهابي دور ملحوظ في العراق، مثلما ليس غريبا أن يختفي عنصر القاعدة الخطير (تيسير علوني) في منطقة الفلوجة في العراق ليظهر في إسبانيا ، حيث تم القبط عليه من قبل البوليس الاسباني بتهمة الإرهاب العالمي متلبسا بتهم عديدة قد يكون من بينها المساهمة في جرائم ضد الشعب العراقي و مد الإرهابيين بالمعلومات و التخطيط لعملياتهم[244].

و بحلول نهاية عام 2010، بدا تنظيم "القاعدة في العراق" عاجزا عن الحركة، حيث بلغ متوسط محاولاته لتنفيذ هجمات إرهابية تحدث خسائر ضخمة بين صفوف الجماهير 10 هجمات شهريا فقط، و معظمها كانت فاشلة (مقارنة بنحو ستين أو سبعين هجوما شهريا في عام 2006، مع نسبة نجاح أعلى من تلك التي حدثت عام 2010). وكان التنظيم قد فقد قيادته العليا أمام الهجمات الأمريكية، بينما كان التنسيق بين الخلايا أمرا محفوفا بالكثير من المخاطر لدرجة أن التنظيم لم يستطع تنفيذ سوى هجوم واحد أو هجومين "كبيرين" منسقين في

---

[242] المرجع نفسه

[243] زهير كاظم عبود ، المرجع السابق الذكر .

[244] المرجع نفسه

عدة مدن في العام الواحد. و بناء عليه، بدأ تنظيم "القاعدة في العراق" يتفتت إلى شبكات شبه إجرامية مستقلة تركز على السرقة و الابتزاز، ولكن بحلول نهاية عام 2012 ، استعاد التنظيم عافيته ، حيث كان يشن أكثر من أربعين هجوما كبيرا شهريا إلى جانب هجمات منتظمة في عدة مدن و اليوم، تقوم القبائل في المناطق النائية المتاخمة لسوريا مرة أخرى بإبرام اتفاقات عدم اعتداء مع الجماعة و تصوغ ذلك في صورة عقود محلية[245]

من الواضح أن قرار الولايات المتحدة سحب قواتها من العراق بحلول نهاية عام 2011 كان إحدى العوامل في تعافي تنظيم "القاعدة في العراق"، لأنه أدى إلى استبعاد ترتيب بالغ الفاعلية للأصول الاستخباراتية و القوات الخاصة وفرق الهجمات الجوية . إن ذلك قد وفر للتنظيم القدرة على التنسيق مرة أخرى، الأمر الذي أدى إلى زيادة الهجمات في عدة مدن وكانت سجناء تنظيم القاعدة من الحجز القضائي الأمريكي إلة السلطات العراقية عاملا هاما أخر و تم الإفراج لاحقا عن مئات من هؤلاء السجناء، مما أعاد قوة بشرية الإفراج عن مئات من هؤلاء السجناء، مما أعاد قوة بشرية هائلة من الإرهابيين المدربين إلى العمل . كما كانت الحرب بمثابة نموذجا للمتمردين، كما كانت الحرب الدائرة في سوريا عاملا محفزا، حيث كانت بمثابة نموذج للمتمردين السنة في العراق في الوقت الذي وفرت فيه مزايا لوجستية و ملاذات جديدة تمخضت عن قيام متمردين سنيين بالقتال إلى جانب بعضهما البعض.[246]

فعملية الهروب من السجن أبو غريب في جويلية عن إطلاق سراح مئات السجناء، من بينهم العديد من مقاتلي تنظيم "القاعدة في العراق" الذين سيتعذر إلقاء القبض عليهم مرة أخرى في وقت قريب . و يأتي هذا النجاح ليتوج عاما حافلا بالانجازات بالنسبة للجماعة السلفية الجهادية، التي عاودت الظهور بشكل ملحوظ منذ أن وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام 2010. و ردا على ذلك، ليس هناك شك بأن مستشاري السياسية الأمريكية سوف ينصحون بقيام المزيد من التعاون الأمني مع قوات مكافحة الإرهاب العراقية، التي من شأنها أن تكون مفيدة. بيد أن حل الأزمة يتطلب رؤية أوسع بكثير من مجرد إدخال تحسينات تكتيكية على قدرة بغداد على اعتقال وقتل الارهابيين . فقد عملت ثلاث سنوات من التناحر السياسي الداخلي السام على وضع الأساس للتعافي الجزئي لـ تنظيم "القاعدة في العراق"، و الأعمال السياسية وحدها هي التي تستطيع تقويض الحركة مرة أخرى[247]

إذن فالمشكل العويص هو ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و المنشق عن تنظيم القاعدة و الذي لا يقل خطورة عنها بل و أكثر بسبب الأعمال الاحترافية و الهمجية التي يقوم بها كل يوم حيث ظهر تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق الشام" (داعش) للمرة الأولى في أفريل 2013، و قدم على أنه نتيجة اندماج بين تنظيمي "دولة العراق الإسلامية" التابع لـ "القاعدة" و "جبهة النصرة" السورية، إلا أن هذه الأخيرة رفضت الاندماج على

---

[245] مايكل نايتس ، المرجع السابق الذكر

[246] المرجع نفسه

[247] الحياة، ما هو تنظيم "داعش" ؟مسيرته منذ الانشقاق عن "القاعدة" وحتى إعلان "دولة الخلافة" ؟.
11/06/2014، على الموقع:
-http://www.alhayat.com/Articles/2909987];15/05/2015.

الفور ، ما تسبب في اندلاع معارك بين الطرفين في جانفي 2014 لا تزال مستمرة حتى اليوم، واعترض "داعش" علنا على سلطة زعيم تنظيم " القاعدة" أيمن الظواهري و رفض الاستجابة لدعوته إلى التركيز على العراق و ترك سورية لجبهة النصر".[248]

" و كان "داعش" يعمل في بدايته في العراق تحت إسم "جماعة التوحيد و الجهاد" ثم تحول إلى تنظيم "القاعدة في بلا الرافدين" بعد تولي أبو مصعب الزرقاوي قيادته في 2004 و مبايعته زعيم "القاعدة" السابق أسامة بن لادن. واشتهر التنظيم الجديد ببث مقاطع فيديو على شبكة الانترنيت تظهر إعدامات و قطع رؤوس.

وبعد مقتل الزرقاوي في جوان 2006 على يد القوات الأمريكية في العراق، انتخب التنظيم "أبي حمزة المهاجر" زعيما له و بعد أشهر أعلن تشكيل "دولة العراق الإسلامية" بزعامة "أبي عمر البغدادي". لكن القوات الأمريكية تمكنت في نيسان (أفريل) 2010 من قتل البغدادي و مساعده أبي حمزة ، فاختار التنظيم "أبا بكر البغدادي" خليفة له، و خلال الفترة الممتدة بين العامين 2006 و 2010 تمكنت القوات الأمريكية و العراقية من إضعاف التنظيم بشكل كبير، بعدما شكلت قوات "الصحوة" العراقية من مقاتلي العشائر في المناطق السنية، وقتلت أو اعتقلت 34 من كبار قياديه.[249]

و بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق في نهاية 2011، شن "دولة العراق الإسلامية" حملة تفجيرات عنيفة في المدن العراقية و خصوصا في العاصمة بغداد، حصدت آلاف الضحايا، و عرض الأميركيون مبلغ 10 ملايين دولار مكافأة للقبض على البغدادي أو قتله ورد التنظيم بحملة اطلق عليها "كسر الجدران" شملت عشرات الهجمات على السجون العراقية وأدت إلى الإفراج عن المئات من معتقليه، و خصوصا من سجني التاجي و أبو غريب الشهير. و في أفريل 2013 أعلن أبو بكر البغدادي في تسجيل صوتي أن جبهة "النصرة" هي امتداد لتنظيمه، وأعلن دمج التنظيمين تحت مسمى واحد هو "الدولة الإسلامية في العراق و الشام". لكن "النصرة" سارعت في اليوم التالي إلى رفض عرض الإندماج.وبعد إعلانه عن الاندماج الذي لم يكتمل، قرر البغدادي نقل نشاط تنظيمه إلى سورية، حيث سيطر على إقليمي الرقة و دير الزور واستعاد أسلوب الزرقاوي بتنفيذ إعدامات بحق عناصر من جماعات أخرى منافسة و قطع رؤوسهم في الساحات العامة"[250]

"وسرعان ما بدأ التنظيم في خوض معارك على أكثر من جبهة في الداخل السوري، واحدة ضد "النصرة" و ثانية ضد "الجيش السوري الحر" التابع لائتلاف المعارضة السورية، و ثالثة ضد الأكراد السوريين الذين قرروا إقامة نوع من "الحكم الذاتي" في مناطقهم في شمال سورية. و في فيفري الماضي، تمكن مقاتلو " داعش" من اغتيال ممثل الظواهري في سورية المدعو "أبو خالد السوري" بتفجير مقره في مدينة حلب.

---

[248] المرجع نفسه

[249] المرجع نفسه

[250] المرجع نفسه

و في جانفي من العام الحالي، تسللت قوات من "داعش" إلى مدينتي الفلوجة و الرمادي واحتلتها بعد أشهر من تصاعد العنف في محافظة الانبار، ومع أن القوات الحكومية استعادت السيطرة على الرمادي بعد بضعة أيام إلا أن الفلوجة بقيت تحت سيطرة المقاتلين المتشددين"[251].

"و في تطور مفاجئ في العاشر من جوان، شن "داعش" هجوما أدى إلى السيطرة سريعة على مدينة الموصل ثاني أكبر المدن العراقية، بعد انسحاب القوات الحكومية العراقية منها. ووسع التنظيم سيطرته إلى محافظة صلاح الدين التي ترتبط وسط العراق بشماله و تضم مدينة بيجي، حيث أكبر مصافي النفط العراقية، و حاول الاقتراب من محافظة كركوك الغنية بالنفط و المتنازع عليها، إلا أن قوات البشمركة الكردية سارعت إلى احتلال المحافظة بعد انسحاب الجيش العراقي.و بعد سيطرة "داعش" على مناطق واسعة من العراق تشمل معظم محافظة الأنبار السنية في غرب العراق، أعلن في 29 جوان الماضي قيام "دولة الخلافة الإسلامية " بقيادته، و مبايعة زعيمه أبي بكر "خليفة" للمسلمين، و تغيير اسم التنظيم إلى "الدولة الإسلامية" فقط"[252].

"وتطرق بيان "داعش" إلى "إلغاء الحدود "بين العراق و سورية،و دعا المسلمين إلى الهجرة إلى "دولة الخلافة و بعد ذلك بأيام، و في أول ظهور علني له، وزرع التنظيم شريط فيديو لخطبة ألقاها البغدادي في الجامع الكبير في مدينة الموصل، دعا فيها المسلمين إلى طاعته. و باشر التنظيم بعد وقت قصير من إعلان "دول الخلافة" تهجير المسيحيين من الموصل إلى مناطق بغداد و المناطق الكردية في شمال العراق، ثم لم يلبث أن في اعتقال الضباط السابقين في الجيش العراقي ما أدى إلى توتر كبير مع "حزب البعث "العراقي واندلاع اشتباكات بين الجانبين التي توسعت فيما بعد".[253]

"وبعد هذا التمدد الجغرافي الكبير للتنظيم، اعتمد التنظيم تنويع مصادر دخله لتمويل عملياته و دفع رواتب مقاتليه، وصار يبيع بأسعار منخفضة النفط الخام و البنزين من الحقول و المصافي النفطية التي استولى عليها في سورية و العراق على السواء. كما فرض رسوما على محطات بيع الوقود بالتجزئة، و على المركبات و الشاحنات التي تنقل بضائع إلى مناطق سيطرته.و يقدر الباحث في مركز "بروكينغز" في الدوحة تشارلز ليستر أعداد المقاتلين المنضوين في تنظيم "الدولة الإسلامية" بما يبن خمسة و ستة آلاف مقاتل في العراق و سبعة آلاف في سورية. لكن لم تؤكد مصادر أخرى هذه الأرقام.و في ما يتعلق بالجنسيات، يقول الخبير في الحركات الإسلامية رومان كاييه من "المعهد الفرنسي للشرق الأوسط" أن معظم المقاتلين على الأرض في سورية، هم من الجنسية السورية، لكن قادتهم يأتون غالبا من الخارج بعدما اكتسبوا خبرة قتالية في العراق و الشيشان وافغانستان. أما في العراق فمعظم المقاتلين من العراقيين.و يضم التنظيم قرابة ألفي مقاتل من أصل مغربي من الناطقين بالفرنسية قدموا من فرنسا و بلجيكا، و بينهم خمسة يتولون مناصب قيادية".[254].

---

[251] المرجع نفسه

[252] المرجع نفسه

[253] سكاي نيوز عربية ، العبادي : إخراج داعش من العراق قريبا ،15/04/2015، على الموقع :
-http//skynewsarabia.com/web/article/740659/];15/05/2015.

[254] المرجع نفسه

"أكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، أن إخراج تنظيم داعش من العراق بات قريبا، و شدد على أن قوات "الحشد الشعبي" تتمتع بغطاء قانوني و دستوري، مشيرا إلى أنه يعمل في إطار الدولة.و قال العبادي، إن كل مكونات الشعب العراقي تقاتل في الحشد الشعبي، رافضا مساواته بالمليشيات، و أوضح أن "مساواة الحشد الشعبي بالمليشيات أمر مرفوض و فيه ظلم كبير"[255] .

"و شدد رئيس الوزراء العراقي على أن يكون السلاح في العراق في إطار الدولة. وقال العبادي إنه لا يوجد بين أهل السنة في العراق من يؤيد تنظيم داعش، و أن أكثر مسلحي التنظيم هم من "المقاتلين الأجانب". و أشار العبادي إلى أن نزوح السكان من الأنبار، هربا من داعش، لم يكن له أي مبرر و أن السبب في ذلك هو التحريض و الشائعات.

و شدد رئيس الوزراء العراقي على أنه"لا مكان للتهميش في العراق.. و أن العلاقة بين الأطراف العراقية ترسمها ملامح التعاون و الشراكة".[256].

يعتقد المحلل الأمني أحمد الشريفي أن هناك ضعفا بيّنا في الحلقة المحيطة بصاحب القرار الأمني و السياسي في العراق،ما أضعف الإجراءات و القرارات الفنية في هذه الشأن، فضلا عن تدني الروح الوطنية، لدى بعض القوى السياسية، التي تحتاج إلى ضمير وطني حي و شعور بالمسؤولية، للكشف عن المتسترين على الإرهاب و أدواته و تحالفاته، قبل اهتمامها بمصالحها الذاتية و الفئوية. و يكرر معاون قائد شرطة الانبار العميد عبد العزيز جاسم القول بأن الأمن مسؤولية الجميع، و أن المواطن هو العنصر الأهم في معادلة الأمن. لكن يبدو أن عدم ثقة البعض بقدرة الأجهزة الأمنية على استباق العمليات الإرهابية، و الكشف عن المخططين و المنفذين لها، بدأ يتسلل إلى نفوس الكثير من العراقيين، الذين يكتوون بفجائع الأحداث في الشارع العراقي، ما عكسته تعليقاتهم بهذا الشأن.[257]

"إن هذه العناصر الإرهابية تعمل بحريتها دون رقابة أو تضييق أو تحديد، كما تقوم باستئجار الشقق و الغرف في الحارات أو في الفنادق بحرية تامة، و تقوم بنقل المتفجرات و العدد الخاص بالموت بسيارات و أمام انظار الناس و بغض النظر من عناصر تعمل مع السلطة و طالما لها امتداد و شركاء داخل العراق، كما أنها تندس وسط بيوت العراقيين تأكل من طعامهم و تشرب من مياههم و تضمر لهم الشر و تخطط لهم الموت القادم، أن العناصر التي تخطط لهذه الأعمال الإرهابية يمكن تشخيصها".[258]

و لا شك أن الحرب على (داعش) وأخواتها في العراق، ضرورة قصوى، ينبغي أن تتوحد الجهود و الإدارات لمواجهتها، و ليس بخاف على أحد مدى خطورتها و دموية ممارستها التي تعكس ملمحا بربريا سيئا، لا يمت للقيم

---

[255] المرجع نفسه

[256] نبيل الحيدري، من يقتل العراقيين ؟ ومن يمول؟ و لماذا يستمر الإرهاب، 15/09/2013 ، على الموقع :
-; 15/05/2015 http://www.iraqhurr.org/content/article/25096961.html

[257] زهير كاظم عبودي ، المرجع السابق الذكر

[258] علاء يوسف، التدهور الأمني في العراق .....أسبابه وتداعياته، 13/08/2013 ، على الموقع:
-http://www.aljazeera.net/news/repartsandinterviews/2013/8/13; 15/05/2015

الإسلامية الحقيقية بصلة إلا أن القرار الأممي أغفل الكثير من التنظيمات الإرهابية القائمة في المنطقة واعتمد على محاربة تنظيمات محددة بعينها، بما يخدم مشاريع سياسية لصالح دول في المنطقة و خارجها، فالمليشيات الإرهابية في العراق و سوريا و لبنان، لا تقل عن (داعش) إجراما بحق الإنسانية ، كما تجاوز القرار إرهاب الدولة الذي يمارس نظام الأسد منذ ثلاث سنوات و نصف ، كما سبق و أن تجاوز إرهاب الكيان الإسرائيلي . مما نحتاجه هنا هو: [259]

1- تكثيف الخطاب الديني و الثقافي و الوسطي المعتدل من قبل حملة العلم الشرعي و المثقفين و الإعلاميين الذي يصب في نقد الإرهاب و التطرف ، و التركيز على هذا الجانب الأساس ، و التعاون البناء فيه، و توحيد الجهود لتحقيق هذا المطلب الديني و القومي.

2- تسخير الإعلام بأنواعه من مرئي و مسموع و مقروء و من مطبوع ورقمي في القضاء على الأفكار الإرهابية و إضعافها و التعاون مع أهل الخبرة و الاختصاص في هذا الباب، لتحقيق الأهداف المرجوة على أكمل وجه ممكن.

3- عدم الانشغال أو إشغال الرأي العام عن هذا المطلب الأساس الذي يكمن في محاربة الإرهاب و التطرف و الذي يمثل ضرورة شرعية و وطنية و أمنية بمسائل جانبية لا تخدم المصالح العليا للوطن.

4- إجتناب أي طرح سلبي يؤدي إلى إحداث شرخ بين أبناء الوطن، و يتسبب في صراع فكري في المجتمع لا تحمد عواقبه ، أو يفتح الباب أمام التنظيمات الإرهابية و التيارات الحزبية للإستعداء على الدولة و تشكيل رأي عام سلبي ضدها، خصوصا و أن التنظيمات الإرهابية تتحين الفرصة لتشويه سمعة الدول العربية و الإسلامية و محاولة خداع البسطاء بذلك.

5- التزام الأخلاق الحسنة و المناقشة الهادفة و الحوار الموضوعي البناء بين أبناء الوطن بعيدا عما يناقض ذلك من سخرية أو استهزاء أو استفزاز أو سب أو شتم أو غير ذلك، من أي طرف كان تجاه أي طرف امتثالا لقول الله تعالى: (("وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا التي هِي أَحسَنْ إِنَّ الشَيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَيْطَانَ كَانَ لِلإِنْسَانَ عَدُوًا مُبِينا")) (الإسراء 53).

6- عدم تصعيد الخلاف حول المسائل المثارة، و الذي يؤدي بدوره إلى إضعاف الأمن والإستقرار و المساس بوحدة النسيج الاجتماعي و فتح الباب للحزبيين و الإرهابيين للتسلل على خطِّ الخلاف لضرب أبناء المجتمع بعضهم ببعض و الانشغال عن المطلب الأساس و هو محاربة الإرهاب و التطرف ، و مما يعين على ذلك : توكيل المسائل التي أُختلف فيها إلى جهات الاختصاص حسما للشقاق و الفتنة ، فالكلام حول مسألة النقاب إن كان بالاعتبار الشرعي فهناك جهة شرعية رسمية تعنى بذلك و إن كان بالاعتبار الأمني فهناك أيضا وجهات أمنية رسمية تعنى به، وذلك يتطلب تجنيب الصحف المحلية المطبوعة و الرقمية و مواقع التواصل الاجتماعي الصراع حول هذه

---

[259] الشيخ أحمد بن محمد الشيحي، نصائح لتوحيد الجهود حول محاربة الإرهاب و التطرف ، على الموقع :
-http://www.ahmadalshehi.net/?p=88; 15/05/2015

المسائل و التصعيد فيها ، و الاستعاضة عن ذلك بتكثيف الخطاب الإعلامي الايجابي الذي يصب في محاربة الإرهاب و التطرف.

7- التركيز على الطرح الذي يهدم الأفكار الإرهابية و يضعفها، و عدم الانجرار إلى جزئيات ليس لها أدنى تأثير في نقض هذه الأفكار، كما ليس لها أدنى تأثير في إغلاق الباب أمام الإرهابيين لتنفيذ جرائمهم ، كمسألة منع النقاب و مما يعين على تفهم هذه النقطة جيدا: أن نعلم أن التنظيمات الإرهابية تبيح لأتباعها استخدام شتّى الوسائل لتنفيذ الجرائم الإرهابية و لو كانت محرّمة ، و ذلك تحت تأويلات فقهية زائفة تتذرع بها، فهي على سبيل المثال تبيح لأتباعها من منفذِّي الجرائم حلق اللحية و نزع النقاب و خلع الحجاب إذا كانت هذه الأمور تحول دن تنفيذ العملية الإرهابية أو تعرقلها ، و الدلائل على هذا كثيرة ، و من أشهرها حادثة 11 سبتمبر ، و من الأمثلة أيضا على هذا الأسلوب الذَّرائعي الذي تنتهجه التنظيمات الإرهابية ، من الأمثلة على ذلك :واقعة الشاب الانتحاري الذي استهدف اغتيال الأمير محمد بن نايف العملية الإرهابية المشهورة التي تبناها تنظيم القاعدة . [260]

[260] المرجع نفسه

الكتب

1. أبو غزالة عبد الحليم المشير ، الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988، د. م. ن: د. د. ن، 1993 – 1994.

2. أحمد يوسف أحمد ، ومسعد نيفين ، حال الأمة العربية ، 2006 -2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 .

3. أحمد يوسف أحمد وأخرون ، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 .

4. أحمد يوسف أحمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

5. الأشعل عبد الله ، نظرات في القضايا الدولية المعاصرة، القاهرة: د. د. ن، 1997.

6. باسيل يوسف بجك و آخرون ، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات و أسس التغيير ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 .

7. البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي 1923 – 1939، بغداد، 1982.

8. بسيوني محمد إبراهيم ، المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق، ط 1، دمشق: دار الكتاب العربي، 2004.

9. بلقيز عبد الإله ، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي المعيقات والممكنات، في المسألة الديمقراطية ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2007.

10. بن مرسلي أحمد ، مناهج البحث العلمي في علومك الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2010.

11. بوحوش عمار ، محمد محمود ذنيبات ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2009.

12. بوشعير سعيد، القانون الدستوري و النظم السياسية ،الجزء الثاني الطبعة السابعة 2005 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

13. بوفارد جامس ، " خيانة بوش": سحق الإرهاب و الاستبداد في العالم باسم الحرية و البرمجة، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.

14. تريتا بارزي ، " حلف المصالح المشتركة ": التعاملات السرية بين إيران و إسرائيل و الولايات المتحدة، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008.

15. تشارز ترتيب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.

16. تشموسكي نعوم ، " أوهام الشرق الأوسط"، ط1 القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004 .

17. تشومسكي نعوم ، طموحات إمبريالية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2006.

18. جعفر ضياء جعفر وآخرون ، برنامج لمستقبل العراق ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 .
19. جوناثان ستيل، الهزيمة : لماذا خسر والعراق ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009 .
20. حسيب خير الدين ، مستقبل العراق الاحتلال المقاومة التحرير و الديمقراطي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
21. حسيني أحمد ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
22. الخطيب محمود علي ، الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي ،د ط، د د ن، د س ن.
23. ديب كمال، زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915 – 2015، بيروت: دار الفارابي، 2003.
24. رفعت سيد أحمد ، على مذبح الاحتلال في العراق ، دراسة وثائقية في ملفات : الإسلام / المقاومة/ احتلال، ط1، القاهرة: مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
25. زهر الدين صالح ، الحرب الأمريكية على العراق البعد النفطي، ط1، بيروت، المركز الثقافي اللبناني للطباعة و النشر و الترجمة و التوزيع، 2004.
26. سعيد عبد المنعم ، حزب الخليج و الفكر العربي: دراسة نقدية لكتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1993.
27. سلطان جاسم ، قواعد في الممارسة السياسية ، مؤسسة أم القرى، المنصورة، مصر، 2005.
28. سيرل مارسيل ، أزمة الخليج و النظام العالمي الجديد، ترجمة: د. حسن نافعة، القاهرة: دار سعاد الصباح و مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992.
29. شرون حسينة (وآخرون)، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر 11 ديسمبر 2005.
30. شعبان عبد الحسين، العراق الدستوري والدولة من الاحتلال إلى الاحتلال ،ط1، القاهرة: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، 2004
31. الشكري طه نوري ياسين ، الحرب الأمريكية على العراق، ط1، الأردن، الدار العربية للعلوم، 2004.
32. شلبي أمين ، أمريكا والعالم، ط1، القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2005.
33. الصراف علي، جمهورية الموت الحرية الشهيدة في العراق ما بعد صدام حسين ، ط 1 ، الجزائر : قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007 .
34. عبد الله سناء فؤاد ، آليات التغيير في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
35. العطية معاشي بن ذوقان سعد ، الغزو الأمريكي للوطن العربي، ط1، الأردن: الأهلية للنشر و التوزيع، 2007.
36. العلاقات الأمريكية – العراقية – السياسة –، 2015 / 04 / 29.

37.العلوبي عبد الكريم، إيران و العراق: صراع حدود أم وجود، القاهرة: الدار الثقافية، 2007.
38.العلوجي عبد الكريم ، أزمة القيادة الشيعية – السنية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، القاهرة: مكتبة جرير الورد ، 2010 .
39.العلوجي عبد الكريم، أزمة القيادة الشيعية – السنية بعد الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الامريكي، القاهرة : الدار الثقافية ، 2010 .
40.فاروق عبد الخالق ، احتلال العراق و مستقبل الطاقة و النفط، ط 1، القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2006.
41.القصبي عبد الغفار رشاد ، التحول السياسي والتطور الديمقراطي، التنمية السياسية وبناء الأمة، ط 2، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.
42.القصبي عبد الغفار رشاد ، الرأي العام التحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.
43.الكوراي علي خليفة ، الخليج العربي و الديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المسار الديمقراطي ، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2002 .
44.كورد سمان أنتوني و آخرون ، مناهضة احتلال العراق : دراسات ووثائق أمريكية و عالمية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2005.
45.متكيس هدى ، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، القاهرة: الدار الثقافية؛ 1990.
46.محمد حسن إبراهيم ، الصراع الدولي في الخليج العربي، الكويت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
47.محمود أحمد إبراهيم ، " الخليج و المسألة العراقية ": من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990 – 2003، القاهرة: مركز الدراسات الكلية و إستراتيجية الأهرام، 2003.
48.المخادمي عبد القادر رزيق ، الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة و توازن الرعب، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
49.معوض جلال عبد الله (وآخرون)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، دراسة نقدية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة: 2007.
50.المغيري محمد زاهي بشير ، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية ومداخل نظرية، ط 2، بنغازي جامعة قاريوس: 1998.
51.مقابلة مع ادوارد ووكر، رئيس معهد دراسات الشرق الأوسط، برنامج الاتجاه المعاكس، قناة الجزيرة، قطر، 08 / 10 / 2001.
52.منيسي أحمد (وآخرون)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

53.مهنا محمد نصر، في النظم السياسية والدستورية، دراسة تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005 .

54.ميتيكيس هدى ، " الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث" ، من كتاب اتجاهات حديثة في علة السياسة، القاهرة: اللجنة العلمية في العلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.

55.نايت سعيدي إلهام ، طبيعة عمل التحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر 11 ديسمبر 2005.

56. نيفين عبد المنعم مسعد، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث سبتمبر 2001 " في: صناعة الكرامة في العلاقات العربية – الأمريكية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

57.هانتنغتون صامويل ، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة، مركز ابن خلدون.

58.هيكل محمد حسنين ، الإمبراطورية الأمريكية و الإغارة على العراق، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2003.

59.الواعي توفيق يوسف، الحضارة الإسلامية مقارنة بالحضارة الغربية، دار الوفاء، المنصورة، مصر، 1408هـ.

المذكرات

1. حجاب عبد الله ، السياسة الإقليمية لإيران فلي آسيا الوسطى والخليج(1979-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقة الدولية غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

2. زريق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر: باتنة 2008- 2009.

3. شرقي محمود، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق : 1990 – 2006 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ،2007.

4. العليان عادل محمد حسين ، العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة 1980 – 2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل كلية التربية، 2011 .

5. كريبش نبيل ، دوافع و معيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية و الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع تنظيم سياسي و إداري، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008 .

6. لعروسي أحمد ، مسؤولية دولة الاحتلال عن انتهاك حقوق الإنسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون غير منشورة، جامعة تيارت، 2007.

الجرائد:

1. جريدة الشعب ، جريدة يومية ، العراق ، العدد 324 ، / 31 جانفي 2005 .

2. جريدة الغد ، جريدة سياسية يومية عامة ، العراق ، العدد 789 ، 23 جويلية 2014.

الندوات والمداخلات:

1. التميمي عبد المالك، "العلاقات الكويتية العراقية 1921 – 1990": ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت، الكويت المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1995.

2. الشويري يوسف ، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي، في إسماعيل الشطي (وآخرون) في مداخلة الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2003.

المجلات:

1. الأزدي عايدة عبد الله، إيران و العراق، المستقبل العربي، العدد 48، 2003.

2. باروت محمد جمال ، احتلال العراق و تداعياته عربيا و إقليميا و دوليا، المستقبل العربي، العدد 202.

3. تقرير اللجنة المستقلة بشأن قوات الأمن العراقية ، المستقبل العربي ، العدد 344 ، أكتوبر 2007.

4. جي.كي.بايلز أليسون ، " الأمن العالمي في عام 2005 و دروس العراق "، المستقبل العربي، العدد 323، يناير 2006.

5. حجي مصطفى، الأكراد و الحرب الامريكية ، شؤون الوسط ، العدد 111، صيف 2003-2006.

6. الحديثي خليل إسماعيل ، تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق ، المستقبل العربي ، العدد 324، 2006.

7. حسيب خير الدين ، حوار حول مستقبل العراق ، المستقبل العربي ، العدد 304 ، جوان 2004.

8. حسيب خير الدين ، خير الدين حسيب يناقش هموما عراقية : الإحتلال – الأكراد – النفط – الصراع الطائفي ، المستقبل العربي ، العدد 333، نوفمبر 2006.

9. روبرتس أدم، نهاية الاحتلال في العراق ، المستقبل العربي ، عدد 326 ، أفريل 2006 .

10. زيادة رضوان ، الديمقراطية التوافقية مرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، عدد 334، ديسمبر 2006.

11. السبعاوي عوني عبد الرحمان ، أمريكا و الحرب على العراق، الفكر السياسي، العدد 25 ، خريف 2006.

12. السعيد إدريس محمد، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة ، المستقبل العربي ، العدد 326 ، أفريل 2006 .

13. السعيد إدريس محمد، تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة ، المستقبل العربي ، العدد 326 ، 2006 .

14. شعبان عبد الحسين، تضاريس الخريطة السياسية العراقية ، المستقبل العربي ، العدد 333 ، نوفمبر 2006.

15. العفيفي فتحي، الاستقطاب الإقليمي و التحولات الجيو إستراتيجية : الخليج العربي في عام 2006، المستقبل العربي ، العدد 333، 2005.

16. غليون برهان ، منهج دراسة الديمقراطية في الوطن العربي، مقدمة نظرية، المستقبل العربي، العدد 1213، نوفمبر 1996.

17. فرانسيس بويل، الولايات المتحدة كمحتل محارب ، المستقبل العربي ، العدد 324 ، 2006 .

18.المقدادي كاظم ، نقل اليورانيوم من العراق والتسمم الإشاعي جريمة بوش ، المستقبل العربي ، عدد 307 سبتمبر 2004 .

19.النصراوي صلاح ، مستقبل الشيعية في عراق ما بعد صدام ، السياسة الدولية ، العدد 153 ، جويلية 2003.

المحاضرات:

1.بوحوش مصطفى ، دراسة في أدبيات التحول الديمقراطي". محاضرات.ألقيت على طلبة السنة ثالثة (علوم سياسية: تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2006 /2007).

مواقع الإنترنت:

1. الأنباري شاكر، مفهومها .....ونماذجها ..... عرض كتب الديمقراطية التوافقية ، 2013/06/20، على الموقع:

-http://www.alsabaah.com/paper?source:akbar.mlf-terpageside:57973;14/05/2015

2. الانتخابات في العراق عام 2010 ، 2015 / 02 / 15 ، على الموقع:

-http://www.Chronicl.fanack.com 07 / 05 / 2015 .

3. بشارة جواد، العراق بعد ثلاث سنوات من السقوط ، هل حان وقت تقديم الحسابات ، على شفاف الشرق الاوسط الإلكترونية ، 2006 / 04 / 10 ، على الموقع :

-http://www.metraamsparant.com .07 / 05 / 2015

4. البكري جواد كاظم ، العلاقات العراقية – الأمريكية، الناس سياسية. يومية.عامة، 2012 /01/21 ؟ على الموقع:

-http: // www.alnaspapet. com / irp/view.asp? ID=7003) ;29/04/2005.

5. تأميم النفط العراقي، 2012 / 09 /04، openoil، من الموقع ، [تأميم – نفط – العراقي:

-http:openoil.net/wiki/at/index.php?title=.29 / 04 / 2015

6. التحرير، فوضى في السياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الموقع: *http://www.Ahram.org.eg 07 /05/2015 .*

7. الجيش العراقي السابق *Atmy of irap* ، نبذة عن البرنامج النووي العراقي، 2014 /06 /07، من الموقع:

-http:www.Facebook.Com/Armyofirak/post/674955909041,27/03/2015.

8. جلوب حسين ، الإرهاب في العراق ، 06/04/2015، على الموقع:

-http://www.alhudamissan.com/index.php/2013-03-0521-25-9/2013-03-05-21-25-18/5151-2015-04-06-19-49-24.html;14/05/2015.

9. حاجم فلاح إسماعيل ، الفدرالية و ضمانات وحدة العراق ، على الموقع:

-httpM//www.iraqparliament.com/arto2/dr.falashmars3.htm;14/15/2015

10.حبيب كاظم ، الافكار الأساسية محاظرة حول مستقبل الديمقراطية و حقوق الإنسان في العراتق ، 01/01/2014 ، على الموقع:
-http://Alhewar.org/debat/print.art.asp?08aid;14/05/2015
11.الحرب الأمريكية و السيطرة على صنابير النفط العراقي، يوم – خاص، العدد 10922، 2003 /05 / 11، من الموقع:
-http://www.alyaum/com/articl/1076572 .02 / 03 / 2015 ،[
12.حرب طارق ، مجتمع مدني : ديمقراطياتنا ليست ديمقراطية توافقية وإنما ديمقراطية مكونات عراقية، 20/03/2013، على الموقع:
http//www.alsabaah.com/paper.php?source:akbarmlf:interpageside:57977;14/05/2015
13.حمزة عبد، الفوضى الخلاقة ، 29/04/2015، على الموقع:
-http//www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/27835-2015-04-29-18-48-55;14/05/2015.
14.الحياة، ما هو تنظيم "داعش" ؟مسيرته منذ الانشقاق عن "القاعدة" وحتى إعلان "دولة الخلافة" ؟.11/06/2014، على الموقع:
-http://www.alhayat.com/Articles/2909987; 15/05/2015.
15.الحيدري نبيل، من يقتل العراقيين ؟ ومن يمول؟ و لماذا يستمر الإرهاب، 15/09/2013 ، على الموقع:
-http://www.iraqhurr.org/content/article/25096961.html];15/05/2015.
16.الدوري محمد ، " العراق المحتل 2003– 2004، في مجلة المعرفة الإلكترونية، على الموقع:
-htpp://www.aljazeera.Net ،02/ 03 / 2015 .
17.الزيدي وليد ، مصير العراق بعد سنوات الاحتلال الخمس ، 06/07/2007 ، على الموقع:
-http://www.aljazeera.net/NR/axarces/7756503.2Fog4F04-0F;14/05/2015
18.السالم سيدي أحمد ولد أحمد ، حقول النفط العراقي، الجزيرة نت، 2007 / 10 / 24، على الموقع:
-htpp: // www. aljazeera.net / specialfiles / pages/ 279 aOb4c – a 7U4 – 4db9-8es2 – 92b7780 ed 1 e5 .02 / 03 / 2015 ،
19.سكاي نيوز عربية ، العبادي : إخراج داعش من العراق قريبا ،15/04/2015، على الموقع:
-http//skynewsarabia.com/web/article/740659/;15/05/2015.
20.سلامة معتز ، العلاقات السياسية العراقية – الأمريكية 1979–2003، الجزيرة نت، على الموقع:
-http://www.aljazeera.net/specialcoverage2003/2009/10/01/2003-1979

21.الشرق الأوسط ، تحليل إخباري : الأمن في العراق ..... إشكالية تبحث عن حل ، 28/01/2011 ، على الموقع :
-http://www.arabic.people.com.cn/31662/7275917.html];14/05/2015
22.شعبان عبد الحسين، بول بريمر العراقي في الميزان ، الحوار المتمدن ، العدد 1687 ، 2006 / 09 / 28، على الموقع:
-http://www.ahewar.org/debat/show.Asp?aid=76721 [07/ 05/2015 .
23.الشنقيطي محمد بن مختار ، " غزو العراق بين الظاهر و المكنون " في مجلة المعرفة الإلكترونية ، على الموقع:
-http://www.aljazeera net .02 / 03 / 2015
24.الشيحي الشيخ أحمد بن محمد ، نصائح لتوحيد الجهود حول محاربة الإرهاب و التطرف ، على الموقع:
-http://www.ahmadalshehi.net/?p=88;15/05/2015
25.صمد سعدون محسن ، مجتمع مدني : مستقبل البناؤ الديمقراطي في العراق بين احزاب لا تؤمن بالديمقراطية ومجتمع لا يهمهم، 2012/02/18، على الموقع:
-http://www.alsabaah.com/paper?source:akbarmlfinterpagesid:22384;14/05/2015
26.عبد السلام محمد ، " السياسة الأمريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الأوسط "، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام، العدد 146، ديسمبر 2004، على الموقع:
-http://www.ahram.org.eg .02/ 03 /2015
27.عبود زهير كاظم ، الإرهاب في العراق ، على الموقع:
-http://www.startimes.com/?t=15965324;14/05/2015
28.العجيل محمد، كيف تغير حكم العراق بعد " إئتلاف بول بريمر ؟ دوت مصر ، 2015 / 02 / 20 ، على الموقع :
-http://www.Dotmsr.com/details/ .07/05/2015 العراق
29.العلاف إبراهيم خليل، هياكل صنع القرار السياسي في العراق ومصادره وأليأته ، الحوار المتمدن ، العدد 2182 ، 05/02/2008 على الموقع:
-http://www.Ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123871.07/05/2015
30. عملية الاقتراع الثانية في سلسلة الانتخابات العراقية ، وكيبيديا الموسوعة الحرة ، على الموقع: [عملية – الاقتراع – الثانية– في – سلسلة – الانتخابات العراقية / 2015 - http : //ar. Wikipadia. org / wiki / 07 / 05 /.
31.الغزاوي مهند، ضناعة الإرهاب في العراق، 15/03/2015،على الموقع:
-http://aliraqnews.com];14/05/2015.
32.الغزي ناجي ، الإرهاب السياسي وسياسة الإرهاب، 09/11/2011، على الموقع:

-http://www.najialghezi.com/index.php.html];14/05/2015

33.الفضلي شهاب أحمد ، وجهات في النظر: العلاقات العراقية الأمريكية... من علاقات تفضيلية إلى القطع فالحرب، الموقع الخاص بالمجلس العراقي للسلم و التضامن، من الموقع:

-http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar et mlf=inter page et sid =11331)، 27/04/2015.

34.متكيس هدى ، التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي، ورقة مقدمة الى ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي نحو رؤية عربية، جامعة القاهرة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، موقع التجديد العربي:

-http/www.araberessewal.com.index

35.المشهد العراقي ، الوضع الأمني و الجدل السياسي في العراق، على الموقع:

-http://www.aljazeera.net/programs/iraqi-scene/2010/4/13/];14/05/2015

36.المعيني خالد ، تداعيات إحتلال العراق على دول الجوار ، 39/01/2011، على الموقع:

-http://www.aljazeera.net/NR/Exerces/9E282079.326948D;14/05/2015

37.المغيري محمد زاهي بشير، الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات".متحصل عليه:

-http://experience-reforme.info/modules/news/article.php?storyid=2

38.منتديات الموازين، العلاقات العراقية الأمريكية قبل حرب الخليج الثانية، 2010/ 04/01 ! من الموقع:

-http://www.almizany.com/showthread.php?t=22205

39.الموسوي محمد، إخفاقات وإنجازات حكومة علاوي الراحلة ، 2015 / 04 / 19 ، على الموقع:

-http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=35736,.2015 /05 /2015

40.نايف صائب خدر، شرح قانون الاستفتاء على مشروع الدستور العراقي الجديد، الحوار المتمدن، العدد 1318، 07/05/2005، على الموقع:

-http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?Aid=45532 .07 / 09 / 2015

41.النصراوي عبد الإله ، مشكلة العراق ليست مجلس النواب أو الحكومة إنما في التركيبة السياسية، 14/05/2013، على الموقع:

-http://www.alsabaah.com/paper?source:akbar/mlf-nterpagesit:57979];14/05/2015

42.وحيد مروة ، المركز العربي للبحوث و الدراسات، العراق : قراءة في الأزمة، 15/01/2014 على الموقع:

-http://www.acrseg.org/2422;14/05/2015.

43.فوزي سهام، تحليل الانتخابات البرلمانية العراقية 2010 ، 2010 / 05 / 15 ، على الموقع:

-http://www.Alnoor.se/artiche.asp?=77315.07 / 05 / 2015 .

44. نايتس مايكل ، إعادة بناء قدرات مكافحة الإرهاب في العراق ، 31/07/2013 ، على الموقع:
-http://www.washingtoninstitute.org/car/policy-analysis/view/rebuilding-iraqs-counteryerrorism-capabilities];14/05/2015

45. ناهي أحمد عبد الله، مسارات التحول الديمقراطي في العراق، 2011/05/24، على الموقع:
-http://www.alsabah.com/pageer?sourceMakbarmlfM

copysaid:22138];14/052015.

46. يوسف علاء، التدهور الأمني في العراق .....أسبابه وتداعياته، 13/08/2013 ، على الموقع:
-http://www.aljazeera.net/news/repartsandinterviews/2013/8/13;15/05/2015

المحتوى	رقم الصفحة
شكر وتقدير	--
إهداء	--
مقدمة	[أ-
الفصل الأول: ماهية التحول الديمقراطي	
تمهيد:.....	10
المبحث الأول: تعريف التحول الديمقراطي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة.....	11
المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي.....	11
المطلب الثاني: علاقة التحول الديمقراطي ببعض المفاهيم المشابهة.....	13
المبحث الثاني: أنماط التحول الديمقراطي ومراحله.....	16
المطلب الأول: أنماط التحول الديمقراطي.....	16
المطلب الثاني: مراحل التحول الديمقراطي.....	17
المبحث الثالث: المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي.....	20
المطلب الأول : المداخل النظرية المفسرة لشروط عملي التحول الديمقراطي.....	21
المطلب الثاني : المداخل النظرية المركزة على مصادر التحول الديمقراطي	25
الفصل الثاني: العلاقات الأمريكية - العراقية قبل ودواعي الغزو الأمريكي للعراق	33

تمهيد.....	29
المبحث الأول: العلاقات الأمريكية العراقية قبل 2003.....	29
المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم النفط عام 1972ومن البرنامج النووي العراقي	29
المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية – العراقية أثناء حرب الخليج الأولى والثانية والحصار الأمريكي على العراق 1990– 2003	34
المبحث الثاني:دواعي التدخل الأمريكي في العراق	39
المطلب الأول: الأسباب الظاهرية للحرب على العراق.....	39
المطلب الثاني: الأسباب الحقيقة للحرب على العراق	43
الفصل الثالث: تطور الممارسة السياسية والعملية الديمقراطية في العراق بعد 2003 تحت الرعاية الأمريكية	
تمهيد :	49
المبحث الأول: مرحلة الحاكم العسكري "جي غارنر" والحاكم المدني "بول بريمر".....	50
المطلب الأول: مرحلة الحاكم العسكري "جي غارنر".....	50
المطلب الثاني: مرحلة الحاكم المدني "بول بريمر".....	52
المبحث الثاني : الحكومة العراقية المؤقتة والحكومة العراقية الانتقالية	50
المطلب الأول : الحكومة العراقية المؤقتة	50
المطلب الثاني :الحكومة العراقية الانتقالية	53

المبحث الثالث :الانتخابات والتصويت على الدستور، والحكومة العراقية الدائمة 2006-2010	6
المطلب الأول: الانتخابات والتصويت على الدستور	6
المطلب الثاني: الحكومة العراقية الدائمة 2006-2010.....	1
الفصل الرابع: تقييم عملية التحول الديمقراطي في العراق	
تمهيد:.....	1
المبحث الأول: الضعف السياسي في العراق.....	2
المطلب الأول: الدستور.....	2
المطلب الثاني: مشكلة التوافق السياسي والوحدة	5
المبحث الثاني: الفشل الأمني في العراق.....	0
المطلب الأول الفوضى.....	0
المطلب الثاني: الإرهاب	4
الخاتمـــة.....	11
قائمة المصادر والمراجع.....	16
فهرس المحتويات	--